المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود
كلية العلوم الإدارية
مركز البحوث

مجالات الاستثمار المتاحة أمام المرأة السعودية في المشروعات الصغيرة بمدينة الرياض

«دراسة ميدانية»

دكتورة
نورة عبد الله صالح أبا الخيل

١٤١٤هـ / ١٩٩٣م
(اصدار رقم ٦/ ١٣)

الإدارة العامة

المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود
كلية العلوم الإدارية
مركز البحوث

مجالات الاستثمار المتاحه أمام المرأه السعوديه في المشروعات الصغيره بمدينة الرياض

(دراسة ميدانية)

دكتـــــــورة

نوره عبد الله صالح أبا الخيل

أستاذ مساعد

بقسم الإدارة العامة

١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م

يعبر هذا البحث عن رأى كاتبته
ولا يعبر بالضرورة عن رأى المركز

العنـــــــوان :

مركز البحـوث
كليـة العلـوم الاداريـــــة
جامعة الملك سعود
ص.ب ٢٤٥٩ الرياض ١١٤٥١
فاكس ٤٦٧٤٢١٦
المملكة العربية السعوديـة

مطابع جامعة الملك سعود ١٤١٣هـ

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحه
فهرس الجداول	هـ
الفصل الأول : مدخل الدراسة	١-٢٠
المقدمه	١
تحديد المشكله	٦
أهداف الدراسه	٧
أهمية الدراسه	٨
فروض الدراسه	١١
منهج الدراسه	١٦
تعريف المصطلحات	١٩
الفصل الثاني : لمحه عامه عن عمل المرأه	٢١-٥٩
دور المرأه في المجتمع	٢١
المرأه السعوديه والعمل	٢٩
المعوقات التي تواجه المرأه السعوديه التي تعمل في مجال الاستثمار	٥٣
دور الدولة في تشجيع عمل المرأه السعوديه في مجال الاستثمار	٥٩

الموضوع	الصفحه
الفصل الثالث : اسلوب البحث	٦٠-٧٣
المسح المكتبي	٦٠
المسح الميداني	٦١
العينه	٦٢
استمارة الاستقصاء	٦٧
تصميم استمارة الاستقصاء	٦٩
معالجة البيانات	٧١
حدود الدراسه	٧٢
الفصل الرابع : نتائج الدراسه	٧٤
الجزء الأول : أسباب عمل المرأه السعوديه في مجال الاستثمار الخاص	٧٦
الجزء الثاني :مجالات الاستثمار التي تعمل بها المرأه السعوديه والفرص المتاحه أمامها	٨٦
الجزء الثالث : المعوقات التي تواجهها المرأه السعودية العاملة في مجال الاستثمار	٩٧

الموضوع	الصفحه
الجزء الرابع :الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الدولـه وتستفيد منها المرأه السعوديه العامله في مجـــال الاستثمار	١٠٧
الجزء الخامس : مجالات الاستثمار التي تعمل بها المرأة السعوديه وحجم القوى العاملـــة السعودية الموظفـــه لديها	١١٦
الفصل الخامس : ملخص وتوصيات البحث	١٢٨
أولا : دوافع عمل المرأه السعودية في مجـــــال الاستثمار	١٢٨ ١٣١
ثانيا : مجالات الاستثمار التي تعمل بها المرأه السعوديه	١٣٣
ثالثا : المعوقات التي تواجهها المرأه السعوديه العامله في مجال الاستثمار	١٣٣
رابعا : الخدمات والتسهيلات التي تقدمها أجهـزة الدولة لسيدة الأعمال السعوديه	١٣٥
خامساً : سيدة الأعمال السعوديه كما تظهر في هذه الدراسة	١٣٦
الاستنتاجات	١٣٩

الموضوع	الصفحه
التوصيات	١٤١
هوامش البحث	١٤٧
المراجع باللغه العربيه	١٦٠
المراجع باللغة الانجليزيه	١٤٨
الملحق .	١٥٨

فهرس الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	التوزيع العددي النسبي لخريجات الكليات بالجامعة	٢٨
٢	بيان توزيع الموظفات السعوديات بالأجهزة الحكوميه والمؤسسات العامه حسب نوع الوظيفه للسنوات ١٣٩٥-١٤٠٩هـ	٤٣
٣	توزيع مفردات عينة الرجال على الأجهزة المختلفة	٦٦
٤	عدد ونسب الردود	٧١
٥	توزيع حالات العينة تبعاً لرأيها بعمل المـــــرأه السعوديه في مجال الاستثمار	٧١
٦	توزيع حالات العينة حول الأسباب التي تدفـــع المرأه للعمل في مجالات الاستثمار	٧٧
٧	توزيع حالات العينة من النساء حسب المؤهل العلمي	٨٢
٨	توزيع حالات العينه حسب رأيها بالانجاز الـــذي تحققه المرأه نتيجة عملها في مجال الاستثمار	٨٢
٩	مجالات الاستثمار التي تعمل بها المرأه السعوديه	٨٧
١٠	مجالات الاستثمار الأخرى التي يمكن أن تعمل بها المرأه السعوديه	٨٩

الرقم	الموضوع	الصفحة
١١	توزيع حالات العينة حسب رأيها بالمجالات الأخرى التي يتقبل المجتمع أن تعمل بها المرأة السعودية	٩٣
١٢	المعوقات المحتمل مواجهتها عند العمل في مجال الاستثمار	٩٨
١٣	المعوقات العامه التي تحد من نجاح المرأه السعوديه في مجال الاستثمار	١٠١
١٤	المعوقات الذاتيه التي تحد من نجاح المرأه السعوديه المستثمرة	١٠٤
١٥	مدى معرفة المرأه السعوديه العاملة في مجـــال الاستثمار واطلاعها على الخدمات التي تقدمهـــا الأجهزه الحكوميه ذات العلاقة بهذا المجال	٩٧
١٦	مدى استفاده المرأة السعوديه من خدمات الأجهزة المتخصصه بمجال الاستثمار	١٠٤ ٩٨
١٧	نوع الخدمات التي تسفيد منها المرأة السعوديـــه المستثمره	١٠٨ ١٠٩
١٨	درجة تقييم العينة للخدمات الحكوميه	١١٠
١٩	مجال الاستثمار الذي تعمل به حالات العينة من النساء	١١٢ ١١٨

الرقم	الموضوع	الصفحة
٢٠	عمر المشروع الاستثماري الذي تمتلكه حالات العينه	١١٩
٢١	مدى وجود التعاون والتنسيق بين المشـــــروع الاستثماري والجهات الأخرى	١١٩
٢٢	الجهات التي يتعاون معها المشروع الاستثماري	١٢٠
٢٣	شكل التعاون الموجود بين المشروع الاستثمـــاري والجهة التي يتعاون معها	١٠٩
٢٤	مدى القيام بدراسة فرص الاستثمار	١١٠
٢٥	نوع مجال الاستثمار الذي تتم دراسته للمستقبل	١١٠
٢٦	مدى الاستعانه بخبرات علمية لدراسة المستقبل	١١١
٢٧	نوع الخبرات التي يستعين بها المشروع الاستثماري	١٢٢
٢٨	الجهات التي تقدم الخبرات للمشروع الاستثماري	١٢٣
٢٩	حجم القوى العاملة في المشروع الاستثماري	١٢٣
٣٠	توزيع القوى العاملة حسب العمالة الوطنيـــــة والوافدة	١٢٤
٣١	أسباب أنخفاض نسبة العاملات السعوديات فـي المشروعات الاستثماريه	١٢٥
		١٢٥

شكر وتقدير

تتقدم الباحثة بالشكر لكل من ساعد في اخراج هذا البحث في صورته الحاليه وتخص بذلك مسئولي الغرفة التجاريه الصناعيه بمدينة الرياض والزميلات بجامعة الملك سعود اللاتي ساعدن في توزيع قوائم الاستقصاء .

والله الموفق للجميع

الباحثة

ملخص

نظراً للدور الذي يمكن أن تقوم به المرأه السعودية في تنمية الاقتصاد الوطني ودفع عجلته للأمام وتشغيل الأيدي العاملة النسائية الوطنية ، فقد اهتم هذا البحث بمجال استثمار المرأة السعوديه لادخاراتها وأموالها في مشروعات تملكها وتديرها لحسابها الخاص بدلاً من توظيفها في البنوك والشركات الأخرى .

وقد تم مسح ومراجعة مختلف الكتابات والدراسات التي يمكن أن تكون ذات علاقة بهذه الدراسه ، كما تم اللجوءالى البحث الميداني لتحقيق أهداف الدراسه ، وذلك بإعداد قائمه استقصاء ثم توزيعها على عينة من النساء السعوديات المستثمرات في مدينة الرياض بالاضافه إلى عينة من الرجال العاملين في بعض الجهات الحكومية ذات العلاقة بمجال الاستثمار والغرفة التجارية الصناعيه . وذلك للتعرف على رأي كل طرف وتحديد مدى التقارب في الأراء والاتجاه العام نحو عمل المرأه السعودية في مجال الاستثمار .

وقد أشارت نتائج الدراسة أن المرأة السعودية تستثمر أموالها في مشروعات حديثة صغيرة لايتجاوز عمرها الست سنوات ولايتجاوز حجم العمالة الكلية فيها العشرة أشخاص منها

٢٥٪ على الأكثر من العمالة الوطنية وأن سيدة الأعمال السعودية تحاول البحث عن الفرص الموجودة في السوق دون الاستعانه بالخبرات الاستشاريه إلا في حدود ضيقه .

كما أشارت النتائج أن هناك قبولا من أفراد العينه من الرجال والنساء لعمل المرأه في مجال الاستثمار وأن دوافعها في هذا العمل تعود لرغبتها في اثبات ذاتها واثبات قدرتها على والحصول على عائد مادي وملء وقت فراغها بأشياء مفيده . كما أن المجالات التي تعمل بها المرأه السعودية حالياً يمكن ترتيبها بحيث تبدأ بالمشاغل ودور الخياطه - العمل التجاري ، انشاء رياض الأطفال والمدارس الخاصه ثم فتح العيادات والمستوصفات . أما الفرص المتاحه أمامها فهي محدوده تقوم على خدمة العنصر النسائي .

أما المعوقات التي تواجه المرأه العاملة في الاستثمار فتعود لمعوقات اجتماعيه ومعوقات تنظيمية روتينية ومعوقات ذاتيه ترتبط بخصائص المرأه . كما أن الأجهزه الحكوميه المختصة والغرفه التجاريه الصناعيه تقدم خدماتها لسيدات الأعمال كما تقدمها لرجال الأعمال ضمن مستوى مقبول حيث تستفيد منها المرأة في الحصول على القروض والمعلومات والنشرات الدوريه والخدمات الاستشاريه والمعلومات الخاصه بفرص الاستثمار .

الفصل الأول

مدخل الدراسة

مجالات الاستثمار المتاحه أمام المرأة السعودية في المشروعات الصغيرة

المقدمة

يعتبر وضع المرأة اليوم بما تتمتع به من حقوق وما يترتب عليها من التزامات موضع اهتمام الكثير من الباحثين والباحثات لما ينتج عن ذلك الوضع من آثار تتعلق بجميع أفراد المجتمع من الرجال والنساء ، واذا أضفنا ان المرأة تشكل نصف المجتمعات في العالم فان الاهتمام بوضعها يصبح ضرورة اجتماعية واقتصادية، ذلك لأن قضية المرأة مرتبطة أساساً بقضية التقدم الاجتماعي ، فكلما ازداد تقدم المجتمع وارتقى حضارياً ، كلما ازدادت فرص مشاركة المرأة في الحياة العامة من حيث قيامها بواجباتها والتمتع بحقوقها ، وكثيراً مايربط الدارسون بين تخلف المجتمع وتراجعه حضارياً وبين تخلف المرأة في هذا المجتمع، بسبب تعطيل نصف القوى العاملة فيه وعدم مشاركتها في عملية التنمية ، مما يعطل القوى الابداعية لدى المرأة ويعيق الاستفادة من امكانياتها وطاقاتها المتعددة .

لهذا فان موضوع مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي قد أصبح من الموضوعات المهمة في البلاد العربية وبشكل خاص بعد عقد العديد من المؤتمرات المتعلقة بأوضاع المرأة سواء على المستوى الدولي أو على مستوى العالم العربي أو على مستوى دول الخليج [*] حيث أدت هذه المؤتمرات الى توجيه اهتمام الدول العربية بشكل متزايد الى دور المرأة العربية في الحياة الاقتصادية ومدى مشاركتها في القوى العاملة الوطنية ، وجدير بالذكر أن المرأة في الاسلام كانت تساهم بشكل فعال في الشئون العامة وتساعد الرجل وتقف الى جانبه موقفاً كريماً مشرفاً ويتمثل ذلك في الكفاح من أجل نصرة الاسلام .

وقد نالت المرأة الاهتمام المناسب في المملكة اذ توجهت الدولة - منذ أن بدأت عملها الانمائي المخطط عام ١٣٩٠هـ -

---

(*) عقد العديد من المؤتمرات حول المرأة مثل التي تعقدها جامعة الدول العربية مثل مؤتمر دور المرأة في التنمية الريفية المتكاملة بالتركيز على المشكلات السكانية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٧٤، ومثل المؤتمر العالمي للعام الدولي للمرأة الذي عقدته الأمم المتحدة في مدينة مكسيكو عام ١٩٧٥ تحت شعار المرأة في عملية التنمية. بالاضافة الى المؤتمرات التي تعقد على مستوى الخليج والجزيرة العربية والتي كان أحدها المؤتمر الاقليمي الرابع للمرأة في دول الخليج والجزيرة العربية الذي عقد في مسقط عام ١٩٨٦.

عند تحديد أهدافها الرئيسية في تطوير الموارد البشرية إلى توفير العناية الكافية لدور المرأة في سوق العمل السعودية - وأكدت على ذلك الخطة الخمسية الرابعة - الا أن عمل المرأة السعودية لايزال ينمو ببطء تكتنفه بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من امكانية الاستفادة من هذه الطاقات الانسانية المناسبة .

ولعل مساهمة المرأة السعودية اليوم في تقدم ونهضة مجتمعها النامي عن طريق اشتراكها الفعلي في قوة العمل الوطنية ودخولها مجال العمل في الميادين التعليمية والاجتماعية والصحية والاقتصادية المختلفة قد اصبح موضع نقاش حاد يتأرجح بين آراء متضاربة من التأييد والمعارضة ، كل رأي منها يحدد دور المرأة السعودية في مجتمعها ويضع الإطار العام له في اسلوب متشدد أو متهاون أو متأرجح بين الشدة والتهاون (١،٢،٣،٤،٥) .

ويدور موضوع هذه الدراسة حولة تجربة جديدة قائمة تتعلق بمشاركة المرأة السعودية الخاصة بها ، حيث أصبح عمل المرأة في مجال الاستثمار في تصاعد مستمر ويعطى مؤشراً هاماً للدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية القادمة .

الأسباب التي دفعت إلى اختيار هذه الدراسة

أولاً : دافع عام يمكن تحديده في التالي :

١. توجه المملكة العربية السعودية إلى عملية التنمية المخططة منذ عام ١٣٩٠هـ ، والدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة في مجال التنمية بدخولها مجال الاستثمار بعد أن كفلت لها الدولة الحق في التعليم والعمل .

٢. التعرف على مجالات الاستثمار التي تعمل بها المرأة السعودية حالياً والمجالات المتاحة أمامها .

٣. تتطرق هذه الدراسة لنقطة بحث جديدة ، إذ لم يسبق أنتطرق أحدٌ لبحثها من قبل في المملكة العربية السعودية.

ثانياً : دوافع أكاديمية تتمثل في :

١. تهدف جامعة الملك سعود باعتبارها مركز الاشعاع الفكري والثقافي إلى تنمية الكوادر البشرية وتطوير المجتمع وتحقيق بذور الثقافة فيه ، لذلك فإن هذه الدراسة تأتي لتتفق مع أهداف الجامعة ودورها في نشر العلم والثقافة وتشجيع البحث العلمي والتوسع فيه .

٢. تعمل الباحثة كعضو في هيئة التدريس في جامعة الملك

مخصصة للسيدات حول ادارة المشروعات الصغيرة نظمتها جمعية النهضة النسائية الخيرية بالتعاون مع جامعة الملك سعود ، وقد لفت انتباهها الاقبال الشديد والحماس المرتفع لدى المشتركات في الدورة للعمل في مجال الاستثمار والتعرف على الفرص المتاحة والامكانيات المطلوبة والمعوقات التي تنتج عن عدم توافرها ، كذلك التعرف على التسهيلات المتاحة لهذه المشروعات سواء من حيث تقديم الدراسات أو الاستشارات ، أو القروض أو التراخيص أو دراسة الجدوى ، أو تقديم التأهيل الفني اللازم والمساعدة في توفير الأيدي العاملة النسائية الوطنية كانت أو الأجنبية وغير ذلك . وقد شجع ذلك الباحثة على اختيار موضوع عمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار موضوعاً لهذه الدراسة.

تحديد المشكلة

ان تجربة عمل المرأة في مجال الاستثمار الخاص هي تجربة حديثة في المجتمع السعودي محدودة الأبعاد والجوانب ، فعلى الرغم من مباشرة العديد من النساء السعوديات العمل في هذا المضمار والسير به بخطى ثابتة ، إلا أن مشاركتهن مازالت محدودة بسبب العديد من المعوقات التي ترجع لأسباب اجتماعية أو بيروقراطية أو ذاتية لاتؤثر فقط في محدودية فرص الاستثمار التي تعمل بها المرأة السعودية وإنما تنعكس آثارها على نجاح المرأة في هذا المجال واثبات كفاءتها وقدراتها ، لذلك يمكن بلورة المشكلة موضع الدراسة بالتساؤل التالي :

١. ماهي مجالات الاستثمار التي تعمل بها المرأة السعودية حاليا؟ وماهي دوافعها في ذلك؟
٢. ماهي المجالات الأخرى التي يمكن أن تمثل فرصاً للاستثمار أمام المرأة السعودية؟
٣. ماهي المعوقات التي تحد من نجاح المرأة السعودية المستثمرة؟ سواء كانت معوقات عامة ذات طبيعة بيروقراطية أو اجتماعية أو معوقات ذاتية تتعلق بصفات المرأة المستثمرة وتدريبها وامكانياتها .

٤. ماهو دور الدولة في تشجيع الاستثمار (بتقديمها مختلف الخدمات والتسهيلات) التي يمكن أن تستفيد منها المرأة المستثمرة؟

٥. وأخيراً ، ماهو حجم العمالة الوطنية الموظفة من النساء السعوديات في تلك الاستثمارات والأسباب في انخفاضها إن وجدت؟

أهداف الدراسة

تهتم هذه الدراسة بتحقيق الأهداف التالية :

١. التعرف على مجالات الاستثمار التي تعمل بها المرأة السعودية حالياً ، والخبرات التي تستعين بها ، وحجم العمالة الوطنية من النساء السعوديات الموظفة فيها .

٢. التعرف على بعض العوامل التي تدفع المرأة السعودية للعمل في مجال الاستثمار .

٣. تحديد مجالات الاستثمار الأخرى التي يمكن أن تعمل بها المرأة السعودية حسب رأي عينة الدراسة من النساء المستثمرات والرجال العاملين في الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بمجال الاستثمار .

٤. تحديد بعض المعوقات التي تواجهها المرأة السعودية عند

عملها في مجال الاستثمار والتي قد ترجع الى معوقات اجتماعية أو بيروقراطية أو معوقات ذاتية تتعلق بالمرأة المستثمرة ذاتها واستعدادها ومؤهلاتها .

٥. التعرف على نوع الخدمات التي تقدمها أجهزة الدولة المختصة والتي قد تساهم في تشجيع عمل المرأة في مجال الاستثمار الخاص ودعم دورها الفعال وتعزيز قدراتها وامكانياتها الانتاجية ، كذلك مدى استفادة المرأة العاملة السعودية من هذه الخدمات ودرجة تقييمها لها .

أهمية الدراسة

ان دفع عجلة التنمية يتطلب أن تشارك المرأة بشكل ايجابي الى جانب الرجل وتؤدي دورها الفعال في بناء المجتمع وتطوره ولن يتحقق هذا إلا اذا توافرت بعض المقومات الأساسية التي تجعل مساهمة المرأة الفعلية في حركة التنمية مثمرة وناجحة ويأتي في مقدمة هذه المقومات عمل المرأة في مجال الاستثمار الاقتصادي فيما لايتعارض مع التراث والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع والقيم والتقاليد الموجودة فيه . لذلك تأتي هذه الدراسة لتتعرف على مدى مساهمة فئة معينة من النساء في المجال الاقتصادي عن طريق

استثمار مدخراتها الخاصة في مشروعات انتاجية تكون على الغالب مشروعات صغيرة ذات نشاط اقتصادي محدود تتفق وطبيعة المرأة وقدرتها على الاستثمار الخاص ، كما تعتبر هذه الدراسة جديرة باهتمام الباحثين في حقل الاستثمار بسبب ندرة الدراسات التي أجريت في هذا المجال ، فمعظم الدراسات السابقة اهتمت بعمل المرأة بشكل عام وركزت اهتمامها حول المرأة كعاملة في القطاع الخاص أو موظفة في القطاع العام ، وصنفت هذا التوظيف حسب القطاعات الحكومية المختلفة أو حسب مستويات التعليم أو غيرها من التصنيفات الأخرى ولم تحاول الاشارة الى دور عمل المرأة في مجال الاستثمار وأهمية هذا الدور سواء في دفع عملية الانتاج أوفى تشغيل الأيدي العاملة النسائية الوطنية ودور الدولة في دعم هذا الاستثمار

اضافة لذلك فان غياب مثل هذا الدراسات الميدانية في حقل الاستثمار التي تعمل بها المرأة السعودية ودوافعها في ذلك والمعوقات التي تواجهها ، مساهمة جديدة للمكتبة العربية ، واضافة تطبيقية تلفت نظر القائمين على وضع سياسات الاستثمار واتخاذ القرارات المتعلقة بدعم فرص الاستثمار وتشجيعها على مستوى أجهزة التخطيط والصناعة والتجارة ، الى مدى مساهمة المرأة السعودية في هذا المجال والمعوقات

التي تضعف هذه المساهمة وتثبطها ودور هذه الأجهزة في دعم عمل المرأة في هذا المجال وتأكيد مساعدتها على نجاح مثل هذه المساهمات لأنها تمثل رغبة حقيقية في تشجيع تدوير رأس المال الوطني واستغلاله في فرص استثمارية ناجحة .

فروض الدراسة

انطلاقا من أهمية البحث والأهداف التي يسعى لتحقيقها فان الباحثة تتوقع التالي :

١. تعمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار بدوافع اقتصادية وذاتية .
٢. هناك العديد من فرص الاستثمار المتاحة إلا أن المجالات التي تعمل بها محدودة .
٣. رغم قلة مجالات الاستثمار التي تعمل بها المرأة إلا أن المعوقات التي تواجهها متعددة مما يحد من إمكانية عملها بنجاح في مجال الاستثمار .
٤. تعمل الدولة على تقديم العديد من الخدمات والتسهيلات التي تستفيد منها المرأة السعودية العاملة في مجال الاستثمار في حدود مقبولة .

شرح فروض الدراسة

الفرض الأول :

لقد ظهرت عدة دراسات في العالم تتعلق بشؤون المرأة وعملها ، وركزت بعض تلك الدراسات على الدوافع التي تكمن وراء عمل المرأة خارج المنزل سواء كان في القطاع العام أو القطاع الخاص دون الأهتمام بعمل المرأة لحسابها الشخصي ، وقد أشارت هذه الدراسات الى مجموعة من النتائج أعطت الدلالة لأهم الدوافع التي توجد الرغبة عند المرأة للعمل خارج المنزل . وقد بينت هذه الدراسات أهمية الدافع الاقتصادي لعمل المرأة ورغبتها في الحصول على عائد مادي يعينها على تأمين نفقاتها والمساهمة في تغطية نفقات أسرتها المعيشية . كما أشارت دراسات أخرى إلى أهمية الدافع الذاتي الى جانب الدافع المادي ، حيث تعمل المرأة لتحقيق مكانة اجتماعية مرموقة لها وتحاول اثبات ذاتها وقدرتها على الانجاز وتأكيد امكانياتها وطاقاتها التي تؤهلها لأن تقوم بمختلف الأعمال والمسؤوليات مثلها في ذلك مثل الرجل . كما دلت بحوث أخرى الى أهمية دافع ملء وقت الفراغ الذي أصبح يدفع المرأة للسعي نحو العمل خارج المنزل ورغم ان هذه الدراسات ركزت

على الدوافع التي تحرك المرأة للعمل خارج منزلها بشكل عام إلا أنها لم تتناول على الاطلاق الدوافع التي تحرك المرأة للعمل في مجال الاستثمار عن طريق توظيف امكاناتها وطاقاتها ومواهبها واستعدادها والأموال المتوفرة لديها لحسابها الخاص وحتى يتم دراسة هذا الفرض فسوف يتم تقسيمه الى السؤالين التاليين :

١. هل يعتبر عمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار مقبولاً؟

٢. هل تعمل المرأة في مجال الاستثمار لدوافع ذاتية ترغب من خلالها تحقيق الذات أو لدوافع أخرى؟

الفرض الثاني :

يعتبر دخول المرأة مجال الاستثمار ظاهرة حديثة لاتزال محدودة النطاق ومقتصرة على مجالات معينة غالبا ماتختارها المرأة المستثمرة أما بسبب انسجامها مع اهتماماتها الشخصية أو ذوقها وقدراتها الخاصة ، أو بسبب الاطار الاجتماعي الذي تتحرك به والذي قد يرى أن مجالات العمل المناسبة للمرأة تكون في حقول أخرى بعيدة عن مجال الاستثمار . وهذا مايؤدي الى الحد من تعدد مجالات المشاركة بالنسبة لها ويجعلها تشعر بالخوف والرهبة من التوسع في

دخول مجالات الاستثمار ، فهي حتى الآن لاتعرف ماهي المجالات المتاحه وغير المتاحه لها . وانطلاقاً من هذا الواقع فإن دراسة الفرضية الثانية سوف تتم عن طريق الاجابة على التساؤلات التالية :

١. هل تعتبر مجالات الاستثمار التي تعمل بها المرأة السعودية حالياً محدودة بالنسبة لفرص الاستثمار المتاحة أمامها؟
٢. ماهي مجالات الاستثمار الأخرى التي تمثل فرص العمل للمرأة السعودية؟
٣. هل ان محدودية عمل المرأة في مجال الاستثمار يعود لنظرة المجتمع الى المرأة وتفضيله ان تعمل في مجالات محدودة دون مجالات أخرى؟

الفرض الثالث :

لايزال موضوع عمل المرأة خارج منزلها بشكل عام من المواضيع الذي تحيط به العديد من المشكلات على مستوى البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء ، لكن عمل المرأة السعودية يتميز بشكل خاص ببروز تلك المشكلة وظهورها بشكل واضح بسبب ماتتمتع به المرأة السعودية من

خصائص اجتماعية واقتصادية ودينية تجعلها تتميز عن غيرها من النساء العاملات وتحد من مساهمتها الفعالة وتزيد من الاعتماد على العمالة الأجنبية في سوق العمل السعودي . وقد تزداد حدة هذه المشكلة وتصبح أكثر صعوبة حين تخرج المرأة لعملها عن نطاق المألوف وتعمل على استثمار رأس مالها بنفسها وتدير عملها وتشرف عليه ، وتفاوض وتعقد الصفقات وتؤمن الأيدى العاملة المطلوبة وتواجه المشاكل وتحاول حلها بنفسها . ان رغبة المرأة السعودية في التواؤم مع التغيرات الجديدة الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع ، وقدرتها على التعامل معها بتسخير طاقاتها وامكاناتها لتطوير هذا البلد وتنمية رأس ماله الوطني ، وتوفير فرص جديدة لتشغيل الأيدي العاملة النسائية الوطنية في القطاع الخاص كل هذا غالباً ما يواجه العديد من المعوقات التي تثبط عزيمة المرأة وتمنعها عن القيام بدورها كاملا وتحد من قدرتها على النجاح . هذه المعوقات قد تكون ذات طبيعة عامة تتمثل في معوقات اجتماعية أو بيروقراطية أو ذات طبيعة خاصة تعود للمرأة المستثمرة نفسها وامكاناتها وتدريبها واستعدادها لمزاولة عملها الاستثماري بنجاح وقدرتها على التوفيق بين

العمل والمنزل ، ولفحص أهم المعوقات التي تحد من نجاح المرأة السعودية التي تعمل في مجال الاستثمار ، فان هذا الفرض سينقسم الى التساؤلات التالية :

١. هل هناك معوقات عامة ترجع لأسباب اجتماعية أو بيروقراطية تحد من نجاح المرأة المستثمرة في عملها ؟

٢. هل هناك معوقات شخصية ترتبط بقدرات وامكانيات المرأة المستثمرة تساهم في الحد من نجاحها ؟

الفرض الرابع :

ان المرأة السعودية التي تخوض تجربة استثمار رأس مالها بنفسها لاتزال في بداية الطريق وتحتاج الى دعم جميع الأجهزة المسؤولة وتشجيعها بتسهيل الأنظمة التي تمكن المرأة في استثمار أموالها فيما لايتعارض مع تعاليم الدين الاسلامي الحنيف ، وقد تعاني المرأة من عدم وضوح الرؤيا ومحدودية فرص الاستثمار بالنسبة لها بسبب غيابها عن الساحة الاقتصادية وعدم قدرتها على الاتصال بالوزارات والهيئات الحكومية للاطلاع على الأنظمة والقوانين أو دخول المناقصات ، مما يحد من امكانية ممارستها النشاط الاقتصادي بصورة طبيعية ، فهي بحاجة للتعرف على المشاريع الاستثمارية

الأكثر فائدة لمصلحتها وللتنمية الاقتصادية في البلد، كذلك تحتاج التعرف على القروض الممكن الحصول عليها والدراسات والاستشارات الممكن تقديمها لدعم عمل المرأة في القطاع الخاص واقامة فرص أكثر لها في هذا المجال . ولدراسة الفرض الرابع سيتم تقسيمه الى السؤالين التاليين :

١. هل تستفيد المرأة السعودية من الخدمات التي تقدمها الدولة بشكل واسع ، شأنها في ذلك شأن الرجل؟

٢. هل ان الخدمات التي تقدمها الدولة كافية وجيدة المستوى؟

وبما أن هذه الدراسة تهدف التعرف على آراء عينة من النساء السعوديات العاملات في مجال الاستثمار وعينة من العاملين المختصين في الاجهزة الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة بمجال الاستثمار دون محاولة قياس اتجاهات ودوافع هذا المجال ، لذلك ستكون النسب المئوية هي الأساس الذي سيتم وفقا له رفض أو قبول الفرضيات السابقة من واقع اجابات عينة الدراسة .

وأخيراً تحاول هذه الدراسة احصاء مجالات الاستثمار التي تعمل بها عينة الدراسة من السيدات المستثمرات ، وعدد

سنوات الخبرة في عملها ، ومدى تعاونها مع جهات أخرى في استثمارها وتشغيلها ، ومدى اقبالها على التخطيط لمجال الاستثمار في المستقبل ثم حجم القوى العاملة السعودية الموظفة وأسباب انخفاض نسبة العاملات السعوديات ان كان ذلك هو الحال القائم .

منهج الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من النوع الوصفي ، ونظراً لأن عمل المرأة يؤثر في عملية التنمية ويرتبط بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المجتمع ، وحيث أن للمرأة دوراً بارزاً ومهماً في دفع عجلة التنمية ورفدها بطاقات انسانية وكفاءات لايستهان بها ، فان هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق التالي :

١. توضيح طبيعة عمل المرأة ومجالاته المختلفة والتركيز على مجال الاستثمار لحسابها الخاص ومعوقات ذلك ومدى الدور الذي تقوم به الدولة في تشجيع الاستثمارات الخاصة بالمرأة ، وذلك من خلال مراجعة البحوث والدراسات التي تمت في هذا المجال (ويخدم هذا الجزء في عرض الاطار للدراسة التطبيقية).

٢. عرض نتائج الدراسة التطبيقية التي أجريت على عينة ميسرة من النساء اللاتي يستثمرن أموالهن لحسابهن الخاص وعينة من الرجال العاملين في الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بمجال الاستثمار وبعض أعضاء مجلس ادارة الغرفة التجارية الصناعية بمدينة الرياض .

وتتعرض الدراسة لبعض العوامل التي تدفع المرأة السعودية للعمل في مجال الاستثمار ، والاشارة إلى مجالات الاستثمار التي تعمل بها حالياً والتي يمكن أن تعمل به مستقبلاً ، ثم المعوقات التي تواجهها عند القيام بذلك ، ونوع التسهيلات التي تقدمها أجهزة الدولة لها كذلك حجم العمالة الوطنية من النساء السعوديات الموظفة لديها .

٣. تحديد التوصيات العامة التي تدعم تجربة المرأة السعودية في دخولها مجال الاستثمار لحسابها الخاص والتي تساعد على زيادة كفاءتها وقدرتها على ادارة وتنظيم المشروعات الاقتصادية .

مصطلحات البحث :

هناك العديد من المصطلحات التي تكرر ذكرها في هذا البحث والتي سيتم الاعتماد عليها بشكل رئيسي في دراسة الاطار النظري وتحليل النتائج واعطاء التوصيات و ويمكن الاشارة الى المقصود من هذه المصطلحات في البحث وفق التالي :

إدارة الاستثمار :

عبارة عن مجموعة الأساليب والطرق والتصرفات الادارية التي تهدف الى توظيف رؤوس الأموال المتاحة للاستثمار في انتاج وتوزيع السلع أو الخدمات بهدف تحقيق الربح .

المرأة التي تعمل في مجال الاستثمار :

هي تلك المرأة التي اندمجت في المجتمع كسيدة أعمال تملك المشاريع وتديرها لحسابها الخاص وتشغل رأس مالها بنفسها لتساهم في بناء الصرح الاقتصادي السعودي .

معوقات الاستثمار :

يقصد بمعوقات الاستثمار تلك الصعوبات التي تواجه المرأة السعودية عند دخولها العمل في مجال الاستثمار ومجموعة العوامل التي تحد من نجاحها فيه كالعوامل الاجتماعية والبيروقراطية والذاتية .

خدمات الدولة في مجال الاستثمار :

هي تلك الخدمات المتعلقة بالدراسات والاستشارات ومنح القروض والتراخيص وتوفير المعلومات التي تقدمها الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار مثل وزارة الصناعة والكهرباء ووزارة التجارة ووزارة التخطيط والمصارف الحكومية والغرفة التجارية الصناعية في مدينة الرياض .

القوى العاملة السعودية :

يقصد بالقوى العاملة السعودية تلك الاعداد من الرجال والنساء الذين يحملون الجنسية السعودية ويعملون في المشروعات التي تمتلكها وتديرها النساء السعوديات ويحصلون على أجر عادي مقابل عملهم .

الفصل الثاني

لمحة عامة عن عمل المرأة

ا . دور المرأة في المجتمع

أ . نظرة الإسلام إلى المرأة

بقيت المرأة عصوراً طويلة (قبل الإسلام) تعاني من شظف وانتقاص المجتمع من شأنها مما أدى الى سلب حريتها وانتقاص حقوقها الانسانية والاقتصادية والاجتماعية، بل لم يتورع البعض عن دسها في التراب خشية العار وظلت محرومة من كل حقوقها تعيش في وضع مهين وذليل يعزلها عن المجتمع حواجز العرف والتقاليد وكانت من سقط المتاع تصنف كأي أداة من أدوات المنزل تكمل محتوياته ولاتخرج منه.

وقد عانت المرأة الكثير من مذلة الأمم لها واهانة الشعوب لكرامتها فجعلتها الحضارة الهندية أمة تخدم الرجل وتعبده كأنه إله دون أن يكون لها أي حق في بيتها وحتى أن شريعة مانو كانت تأمر بحرقها وهي على قيد الحياة مع زوجها اذا توفى[٦] . ولم يكن حظ المرأة الصينية بأوفر من المرأة الهندية فهي محرومة من كل حقوقها وللزوج الحق في قتلها والتخلص منها اذا ارتكبت أي خطأ من وجهة نظره[٧] . وعاصرت المرأة

اليونانية والرومانية مرحلة الانحطاط فلم تكن سوى سلعة تباع في أسواق وتمثل أحد مقتنيات الزوج الذي يمكن أن ينقلها لمن يشاء بعد وفاته [٨] .

أما في المجتمعات الإسلامية فلقد أصبح للمرأة شأن عظيم حيث جاءت الشريعة السماوية لتحجب الظلم عنها وتعزز شأنها وترفع من مكانتها مؤكدة هذا الاعتراف الكبير بأهميتها بالكثير من الأحكام التي نظمته [٩] . فقد أنصف الإسلام المرأة وحررها من الظلم والعبودية وأعلى من قدرها وجعلها في مركز انساني مساو للرجل واستنكر المعاملة الجائرة التي كانت تلقاها سابقاً فحرم وأد البنات التي تعود لمرحلة ماقبل الإسلام في قوله عزوجل "واذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء مابشر به ايمسكه على هون أم يدسه في التراب الا ساء مايحكمون" [١٠] . وفي مكان آخر من القرآن الكريم "واذا الموءُدة سئلت بأي ذنب قتلت"[١١] .

وقد نظم الإسلام العلاقات بين الناس وبين المرأة ومجتمعها ولم يفرق بينها وبين الرجل لا في الأجر ولا في

الربح في التجارة ولا في محصول الأرض من الزراعة ووضعها في مكانها الصحيح من التنمية ولم يحظر عليها العمل لقوله تعالى "للرجال نصيب مما أكتسبوا وللنساء نصيب مما أكتسبن" [١٢] . فالآية الكريمة لاتمانع ضمناً أن تكتسب النساء ولم تحدد أو تحصر مقدار الإكتساب رغم أن المجتمع الإسلامي في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم كانت له ظروفه من الناحية الإقتصادية ولم تتشعب الأعمال بالشكل المعروف في عصرنا الحاضر إلا أن النساء زاولن في ذلك العصر أنواعاً من العمل لم تنكر عليهن من ضمنها الأعمال الأدارية والأجتماعية والسياسية والحربية ، حيث شاركت المرأة المؤمنة المسلمة في الحياة العسكرية وجاهدت الى جانب الرجال المسلمين في معاركهم ضد الكفار ولم يتوقفن في غزواتهن إلا بعد فتح مكة قالت الربيعة بنت معوذ (كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نسقى القوم ونخدمهم ونرد القتلى والجرحى إلى المدينة) وقد اشتهرت اخريات منهن أم حكيم التي قتلت يوم اليرموك سبعة من الروم بعمود الفسطاط [١٣] .وقد حصلت المرأة في الإسلام على حقوق سياسية وشاركت في الدعوة الإسلامية وحاربت وأبدت رأيها في أمور الدين والدنيا بكل

صلابة مثل خوله بنت ثعلبه التي جادلت الرسول صلى الله عليه وسلم في زوجها وأنزل الله فيها سورة المجادلة ليظهر احترام الإسلام لرأي المرأة وتلك التي عارضت عمر بن الخطاب وهو على المنبر فأجابها (أصابت أمرأة وأخطأ عمر) . كذلك عمل المرأة المسلمة في ميدان الطب فمنهن السيدة عائشة رضي الله عنها وفاطمه بنت الرسول صلى الله عليه وسلم وزينت بنت فاطمه والربيعة بنت معوذ وأم عطيه اللواتي كن يداوين جرحى المسلمين في غزواتهم (زينب التي كانت خبيرة بمداواة العين وعلاجها) [١٤] .

كذلك شاركت المرأة المسلمة في الحياة التجارية (حيث كانت تعمل في البيع والشراء) ومن النساء العربيات المسلمات اللواتي عملن بالتجارة الخارجية السيدة خديجة بنت خويلد زوج الرسول صلى الله عليه وسلم وهند بنت عتبه كما كان هناك تجارة داخلية محدودة تبيع فيه المرأة ما أنتجته دون وسيط ، وأشتهر في هذا المجال أم المنذر بنت قيس التي كانت تبيع تمراً في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأسماء بنت مخزمة حيث كانت تعمل بالعطاره (١٥) ، وعرفت المرأة المسلمة الجهاد الحقيقي أمثال نسيبه بنت كعب الأنصارية . وساهمت

في الأعمال السياسية حين بايع رجال من المدينة الرسول (ص) ومعه أمرأتان هما : نسيبه بنت كعب الأنصارية وأسماء بنت عمرو وقد أقر الرسول (ص) بمبايعته لهما وهكذا مارست المرأة بعض الأعمال في صدر الإسلام كأعمال الطب والتمريض والجهاد في حالة الضرورة ، بالإضافة الى الأعمال السياسية والعلمية ، وتمتعت بشخصيتها الإقتصادية وحريتها الكاملة بالتصرف بأموالها وكان لها مطلق الحرية كفرد ومواطن في أن تبيع وتتاجر وتعقد الصفقات ، ولها أن تقوم بأعمال الزراعة والغراس والحصاد واستصلاح الأراضي .

المرأة والتعليم

يعرف التعليم بأنه تلك العملية المقصودة والمنظمة التي تهدف الى تنمية وتطوير المهارات والملكات والقدرات التي يتمتع بها أفراد المجتمع وتحويلهم الى أعضاء على مستوى عال من الكفاءة والفاعلية ليسهموا في أنشطة المجتمع المتنوعة [١٦]

وفي الواقع فإن التعليم لايمكن فصله عن عملية التنمية لأنه ينمو بها ويرتكز عليها ، وهي تتحقق به وتتغذى عليه . وقد أثبتت الدراسات أن الاستثمار في مجال التعليم هو

استثمار اقتصادي [١٧] وفي البلاد النامية يتحدد الإنفاق على التعليم ضمن الإمكانيات المتاحة والمحدودة لأن معظم هذه الدول لاتستطيع أن تتحمل تكاليف التعليم المرتفعة إلا إذا أعطي هذا التعليم المردود الإقتصادي الذي يعادل حجم نفقاته أو يزيد عليها حتى يمكن أن يتحقق المضمون الحقيقي للتعليم وتتحقق عملية الإستثمار المطلوبة منه ، وبما أن التعليم يؤمن اعداد الإنسان المثقف الذي يعني بأهداف التنمية ويساهم بشكل فعال في تحقيقها ، فان المشكلة الأساسية التي تقف في سبيل تقدم العالم العربي هي مشكلة انخفاض المستوى التعليمي وارتفاع نسبة الأمية خاصة بين النساء ، ولتحقيق التنمية الشاملة يجب استثمار كل طاقات المجتمع ، وكافة مصادره البشرية والطبيعية استثماراً يحقق للمجتمع النهضة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية لهذا فهي عملية انسانية مستمرة مااستمرت الحياة في شتى مجالات وأنواع الأنشطة الحياتية ، تتم بالانسان رجلا كان أم أمرأة وتتم من أجل الانسان ، هذا بالاضافة إلى أن التجديد الحضاري للمجتمعات والنهوض الروحي بالانسان فيها يقتضي جعل الانسان - رجلاً كان أو أمرأة - محوراً أساسياً للتنمية وغاية غاياتها ،

ويزداد اهتمام الدولة في المملكة بتعليم المرأة على جميع مستويات التعليم ، كما يزداد اقبال النساء على العلم في جميع مراحله . فقد بذلت المملكة جهوداً كبيرة في دعم وتشجيع تعليم المرأة السعودية وعملت العديد من جامعات المملكة على فتح أبوابها للنساء وتوفير الدراسات الجامعية لها بمختلف التخصصات كالدراسات الانسانية ودراسة الطب والصيدلة والعلوم . ورغم تنوع الاختصاصات المتاحة للمرأة السعودية في الجامعات ، إلا أن اقبالها يتركز في الغالب على دراسة التخصصات النظرية كالدراسات الانسانية أو العلوم الاجتماعية والتربية . وقد يعود السبب الى أن معظم فرص العمل المتاحة أمام المرأة السعودية تقتصر على تلك الفرص التي تتناسب مع هذه التخصصات النظرية ، وللعادات والتقاليد الاجتماعية التي كانت عائقاً دون دخول المرأة مجالات أخرى ، كذلك الى عدم رغبة المرأة العمل في تخصصات أخرى تخرج عن نطاق دورها المعروف والمألوف في المجتمع . ويشير الجدول رقم (١) الى التوزيع العددي النسبي لخريجات الكليات الجامعية في المملكة منذ عام ١٤٠٥هـ الى عام ١٤٠٨هـ .

جدول رقم (١) : التوزيع النسبي لخريجات الكليات الجامعية

الكليات الجامعية	١٤٠٥/١٤٠٦هـ		١٤٠٦/١٤٠٧هـ		١٤٠٨هـ		معدل النمو السنوي المتوسط٪
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
تربية الرياض	٤٣٣	١٩,٢	٤٤٢	١٥,٢	٦٠٦	١٦,٢	١٨,٤
تربية جده	٢٥٣	١١,٢	٢٦٥	٩,١	٣٨٠	١٠,٢	٢٢,٦
تربية مكة	٩٨	٤,٤	١١٤	٤,٠	١٦٣	٤,٤	٢٩,٠
تربية المدينة	١٢٠	٥,٣	١٧٧	٦,١	١٨١	٤,٨	٢٢,٨
تربية بريدة	١٠٧	٤,٨	١٣٨	٤,٨	٢٠٠	٥,٤	٣٦,٧
تربية أبها	٦١	٢,٧	٧٨	٢,٧	١٢١	٣,٢	٤٠,٨
المعهد العالي	٦٤	٢,٨	٨٧	٣,٠	٩١	٢,٤	١٩,٢
تربية تبوك	٧٨	٣,٥	٩٩	٣,٤	١٢٣	٣,٣	٢٥,٦
علوم الدمام	١٧١	٧,٦	٢٦٤	٩,١	٢٧١	٧,٣	٢٥,٩
آداب الدمام	٥١٢	٢٢,٧	٨٥٢	٢٩,٣	٩٤٤	٢٥,٢	٣٥,٨
آداب الرياض	٣٥٧	١٥,٨	٣٨٧	١٣,٣	٦٦٠	١٧,٦	٣٦,٠
المجموع	٢٢٥٣	١٠٠,٠	٢٩٠٣	١٠٠,٠	٣٧٤٠	١٠٠,٠	٢٨,٨

المصدر : مجلس القوى العاملة، المملكة العربية السعودية، الأمانة العامة ١٤٠٨ في (التقرير السابع عن أوضاع معاهد ومدارس وكليات ومراكز التدريب التابعة للقطاع العام في المملكة : ١٤١٠هـ: ٢٠٤، ٢٠٨).

المرأة السعودية والعمل

مفهوم عمل المرأة

يعتبر العمل الوسيلة الأساسية لتنمية الانسان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والانسانية باعتبار أنه من ضرورات الحياة وأحد دعائم استمرارها ، كما أن أهمية مشاركة كل من الرجال والنساء في القوى العاملة الوطنية ومستوى هذه المشاركة يتحدد بنوعية تعليم كل منهم ، لذلك فان احدى المشكلات الرئيسية التي تواجهها دول الخليج العربي ومنها المملكة العربية السعودية حين تطبيق خططها التنموية السريعة هي مشكلة ندرة اليد العاملة الوطنية المدربة نتيجة لإنخفاض الكثافة السكانية فيها ، بالتالي انخفاض حجم القوى العاملة من جهة ، ومستوى التدريب والتأهيل المناسب لها من جهة أخرى .

ومن المعلوم أن علاقة الانتاج بالقوى العاملة تحدد في ضوء كلا من الجانب الكمي (الذي يشير الى حجم القوى العاملة) والجانب النوعي (الذي يحدد متوسط الانتاج لكل فرد) . غير أن العلاقة الكمية بين الانتاج والقوى العاملة ، هي أكثر

وضوحا في دول الخليج العربي منها في الدول العربية الأخرى بالنظر الى الحركة الإنمائية الواسعة التي تشهدها هذه الدول بسبب تزايد الموارد المالية النفطية لديها ، الأمر الذي يتطلب من هذه البلدان أن تتبع سياسة اقتصادية قادرة على شد القوى العاملة الوطنية المتاحة لها للمساهمة في عملية التنمية [١٨] .

ومن الملاحظ أن المرأة العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة لاتساهم في جهود التنمية الا في حدود ضئيلة ، ولقد أوضحت استراتيجية العمل الاجتماعي العربي أن من العوامل الأساسية لتراجع الوضع الاقتصادي في العالم العربي ضعف مشاركة المرأة في التنمية ، وتدعمها في ذلك الاحصائيات [١٩] المتوفرة عن البلاد العربية والتي توضح أن نسبة النساء اللاتي يساهمن في النشاط الاقتصادي من مجموع القوى العاملة تتراوح بين ٣ . ٤٪ و٢٢٪ وبمقارنة هذه النسب بمثيلاتها في البلاد الأخرى يتضح ضعف مشاركة المرأة العربية في مجال العمل ، في حين أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أكدت أهمية الحاجة الى تعليم المرأة وتدريبها ، وهذا يتطلب من الدول العربية تقديم

المزيد من الدعم الفني والمالي وتهيئة القيادات النسائية وتدريبها لتتمكن من الاسهام في قضايا التنمية الاجتماعية ، كذلك توفير فرص العمل لها واتاحة الفرصة لتعليمها وتثقيفها لتتمكن من القيام بدورها في بناء المجتمع على قدم المساواة مع الرجل .

ولقد اهتمت منظمة العمل الدولية بالحقوق الاقتصادية للمرأة والعمل على ازالة التفرقة ضدها ، وتأمين الحقوق المتساوية بينها وبين الرجل فيما يتعلق بالاستخدام والمهنة ، وأصدرت مجموعة من الاتفاقيات والتوصيات بهذا الشأن ، وقد أثر هذا على قوانين العمل في الدول العربية فتضمنت تلك القوانين نصوصاً صريحة تنظم تشغيل النساء (٢٠) .

وفي الوقت الذي نجد فيه أن النساء في العالم يشكلن مايعادل ٣٠٪ من حجم القوى العاملة التي تساهم في الانتاج أي مايعادل ثلث الدخل القومي ، (بمعنى أنهن يمثلن عاملاً هاماً يدخل في تحديد مدى التقدم الاقتصادي) ، ومن هنا فهن يشكلن قوة عمل أساسية لايمكن تجاهل متطلباتها (٢١) . وبمقارنة ذلك بالوضع في المملكة والتي تشكل المرأة فيه نصف سكان المجتمع (٢٢) ، فإن مشاركتها في القوى العاملة تقارب ٣ . ٥٪ من حجم

العمالة [٢٣] ، (٨٩٪ من تلك النسبة يعملن في قطاع التعليم ، و٧٪ منهن تعمل في المجال الصحي والباقي في مجالات متنوعة) . ولقد بلغت نسبة العاملات في عام ١٩٨١ (٢٢ . ١٠٪) من حجم العمالة في المملكة عمل منها حوالي ٨٥٪ في قطاع التعليم [٢٤] . وهذا يدل على عدم وجود أي زيادة أو تغيير في نموذج العمل بين النساء السعوديات .

وقد يعود نقص مشاركة المرأة السعودية في العمالة الوطنية الى عوامل متعددة منها العادات والتقاليد ونظرة المجتمع الى عمل المرأة والالتزام الديني ، وهيكل الأسرة ، والتعليم [٢٥] .

دوافع عمل المرأة السعودية

يتعرض الانسان لمجموعة من الدوافع التي تلعب دوراً أساسياً في درجة اختياره لعمل دون آخر ، وقد أدى التطور الذي صاحب مفهوم العمل والنظرة الحديثة للعمل الى تنوع وتشعب دوافع العمل لدى الكثيرين من الأفراد .

ويختلف مدى اسهام المرأة في العمل المدر للدخل اختلافاً كبيراً بين أجزاء العالم المختلفة ، وطبقاً لاحصاءات منظمة العمل الدولية لعام ١٩٧٩ وجد أن معدل مساهمة النساء في

فترة العمل تتراوح بين ٣٠-٤٠٪ في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وتقرب من ٥٠٪ في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ، بينما تتراوح في دول شمال أفريقيا وفي بعض دول جنوب شرق آسيا بين ٢-٥٪ وفي دول أمريكا اللاتينية مابين ١٥-٢٥٪ [٢٦] .

ولقد أجريت العديد من الدراسات حول دوافع المرأة للعمل والأسباب الرئيسية التي تجعلها تدخل هذا الميدان ، وتوصلت الى نتائج عديدة وآراء متنوعة في هذا المجال . حيث أشارت بعض الدراسات الى أن العامل الاقتصادي يشكل الدافع الرئيسي الذي يشجع المرأة على العمل ويساعدها على تحقيق الاستقلال الاقتصادي ويخفف من اعتمادها على عائلتها كمصدر أساسي لتغطية نفقاتها ، بينما توصلت دراسات أخرى الى أن دوافع المرأة في الحصول على العمل يتمثل في رغبتها بتحقيق ذاتها وتأكيد قدراتها وامكانياتها في أن تسهم كقوة بشرية في بناء المجتمع وتقلد المناصب الوظيفية المرموقة

على سبيل المثال نجد أن الدراسة التي قام بها آدم [٢٧] تشير إلى أن دوافع المرأة العمل تتمثل في مجموعة العوامل التي

يمكن ترتيبها على النحو التالي :

١. تأكيد الذات والشعور بالمسئولية .

٢. شغل أوقات الفراغ .

٣. المشاركة في الحياة العامة .

٤. دفع المستوى الاقتصادي للأسرة .

٥. الحصول على مكانة اجتماعية .

٦. كنتيجة للتطور وتعليم الفتاة .

٧. تفضيل العمل الخارجي على عمل البيت المرهق .

٨. عدم ضمان ظروف الحياة .

وتدل هذه النتائج على أهمية الدوافع النفسية للعمل ، حيث يحقق الفرد من خلال الخبرة والممارسة والتفاعل في بيئة العمل ، أرقى الحاجات الانسانية كالحاجة الى تحقيق الذات والانجاز والاسهام في تطور الحياة الاجتماعية .

وتوضح نتائج الدراسة التي أجرتها المنظمة العربية للعلوم الادارية عام ١٩٧٨ حول "المرأة العربية ودورها في الادارة" ، أن دوافع العمل لدى المرأة العربية هي دوافع مادية تهدف منها الى مساعدة الأسرة في تغطية نفقاتها اليومية ورفع مستواها المعيشي .

كما تبين نتائج الدراسة التي أجرتها الصباح حول المرأة العاملة في الخليج [٢٨] أن الغالبية ترى أن دافع العمل الأساسي لديها هو تحقيق الذات وتنمية المواهب والقدرات أكثر من الحصول على العائد المادي . وهذا يتفق مع النتائج التي توصل اليها طاهر في دراسته حول المرأة في دول الخليج العربي [٢٩] .

وقد أكدت بعض الدراسات الأخرى أن المرأة العربية استطاعت أن تعطي صورة إيجابية عنها في بيئة العمل وحققت الاحساس بالكيان الاجتماعي ، والاحساس بالقيمة والقدرة على تحمل المسؤولية ، وامكانية اعتماد كل من الرجل والمرأة على الآخر بالنسبة لنشاط العمل . كما كان لعملها نتائج ايجابية على محيط اسرتها حيث أدى عملها الى تغير القيم في محيط الأسرة وإنتشار القيم التي تتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة ، والتعاون في عمل المنزل وانتشار الاحساس بوجود الأسرة وتكاملها ، والتفاعل الحر بين الزوجة العاملة وزوجها نتيجة امتلاكها مفهوم ايجابي عن ذاتها . بالاضافة الى اقبالها على أطفالها بشوق ولهفة ومنحهم الفرصة للتعبير عن أنفسهم ، وقدرتها على عكس احساسها

بالنجاح على أطفالها وربطهم بالواقع العلمي وتشجيعهم نحو الاستقلال[٣٠] . وتتفق هذه النتائج التي توصل اليها Nye في دراسته [٣١] عن الأم الأمريكية العاملة ومايتكون لديها من اتجاهات إيجابية نحو أبنائها ونحو أمومتها ، ودراسة قنديل المقارنة بين أبناء الأمهات المشتغلات وغير المشتغلات [٣٢]، حيث وجدت أن أبناء المشتغلات الذين لاتغيب عنهم أمهاتهم مدة طويلة (٥ ساعات) هم أكثر قدرة على التوافق من أبناء غير المشتغلات سوء من حيث قدرتهم على التكيف الاجتماعي أو التكيف العام أو التكيف الشخصي ، كما أن تكيفهم يزداد بارتفاع مستوى الأم الاجتماعي والاقتصادي . كما بينت الدراسة أن أبناء الأمهات العاملات أكثر طموحا وتطلعا من أبناء الأمهات غير العاملات .

أما عن دوافع العمل الدى المرأة السعودية فقد بينت الدراسة التي قامت بها الحسيني[٣٣] أن ٥٩٪ من مفردات العينة من النساء ترى أن الدافع الرئيسي لها في الخروج الى العمل هو دافع اجتماعي تحقق من خلاله المرأة السعودية المكانة الاجتماعية والقدرة على المشاركة في الحياة العامة ، ولم يمثل العمل المادي الأهمية الرئيسية لدى أفراد العينة

وكذلك العمل بدافع قضاء وقت الفراغ . وقد اتفق رأي الرجال في هذه الدراسة مع رأي النساء حول أهمية الدافع الذاتي للعمل لدى المرأة السعودية ورغبتها في اثبات ذاتها من خلال العمل أكثر من الحصول على العائد المادي . كذلك أكدت دراسة النمر[٣٤] أن الدوافع المادية لاتشكل المحرك الأساسي لعمل المرأة السعودية وأن هناك عوامل أخرى تثير الرغبة لدى المرأة للعمل خارج المنزل . في حين نجد أن دراسة الرحيمي[٣٥] قد بينت أن ٨٥٪ من عينة الدراسة البالغ عددها ١٢١ عاملة سعودية في الأجهزة الحكومية المختلفة قد أشارت إلى أن دافع المرأة السعودية للعمل يتمثل في الحاجة المادية للأسرة والمساعدة على تغطية نفقات المعيشة ، أكثر من دافع تحقيق الذات الذي أكده ٤٣٪ من أفراد العينة فقط .

وتشير ملقي [٣٦] الى أن المرأة تبقى كما هي في الماضي والحاضر وفي كل زمان ومكان ، لذلك فقد تدفعها الرغبة الى الكسب المادي من أجل الشعور باستقلال شخصيتها أو الشعور بمتعة العمل ولذته وتحد من الاحساس بأنها مضطرة للحياة مع زوج تكثر سلبياته فتحاول بواسطة العمل أن تنسى حديث النفس وهموم الدنيا . وقد تميل المرأة للعمل تحسباً لتقلبات

الدهر ونوائبه كحالات الترمل والطلاق ، أو قد يرى الزوجان ضرورة رفع مستوى الأسرة المادي . ولاشك أن احساس المرأة السعودية بالمعاناة التي واجهتها في سبيل التعليم قد أوجد عندها الدافع القوي لتحقيق الذات والشعور والقدرة على المساهمة كعنصر فعال في بناء المجتمع ، وأكد لديها القناعة الذاتية بامكاناتها وطاقاتها الكامنة والقدرة على المساهمة في بناء مجتمعها وتطويره .

المجالات التي تعمل بها المرأة السعودية

لقد كانت نظرة المجتمع السعودي الى تعليم الفتاة في البداية نظرة متشككة حذرة يمتزج فيها الخوف والترقب ، لكن دخولها مجال العمل لم تشبُه نفس الدرجة من الخوف والترقب وانما تقبله المجتمع ضمن حدود معينة ، بسبب عدم قناعته التامة بأهمية مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية . ومع مرور الوقت بدأت تتزايد الأعداد العاملة من النساء تبعاً لتزايد أعداد الخريجات من المدارس والجامعات والمعاهد العليا ، وبدأ المجتمع يزداد تقديره للنساء العاملات ويشجع خروجهن إلى العمل خاصة في بعض المجالات التقليدية التي تناسب العادات والتقاليد السائدة فيه ، كالتعليم وادارة

وان وجدت انتقادات معينة حول عمل المرأة فانه قد تعود الى نوع الأعمال الأخرى وطبيعتها .

وعلى الرغم من ذلك فان هناك الكثير من مجالات العمل التي لم تدخلها المرأة ولا تزال تقتصر على الرجال فقط وتنفذ عن طريقهم أيضاً ، على سبيل ذلك تلك الأعمال الهندسية والقانونية والصناعية والاستشارية ومعظم النشاطات الزراعية وخدمات النقل ، وقد أدى هذا الى وجود فائض من العنصر النسائي الذي لا يجد عملاً رغم حصوله على الدرجات العلمية المختلفة وتمتعه بالمؤهلات والمهارات الابداعية التي يجب الاستفادة منها . وتجدر الاشارة هنا إلى أن عالم الاقتصاد جونار ميردال [٣٧] قد أشار في دراسته لدول آسيا إلى أن المجتمع الذي يجد صعوبة في استيعاب جميع الخريجين في العمل الاقتصادي ، لا يشجع على ازالة العوائق التقليدية ضد مساهمة المرأة في القوى العاملة.

أما المجالات التي تعمل بها المرأة السعودية حالياً فهي تتمثل في قطاعين رئيسيين هما القطاع العام والقطاع الخاص.

عمل المرأة السعودية في القطاع العام

يعتبر القطاع العام الجهة الرئيسية التي تتيح فرص العمل للمرأة في المملكة ، حيث تصل نسبة العاملات في هذا القطاع مايقارب من ٩٠٪ من حجم العمالة النسائية . ويلاحظ في السنوات الأخيرة أن هناك تطورا كبيراً في عدد الموظفات السعوديات في الأجهزة الحكومية ، اذ زادت بنسبة أربعة اضعاف مما كانت عليه عام ١٣٩٥هـ . حيث ارتفع عدد الموظفات السعوديات في الأجهزة الحكومية من ٩٩٩٩ موظفة في عام ١٣٩٥هـ الى ٤٢٩٧١ موظفة في عام ١٤٠٤هـ ووصل العدد الى ٦٩٠٢٦ موظفة في عام ١٤٠٩هـ وذلك كما يتضح من الجدول الاحصائي رقم (٢) . ويظهر الجدول ان أكبر زيادة حصلت كانت في الوظائف التعليمية التي تضاعفت الى حوالي واحد وخمسين مرة من ٨٧١ معلمة عام ١٣٩٥هـ الى ٢٧٥٧٣ معلمة عام ١٤٠٤هـ الى حوالي ٤٤٧٢٣ معلمة عام ١٤٠٩هـ .

كما زاد عدد الطبيبات من ٢١ طبيبة عام ١٣٩٥هـ الى ٧٩٦ طبيبة في عام ١٤٠٩هـ وعلي الرغم من أن نسبة عدد الطبيبات

الى مجموع الاحتياجات لازالت متواضعة الا أن الزيادة التي حصلت تعتبر زيادة جيدة وتمثل تطوراً كبيراً لمساهمة المرأة السعودية في مجال من أهم المجالات التي يمكن أن يكون لها من خلاله دور رئيسي في التطور الصحي للمجتمع .

كما يلاحظ أن هناك زيادة مضطردة في أعداد العاملات في الوظائف الادارية حيث زادت اعدادهن من ١٧٦ عام ١٣٩٥هـ الي ٨٠١٠ موظفة ادارية في عام ١٤٠٩هـ وهذه الزيادة تتطلبها الحاجة الى العاملات في ادارة مدارس وكليات البنات والاقسام النسوية في بعض الادارات الحكومية .

أما الوظائف التخصصية والوظائف الفنية المساعدة فلم تزداد الأعداد فيها زيادة ملحوظة على الرغم من شدة الاحتياج اليها وشغلها بأعداد كبيرة من المتعاقدات .

إلا أن الفكرة قائمة الآن لدراسة فتح فروع لخدمة القطاع النسائي في وزارة الكهرباء والجوازات والجنسية والهاتف وغيرها (٣٨) لكن الفرص المتاحة للمرأة لممارسة الأعمال الادارية في الأجهزة الحكومية المختلفة لاتزال محدودة وقليلة جداً بالنسبة للخريجات من التخصصات الادارية . هذا يعني أن فرص العمل

أيضاً محدودة بتخصصات معينة توافق طبيعة المرأة واهتماماتها ورغبتها للعمل بها وغالبا ماتفضل المرأة السعودية العمل في القطاع العام أكثر من القطاع الخاص وذلك لأسباب عديدة منها :

١. الضمان المالي الذي يتيحه العمل في القطاع العام .
٢. ساعات الدوام المحدودة والمريحة بالنسبة للمرأة والذي يتفق مع عادات وتقاليد المجتمع السعودي .

جدول (٢) : بيان توزيع الموظفات السعوديات بالأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة حسب نوع الوظيفة للسنوات ١٣٩٥-١٤٠٩هـ

السنة	الوظائف الأطباء	وظائف تخصصية	وظائف تعليمية	حرفية	فنية	ادارية	أخرى	المجموع
١٣٩٥	٢١	١٠	٨٧١	٤٢	١٧٠	١٧٦	٨٧٠٩	٩٩٩٩
١٣٩٦	٢٣	١٠	١٥٤٩	٥٠	٢٢٨	٢٧٦	٩٨٤٤	١١٩٨٠
١٣٩٧	٢٦	١٩	٣٢٨٣	٣٣	٣١٦	٥٠٨	٩٤٦١	١٣٦٤٦
١٣٩٨	٣٩	٢١	٤٧٩١	٢٨	٤٣٣	٦٩٧	٩٠٥٨	١٥٠٦٧
١٣٩٩	٤٢	١٩	٧٥٤٠	٣٣	٥٠٦	٨١٥	٩٢٤	١٨١٩٩
١٤٠٠	٥٤	٢٥	١١٤٥٥	١٣	٥٢٢	٩٣٣	٨٩٥٣	٢١٩٥٥
١٤٠١	٦٩	٣٢	١٥٦٨٢	١٤	٥٤٥	١٢٦٧	٩٦٤٨	٢٧٢٥٧
١٤٠٢	١١١	٤٨	١٩٩٣٩	١١	٦٥٠	١٦٨١	١٠٦٢٣	٣٣٠٦٣
١٤٠٣	١٧٣	٨٠	٣٣٧٠٣	١١	٦٧٤	٢٢٦٥	١١٣١٩	٣٨٢٢٥
١٤٠٤	٢٤٢	٩٧	٢٧٥٧٣	١٢	٧٤٣	٢٥٨١	١١٧٢٣	٤٢٩٧١
١٤٠٥	٣١٣	١٢٢	٣٠٨٤٣	١٢	٧٩٧	٣٤٤٩	١٢٣١١	٤٧٨٤٧
١٤٠٦	٤١٣	١٥٨	٣٤٣٩٢	١١	٨٣٩	٤٣٧٠	١٢٨١٦	٥٢٩٩٩
١٤٠٧	٥٢٧	١٩٨	٣٧٨٩٠	١١	٨٨٠	٥٤١٦	١٣٢٩٣	٥٨٢١٥
١٤٠٨	٦٥٥	٢٤٠	٤١٣٣٣	١١	٩٢٠	٦٦٥٤	١٣٧٣٣	٦٣٥٤٦
١٤٠٩	٧٩٦	٢٨٦	٤٤٧٢٣	١٠	٩٦١	٨٠١٠	١٤٢٤٠	٦٩٠٢٦

المصدر : الديوان العام للخدمة المدنية ، مكتب التوظيف النسوي ، الرياض ١٤٠٩ : ٢٢-٢٧

عمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار الخاص

ان زيادة عدد الخريجات من النساء في جميع مراحل التعليم المختلفة ومحدودية فرص العمل المتاحة في القطاع العام ووجود بعض القيود الاجتماعية التي تحد من مشاركتها في الحياة الاقتصادية بشكل واسع ، كذلك عدم رغبة القطاع الخاص بتوظيف العمالة النسائية بسبب الأعباء الاضافية التي يتحملها لإيجاد مكان منفصل لهن ، كل ذلك لم يساعد على استيعاب الأعداد الكبيرة من الخريجات اللاتي يرغبن العمل ويقبلن عليه برغبة وحماس ، ومن هنا فكرت المرأة السعودية في مجالات أخرى للعمل تضع فيها امكانياتها المالية وتسخر قدراتها الفكرية والإبداعية لتحقيق مصلحة الوطن ومصلحتها الشخصية فدخلت مجال الاستثمار الخاص في حقول التجارة والصناعة والخدمات وانشاء رياض الأطفال والتعليم .

ان عمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار الخاص واقامة المشاريع لحسابها الشخصي أمر يستوجب الاهتمام والتشجيع واتاحة فرص أكبر لها في هذا المجال ، ذلك لأن عملها في هذا القطاع له أهميته الاجتماعية والاقتصادية ، فهو يساعد على

سرعة وتطوير النمو الاقتصادي وذلك أما عن طريق تحويل رأس المال الممتلك من قبل النساء الذي كان يكدس على شكل نقود في المصارف أو يجمد بالحلي والمجوهرات أو العقار ، أو عن طريق دفع انتاجية العمل في الاقتصاد الوطني من خلا ل تجنيد قوة العمل النسائية .

وعند الاستعانة بالاحصائيات الموجودة في الغرفة التجارية الصناعية في مدينة الرياض حتى عام ١٤١٠هـ اتضح أن عدد النساء السعوديات اللاتي دخلن ميدان الاستثمار في مشروعاتهن الخاصة وحصلن على سجلات لممارسة مختلف أنواع النشاطات الاقتصادية يبلغ ٦٦١ سيدة مقابل ١٤٩٥٤ رجلاً .

وهذا يدل على أن معدل استثمارات المرأة في مشاريعها الاقتصادية الخاصة مازالت متدنية إلا أنها تبشر بالخير لأنها أعطت الدليل على رغبة المرأة السعودية في الدخول في مجال كان حتى وقت قريب مقتصر على الرجال فقط .

فرص الاستثمار التي يمكن أن تعمل بها المرأة السعودية

ان المستثمر المؤهل للنجاح ولاقتناء الفرص المناسبة ، هو ذلك الفرد الذي يندمج مع الحياة الاقتصادية ويتفاعل معها بحيث يستقري اتجاهاتها ويحلل قضاياها ومشاكلها ، مما يجعل أي

ممارسة استثمارية يقوم بها غير قابلة للفشل أو الاخفاق . لكونها تقوم على أرضية ثابتة يفهمها ويعرف مدى صلابتها . فالفرصة ليست مجرد فكرة عابرة أو وسيلة من وسائل امتصاص أو توظيف الفوائض المالية للمجتمع وإنما هي محصلة شاملة لعوامل متعددة [٣٩] ، وبما أن المملكة العربية السعودية تتمتع بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي فقد أدى هذا الى افساح المجال أما القطاعين الحكومي والأهلي للأستثمار في المجالات الانتاجية والخدمية بشكل عام ، والقطاع الصناعي بشكل خاص ، وبسبب مايمتاز به الاقتصاد الوطني من القدرة على التوسع والنمو بطاقة استيعابية متزايدة . مما أدى إلى تأسيس آلاف المؤسسات الاقتصادية المختلفة ، فارتفعت نسبة استثمارات القطاع الخاص بالمقارنة باستثمارات القطاع العام (عدا قطاع البترول) من ٣ . ٤٤٪ الى ٥٧٪ خلال خطة التنمية الثالثة ، وقد أثر هذا بشكل مباشر على زيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد ، وخلق ظروف ملائمة لتنشيط وتقوية العلاقات التبادلية بين أفراد الاقتصاد الوطني وافساح حجم السوق ، ومن ثم تشجيع المستثمرين ورجال الأعمال على الدخول في مشاريع استثمارية جديدة [٤٠] .

ويوجد في المملكة الكثير من مجالات الاستثمار التي يمكن الدخول فيها ولكنها تحتاج الى دراسة كافية للتأكد من جدوى الاستثمار فيها من الناحية الفنية والاقتصادية ، وذلك بأن يتم التعرف أولاً على العوامل القائمة أو المحتملة التي يمكن أن تكسب أحد الاستثمارات ميزة اقتصادية معينة ، كتوافر خامات بتكلفة معقولة وتوافر سوق ذي حجم مناسب . ثم تأتي الخطوة الثانية وهي البحث عن الاستثمارات التي يمكنها القيام بمزيد من العمليات التي ترفع من قيمة المدخلات الأساسية سواء كانت متوفرة داخل البلاد ولم تستغل بالشكل الكافي ، أو يمكن استيرادها من الخارج وتبقي تكلفتها في حدود معتدلة .

وقد حرصت المملكة على تأمين فرص العمالة المناسبة للنساء ضمن حدود معينة فأوردت في خطتها الانمائية الرابعة أن نمو عدد الفتيات المتعلمات يتطابق مع الحاجة الى زيادة السعودة على كافة المستويات . كما أن تقديرات العمالة الاجمالية قد أشارت الى أن حوالي ٥٠ ألف فتاة يتوقع أن تدخل ضمن مفهوم القوى العاملة خلال فترة الخطة الرابعة [٤١] .

وإذا أخذنا في الإعتبار أن التطورات المدنية في تطبيقات الحاسب الالي في الدول الأخرى قد أدت الى زيادة إمكانيات مشاركة المرأة في العمل دون أن تغادر منزلها . وبما أن استخدام الحاسب الآلي في المملكة آخذ في الازدياد فإن هذا المجال يفتح المزيد من الفرص أمام النساء .

ويزداد اتجاه المرأة السعودية للعمل في مجال الاستثمار الخاص مع ازدياد درجات تعليمها وثقافتها وتوافر المدخرات المالية الكافية لديها . لذلك نجدها تقبل بحماس على العمل في المشروعات الخاصة مثل مشروعات الملابس الجاهزة وتصميم الأزياء والمشاغل والديكور ودور الحضانة الخاصة ومحلات المفروشات وغيرها من المشروعات ، أو أنها تعمل كشريكة في مشروعات البناء والعقارات والمطاعم ومؤسسات الاستثمار . كما أن انتشار الحاسبات في المملكة على نطاق واسع قد وفر للسيدة السعودية فرص استثمار جديدة لم تكن متاحة من قبل[٤٢] .

ويوجد العديد من فرص الاستثمار الأخرى التي يمكن أن تعطي بها الأولوية للنساء في الاستثمارات المناسبة لطبيعة المرأة مثل مصانع مستحضرات التجميل وأدوات الزينة وملابس

الأطفال ، وتصنيع مستلزمات المدارس والمستشفيات من الملابس الخاصة بالطالبات والممرضات ، وأيضا تصنيع المواد الغذائية الخاصة بأطعمة الأطفال والأكلات الجاهزة وأعمال المكتبات ، ويمكن أن تعمل المرأة السعودية في المعارض الخاصة بالصناعات الشعبية والأعمال الصناعية الخفيفة ، كما يمكن أن تقيم الدولة منطقة صناعية خاصة بالنساء تشجيعاً لهن على الدخول في المجال الصناعي . ويمكن أن تعمل أيضا في حقل التجارة البسيطة وتساهم في الشركات الوطنية وبإمكانها أن تعمل في صناعات أولية تتعلق بحياة المرأة مثل مصانع المصوغات والعطورات والأدوية والأعمال الاستشارية بجميع أنواعها التي تتلاءم مع وظيفتها كربة بيت وتكون غير مرهقة بالنسبة لها .

المعوقات التي تواجه المرأة السعودية التي تعمل في مجال الاستثمار

هناك مجموعة من المعوقات والعراقيل التي تواجه دخول المرأة مجال الاستثمار الخاص سواء كانت معوقات اجتماعية أو عامة تصنف على أنها من ضمن المعوقات الذاتية والبيروقراطية. وقبل التطرق لمناقشتها لابد من الاشارة الى أن معالجة هذه القضية يبقى ضمن اطار محدود بسبب الموقف الاجتماعي المتردد

في اعطاء المرأة فرصة المشاركة في عملية التنمية وبناء الوطن .

أولا : المعوقات الاجتماعية

ترتبط المعوقات الاجتماعية بمجموعة من المواقف التي تلزم المرأة على العمل ضمن الحدود المرسومة لها والاطار الاجتماعي الذي تتحرك من خلاله ومنها :

١. نظرة المجتمع الى دور المرأة التقليدي لايشجع على وجود تغير سريع في مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية ، فمازالت الصورة المثالية لها تتعلق بالعناية بشؤون الزوج والأسرة وادارة المنزل وتسليم أمور الحياة اليومية والاقتصادية للرجال .

٢. عدم وجود الحوافز الاقتصادية التي تشجع المرأة على العمل وتدفعها نحوه ، وذلك أن المرأة وفق العادات والتقاليد غيرمطالبة أن تعمل للحصول عل الدخل والمساعدة في اعالة الأسرة وانما يعتبر هذا الواجب التزاما على الزوج . عدا أن بعض الأسر لاتحتاج الى دخل اضافي لأنها تعيش في رخاء اقتصادي وبالتالي قد تثبط عزيمة المرأة على العمل في الاستثمار الخاص بها [٤٣] .

٣. الموقف التقليدي لبعض الرجال الذين لايحترمون عمل المرأة فيثبطون من همتها أو يقفون ضدها .

٤. النظرة غير الواثقة والمحيطة بعمل المرأة اما من ناحية التشكك بقدراتها وامكانياتها أو من حيث الشك في قرارتها وتحركاتها .

٥. اقبال العدد الكبير من النساء السعوديات على العمل في القطاع العام بسبب القبول الاجتماعي لهذا العمل والمزايا المتعددة التي يقدمها .

٦. لقد ساعدت صعوبة انتقال المرأة الى مكان عملها في المملكة على التقليل من مساهمتها في مجال العمل . فالمرأة السعودية غير مسموح لها بقيادة السيارة وبالتالي لابد من الاعتماد على والدها أو أخيها أو زوجها في ايصالها الى مكان عملها يوميا . أو الاستعانة بالسائق الأجنبي للقيام بهذه المهمة . وقد ينتج عن ذلك الكثير من المشاكل بسبب هذه الأعباء الاضافية التي تظهر نتائجها العكسية على المرءة باعتبارها المستفيد من ذلك .

٧. تواجه المرأة العاملة بعد الانجاب مشكلة تربية أطفالها ،

نظرا لعدم توافر دور الحضانة المناسبة لدى الجهات التي تعمل فيها المرأة السعودية . وان توافرت تلك الدور فانها تتصف بالافتقار الى التنظيم السليم والإمكانيات المناسبة لتقوم بدورها بكل عناية واهتمام .

٨. لايزال المجتمع السعودي ينظر الى بعض المهن نظرة دنيوية ويعتبر الانخراط فيها عيبا يخالف عادات المجتمع وتقاليده. وقد أدى هذا الى نفور الشباب والشابات السعوديات من العمل فيها وبالتالي ضرورة الاعتماد على العمالة الأجنبية لأجيال مقبلة مثل مهن التمريض .

ثانيا : المعوقات الذاتية

تتمثل المعوقات الذاتية في العديد من النقاط التي يمكن إيجاز البعض منها في التالي :

١. اقتناع المرأة بالدور التقليدي الذي حدده لها المجتمع ، وتسليم أمور حياتها اليومية والاقتصادية للرجل مما يثبط عندها القدرات الابداعية والابتكارية وحب المبادرة .

٢. نقص تدريب المرأة وتأهيلها في مجال الادارة والتنظيم ودراسة فرص الاستثمار ، وتفضيلها أن توظف أموالها في

استثمارات مضمونة مثل الودائع والادخارات المصرفية أو أسهم الشركات أو المحافظ الاستثمارية .

٣. سيادة قيم الاتكالية على الرجل والتراخي قد أدى ال الحد من امكانيات المرأة في اتخاذ القرارات السليمة ودراستها بطرق علمية موضوعية .

ثالثا : المعوقات البيروقراطية

تعمل المعوقات البيروقراطية بالاضافة الى المعوقات الاجتماعية والذاتية الى الاقلال من قدرة المرأة على القيام بدورها الخاص في مجال الاستثمارات الحرة ، ويمكن الاشارة على سبيل المثال لا الحصر الى التالي [٤٤] .

١. عدم تمكن المرأة من انجاز معاملاتها الرسمية بنفسها إلا من خلا ل وكيلها ، حيث أنه مطلوب من أي سيدة أعمال أن يكون لها وكيل ينوب عنها في كل الدوائر والجهات الحكومية والبنوك ، وقد يؤدي هذا الى حدوث العديد من المشاكل . ويشترط في الوكيل أن لايعمل في الدوائر الحكومية من أقربائها .

٢. الشروط الصعبة التي تطلب من المرأة للحصول على

تراخيص العمل من حيث المواصفات الخاصة بمكان العمل واستقدام العمالة .

٣. لو وضع في الاعتبار حداثة عمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار الخاص ، فان رأس مال المرأة لايزال محدوداً بالنسبة للرجل ، الأمر الذي يحد من حجم العمل ونشاطه . وهو مايضع المرأة أمام صعوبات مالية لاتسهم البنوك في حلها ولاتقدم لها قروضاً للاستثمار مثلما تقدم لرجال الأعمال .

٤. عدم قدرة المرأة المساهمة في الشركات من حضور مناقشات الجمعية العمومية والتصويت مما يفقدها الحق المعطى لغيرها والذي يجعلها تفضل ممارسة أعمالها الاستثمارية بنفسها وتستقل بأمورها وتتحمل امكانيات النجاح أوالفشل .

٥. عدم دعم الغرفة التجارية والصناعية للمرأة التي تعمل في مجال الاستثمار ، فالغرف لاتنظم ندوات أو لقاءات أو دورات خاصة بالنساء كما تنظمها للرجال ، كما أنها لا تؤمن امكانية حضور النساء للندوات التي تعقد للرجال عن طريق الدائرة التلفزيونية المغلقة إلا في حدود ضيقة .

ولهذا فإنه حتى وإن كان لدى المرأة رأس المال وإمتازت

بالطموح والإستعداد للعمل والعطاء فهي بحاجة الى التشجيع والدعم من خلال الأسرة والمجتمع والدولة على حد سواء ، كما يأمل فهم ظروفها وتقدير جهودها ودعم امكانياتها وطاقاتها .

دور الدولة في تشجيع عمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار الخاص .

ان العمل على مساعدة المرأة السعودية في زيادة امكانية مشاركتها في القطاع الخاص ودخولها مجال الاستثمار يرتبط ببعض الاجراءات المتعلقة بالدوائر والمصالح الحكومية ذات العلاقة بالعمل الاستثماري مثل وزارة التجارة ووزارة الصناعة والكهرباء ووزارة التخطيط ، والمؤسسات التي تعني بتقديم الخدمات الاستثمارية ومنح القروض ، وكذلك بعض الجهات غير الحكومية مثل الغرف التجارية . وتقوم سياسة الدولة الأساسية للتنمية الصناعية على المقومات التالية [٤٥] :

١ . تشجيع وتوسعة الصناعات .

٢ . إعطاء المؤسسات كامل الحرية لتحمل مسؤولية تنفيذ المشاريع الصناعية وفي سبيل ذلك تقدم كل العون والدعم في كل مراحل تنفيذ المشاريع الصناعية .

٣ . تقوم الحكومة بنشر المعلومات الفنية والإدارية للمنشآت الصناعية القائمة

٤ . تقديم الحوافز التشجيعية والمالية لكل القطاعات الصناعية التي تعود بالنفع على الاقتصاد مثل تقديم القروض والمشاركة الرأسمالية بشروط ميسرة ومشجعة ، والمساعدة في تكوين الشركات الصناعية واختيار المشاريع الاستثمارية وإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لها ، تقديم العون الفني والمالي ، إعفاء المعدات والمكائن من الرسوم الجمركية ، إعطاء الأفضلية للمنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية ، فرض ضرائب جمركية على المنتجات الأجنبية المنافسة ، منح أراضي في المدن الصناعية لإقامة المصانع عليها ، تقديم الدعم اللازم لتدريب العاملين السعوديين فيها والمساعدة على تصدير المنتجات الوطنية .

٥ . تبذل الدولة قصارى جهدها لتتجنب اللجوء إلى القيود الكمية أو طريقة تحديد الأسعار كوسائل لتنفيذ سياستها الصناعية .

٦ . إعطاء القطاع الخاص الحق في استغلال الموارد الاقتصادية والتي تشمل القوى البشرية العاملة بهدف رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية الصناعية إلى الحد الأقصى .

٧ . توفير المرافق العامة والتجهيزات الأساسية الضرورية لقيام الصناعات ذات الجدوى الاقتصادية .

٨ . إعفاء السلع الداخلة في عناصر الإنتاج الصناعي من الضرائب .

٩ . منح المؤسسات الصناعية قروضاً من قبل صندوق التنمية الصناعية قد تصل إلى ٥٠٪ من إجمالي تكاليف المشروع ، وتسترد خلال ٥ - ١٠ سنوات دون تقاضي أي أرباح عنها سوى الرسوم التي تبلغ نسبتها ٥ر٢٪ من كل قرض .

الأجهزة الحكومية التي تعنى بتقديم الخدمات بشأن الاستثمار

هناك العديد من الأجهزة الحكومية التي تشارك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في التنمية الصناعية والاقتصادية عن طريق تقديم مجموعة الخدمات السابقة ، من هذه الأجهزة :

- وزارة الصناعة والكهرباء .
- وزارة التخطيط .
- وزارة التجارة .
- الدار السعودية للخدمات الاستشارية .
- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني .

- مصادر التمويل المتخصصة مثل صندوق التنمية الصناعي السعودي ، وصندوق الاستثمارات العامة والبنك الزراعي وبنك التسليف السعودي .

ويمكن اضافة دور الغرف التجارية والصناعية في خدمة المستثمرين الجدد حيث تقدم لهم مجموعة من الخدمات المتنوعة عن طريق الادارات واللجان المنبثقة عنه ، من هذه الخدمات :

- التعريف بالأدلة والاطلاع عليها مثل دليل الاستثمار الصناعي ، دليل استثمار رأس المال الأجنبي ودليل المصانع .
- التعريف بالأنظمة والتشريعات السعودية والتعاميم الصادرة من الجهات الرسمية ذات العلاقة بالمشروع وتقديم القوائم والاحصائيات .
- ارشاد المستثمر الجديد إلى مصنعي الآلات والمعدات على مستوى العالم ، بالاضافة الى المختصين الاستثماريين في مجال اجراء الدراسات النظرية والعملية ، والى منفذي ومتعهدي المشاريع الصناعية .
- التدقيق في المنازعات بين المستثمر والمتعاملين معه .

- عقد دورات تدريبية قانونية حول القوانين واللوائح وأساليب الاستثمارات الصناعية الصغيرة والمتوسطة .

- تبصير المستثمرين الجدد بالاجراءات القانونية للدخول في مجال الاستثمار .

الفصل الثالث

اسلوب البحث

اسلوب البحث

اعتمدت هذه الدراسة على اسلوبين متكاملين من أساليب البحث العلمي . الأسلوب الأول وهو أسلوب المسح المكتبي . أما الأسلوب الثاني فهو أسلوب المسح الميداني .

أولاً : المسح المكتبي

تم اللجوء من أجل تكوين خلفية نظرية عامة عن موضوع البحث الى حصر واستعراض الكثير من الكتابات والدراسات الميدانية والنظرية الخاصة بتعليم المرأة وعملها بصورة عامة ، ومجالات عمل المرأة السعودية بصفة خاصة مع التركيز على عمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار الخاص والفرص المتاحة في هذا المجال ، والمعوقات التي يمكن أن تواجهها، ثم دور الدولة في تشجيع ودعم عمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار الخاص. كما تم جمع وتحليل البيانات الاحصائية المتعلقة بالبحث التي توفرت لدى الجهات المسؤولة ذات العلاقة مثل احصاءات مجلس القوى العاملة ، واحصاءات الديوان العام للخدمة المدنية ، والخطة

الخمسية الثالثة والرابعة والخامسة ، والتراخيص الممنوحة للسيدات المستثمرات من قبل الغرفة التجارية الصناعية في مدينة الرياض ، والبيانات الصادرة عن وزارة التخطيط والتجارة والصناعة وبنوك التنمية الزراعية والصناعية والعقارية في المملكة العربية السعودية .

ثانيا : المسح الميداني

ويتناول الجوانب التالية التي شملها المسح الميداني .

ا. العينة :

لقد اشتمل تحديد العينة وحجمها وطريقة اختيارها على النواحي التالي :

أ . تعريف مفردات العينة

لتحقيق أهداف البحث كان لابد من وضع بعض الشروط لاختيار مفردات العينة من النساء السعوديات العاملات في مجال الاستثمار وهي :

- أن تكون المرأة السعودية المستثمرة المالك الأساسي للمشروع الاستثماري وتعمل على ادارته أو الاشراف عليه ، أو أحدى المساهمات في ملكيته والمشاركة في ادارته والاشراف عليه .
- أن تحتفظ المرأة السعودية المستثمرة بالسجل التجاري أو الصناعي للمشروع الذي تملكه وتديره حتى تاريخ جمع البيانات الميدانية الخاصة بهذا البحث .
- أن يقع المشروع الاستثماري الذي تمتلكه المرأة السعودية أو أحد فروعه في مدينة الرياض .

أما بالنسبة لعينة الرجال فقد تم الأخذ بعين الاعتبار أن يكون مجال عملهم في الأجهزة الحكومية في مدينة الرياض ذات العلاقة بمجال الاستثمار بالاضافة الى الغرفة التجارية الصناعية في مدينة الرياض .

ب. تحديد عينة الدراسة :

لقد تم حصر عينة الدراسة في مدينة الرياض وذلك للأسباب التالية :

* تعتبر مدينة الرياض عاصمة المملكة ، واحدى القطاعات

الحضرية الرئيسية في المجتمع السعودي ذات الأهمية الحضارية والسكانية والثقل الاقتصادي . فهي بذلك تعتبر أكبر المدن من حيث عدد السكان القاطنين فيها من جميع أنحاء المملكة والممثلين لمختلف سكان المملكة .

* سبق ان اتبع هذا الحصر في دراسات سابقة فقد قام النمر (٤٥) بدراسة حول المرأة السعودية العاملة واقتصرت عينة الدراسة على مدينة الرياض ، أما استنتاجات الدراسة فقد تم تعميمها على المرأة السعودية العاملة في جميع أنحاء المملكة .

ج. طريقة اختيار عينة الدراسة :

- لتحديد مجتمع الدراسة النسائي فقد تم الحصول على قائمة بأسماء السيدات السعوديات الحاصلات على تراخيص صناعية أو تجارية من الغرفة التجارية الصناعية والى جانب اسم كل سيدة رقم الهاتف والتلكس والعنوان البريدي وقد بلغ عددهم ٦٦٢ سيدة عند اجراء هذه الدراسة .
- حرصاً على التأكد من توفير الخصائص التي تم تحديدها عند تعريف وحدة العينة من النساء المستثمرات فقد عملت الباحثه على اختيار عينة عشوائية بسيطة تعادل ٢٥٪ (اي ١٦٥ مفرده)من مجتمع الدراسة المحددة في القائمة المذكورة

سابقاً والمكونة من ٦٦٢ سيدة .

- تم الاتصال هاتفياً بكل وحدة من وحدات العينة البالغ عددها ١٦٥ مفردة . التي تم انتقاؤها بصورة عشوائية للتأكد من ان السيدة السعودية هي التي تملك وتدير المشروع الاستثماري بنفسها أو تشرف عليه أو تساهم في ملكيته والاشراف عليه . وقد تم تسجيل الملاحظات أمام اسم كل سيدة أثناء اجراء الاتصال الهاتفي .
- بعد الانتهاء من اجراء الاتصالات الهاتفية بالعينة المختارة البالغ عددها (١٦٥) مفردة ، تبين أن أكثر من ٤٠٪ من المشروعات التجارية أو الصناعية أو الخدمية أو مشاريع المقاولات تحمل التراخيص باسم السيدات ، لكن يديرها الرجال دون تدخل السيدات سواء في طرق الاستثمار أو الادارة أو الاشراف ، حيث تمثل المرأة السعودية في تلك المشروعات الشريك الصامت المساهم برأس المال أو الفرد الذي يحمل الترخيص باسمه فقط ، تم تحديد مجتمع الدراسة بعدد المفردات التي تنطبق عليهن شروط الدراسة والتي بلغ عددهن بـ ٤٠٠ مفردة (٦٠٪ من القائمة المقدمة من

الغرفة التجارية الصناعية) .

نظراً لوجود نسبة تزيد عن ٤٠٪ من أفراد العينة لاتطابق تعريف وحدة العينة وبالتالي تمثل نسبة ردود معدومة مهما كانت طريقة انتقاء العينة الاحتمالية فقد تم تبني أسلوب العينة الميسرة التي تعتمد على جمع البيانات من الأفراد الذين يتيسر لجامعي البيانات الوصول اليهم مع مراعاة توفر الخصائص الواردة في تعريف وحدة العينة . ويعتبر هذا النوع من العينات مقبولاً في حالة ضمان درجة معينة من تجانس مفردات مجتمع البحث المطلوب أخذ العينة منه [٤٦] ، كما أنه أقل أنواع العينات غير الاحتمالية طلباً للموارد وأكثر تيسراً للباحث [٤٧] .

د. تحديد حجم عينة الدراسة :

عندما يكون مجتمع الدراسة متجانساً من حيث الخصائص موضوع الدراسة ، فإن عينة صغيرة قد تعطي نتائج يعتمد عليها أكثر من تلك النتائج التي يتم الحصول عليها من عينة كبيرة لمجتمع مختلف الخصائص [٤٨] . وبالنسبة لحجم عينة الدراسة فقد تم تحديدها بنسبة قدرها ٣٠٪ من مجتمع الدراسة الخاص بالنساء

السعوديات اللاتي يملكن المشروع ويشرفن على ادارته أو تسييره بصورة فعلية ، حيث بلغ حجم العينة (١٢٠) مفردة من أصل (٤٠٠) مفردة . أما بالنسبة لعينة الرجال فقد تم اختيار عينة ميسره تتساوى في حجمها مع عينة السيدات اي ١٢٠ مفردة موزعة على الأجهزة التالية تبعاً لرغبتها في التعاون .

جدول رقم (٣) توزيع مفردات عينة الرجال على الأجهزة المختلفة

الجهـــــــة	عدد الحالات	النسبة المئوية٪
- وزارة التجارة الادارة العامة للمشروعات الادارة العامة للتجارة الداخلية	٢٠	١٦,٦٧
- وزارة الصناعة	٢٠	١٦,٦٧
- وزارة التخطيط	١٥	١٢,٥
- البنوك صندوق التنمية الصناعية السعودي بنك التسليف السعودي	١٥	١٢,٥
- الدار السعودية للخدمات الاستشارية	٢٠	١٦,٦٦
- اعضاء مجلس ادارة الغرف التجارية الصناعية	٣٠	٢٥
المجمـــوع	١٢٠	٪١٠٠

استمارة الاستقصاء :

تحتوي استمارة الاستقصاء على خمسة عشر سؤالاً رئيسياً تم تصنيفها في أربعة أجزاء ، يعالج كل جزء ناحية معينة من نواحي البحث ، بالاضافة الى جزء خامس خاص بالمرأة السعودية المستثمرة يحتوي على أسئلة تتعلق بمشروعها الاستثماري . ويمكن الاشارة الى الأجزاء الخمسة في الآتي :

الجزء الأول : ويضم الأسئلة الثلاثة الأولى المتعلقة برأي مفردات العينة من الرجال والسيدات بعمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار والأسباب التي تدفعها نحو ذلك والانجاز الذي تشعر انها تحققه نتيجة عملها في مجال الاستثمار الخاص بها .

الجزء الثاني : ويحتوي هذا الجزء على الأسئلة الرابع والخامس والسادس المتعلق بمجالات الاستثمار التي تعمل بها المرأة السعودية حالياً والمجالات التي تعمل بها في حدود ضيقة ولك تمثل احتمالات أكبر للعمل بها مستقبلاً ، ثم مجالات الاستثمار التي تلاقي قبولاً أفضل من قبل المجتمع للعمل بها .

الجزء الثالث : ويتضمن الأسئلة السابع والثامن والتاسع وتدور حول المعوقات التي تواجه المرأة السعودية المستثمرة سواء كانت معوقات اجتماعية أو عامة (بيروقراطية وغيرها) أو ذاتية .

الجزء الرابع : ويشمل الأسئلة العاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر وتتعلق بنوع الخدمات التي تقدمها الأجهزة المختصة ذات العلاقة بمجالات الاستثمار للمستثمرين بصورة عامة ومدى استفادة المرءة المستثمرة منها ودرجة تقييمها لهذه الخدمات . أما السؤال الرابع عشر والخامس عشر فهي أسئلة مفتوحة تتطلب تقديم الاقتراحات لتحسين تلك الخدمات أو تقديم خدمات اضافية .

الجزء الخامس والأخير : وهو مخصص للمرأة السعودية المستثمرة ويحوي اثنا عشرة سؤالاً تهدف إلى تحديد نوع المشروع الاستثماري الذي تملكه المرأة السعودية ، وعمره ومدى التعاون القائم مع جهات اخرى بالنسبة للمشروع ، وهل يتم التخطيط لمشروعات استثمارية اضافية ومدى الاستعانة بالخبرات في هذا المجال ثم حجم القوى العاملة السعودية وغير السعودية في المشروع خاصة النساء منها .

تصميم استمارة الاستقصاء :

مرت مرحلة تصميم استمارة الاستقصاء بالخطوات التالية:

١. بعد الانتهاء من المسح المكتبي وتحديد الفرضيات الاساسية في الدراسة ، تم تكوين مجموعة من الأسئلة التي يمكن أن تطرح على أفراد العينة وتخدم أهداف كل فرضية من الفرضيات التي تم وضعها .

٢. تم عرض الاستقصاء بشكله الأولى علي مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الادارية للاستفادة من آرائهم ومقترحاتهم ، وقد ساعد ذلك على تطوير الاستمارة وتحسينها لتظهر بصورة أكثر موضوعية .

٣. وقد تم اختبار استمارة الاستقصاء قبل اعتمادها بشكلها النهائي ، وذلك من خلال تطبيقها على عينة تجريبية محدودة من السيدات المستثمرات اللاتي تتوافر لديهن خصائص وحدة العينة بغرض تحديد الأسئلة الغامضة التي تحتاج الى توضيح أكثر والتأكد من حسن الصياغة وترتيب الأسئلة وفهم الارشادات الخاصة بملء الاستمارة . ثم أجريت التعديلات اللازمة تبعاً لملاحظات العينة التجريبية بحيث وصلت الاستمارة الى شكلها النهائي

وأصبحت جاهزة للتوزيع .

٤. روعي عند تصميم استمارة الاستقصاء أن تكون معظم الأسئلة الواردة فيها قد صممت على شكل أسئلة مغلقة تحدد نوع الاجابة التي يختارها أفراد العينة ، وذلك بهدف تسهيل الاجابة على المفردة وتسهيل عملية فرز الاجابات .

وقد تركت بعض الأسئلة مفتوحة لمساعدة المفردة في التعبير عن رأيها أو ابداء ملاحظاتها واقتراحاتها حول بعض الأسئلة والجوانب الخاصة بالدراسة .

معدل الردود :

بلغ عدد مفردات العينة من السيدات اللاتي تم الحصول على تعاونهن في الاجابة على استمارة الاستقصاء ٧٠ مفردة من مجموع ١٢٠٠ مفردة تم توزيع الاستمارة عليها . وبذلك كان معدل الردود الأولى ٥٨٪ من العينة الأساسية . وقد انخفض هذا المعدل الى ٥٥٪ بعد مراجعة الاجابات الواردة في الاستمارات واستبعاد (٤) مفردات لعدم الاجابة على الصفحة الأخيرة فيها أو لعدم الاطمئنان الى دقة الاجابات في تلك الاستمارات . أما بالنسبة لعينة الرجال فقد بلغت عدد المفردات التي تعاونت في الاجابة علي استمارة الاستقصاء ٦٩

مفردة من أصل (١٢٠) ، وبذلك فقد وصل معدل الردود الأولى ٥٧٪ من العينة المستهدفة وقد تم استبعاد استمارة واحدة بعد مراجعة الاجابات جميعها بسبب وجود صفحة كاملة فيها دون اجابات ، وبذلك انخفض معدل الردود بالنسبة لعينة الرجال الى ٥٦٪ .

جدول رقم (٤) عدد ونسب الردود

حالات العينة	عدد القوائم الموزعة	عدد الردود	النسبة
نساء	١٢٠	٦٦	٥٥٪
رجال	١٢٠	٦٨	٥٦٪

معالجة البيانات

لقد تم اللجوء في معالجة البيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة إلى استخدام الأسلوب الاحصائي الوصفي لتوضيح اجابات مفردات العينة عن كل سؤال من الأسئلة الواردة في استمارة الاستقصاء .

وحيث أن الدراسة لم تهدف الى قياس اتجاهات وميول مفردات العينة تجاه عمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار أو الى ايجاد علاقة بين عمل المرأة السعودية في مجال

الاستثمار وأي من المتغيرات المستقلة بها ، ثم اجراء مسح لعمل مفردات العينة من السيدات السعوديات في مجالات الاستثمارات المختلفة وحجم وتركيب القوى العاملة في مشاريعهن الاستثمارية .

حدود الدراسة

اقتصرت محدوديات الدراسة على النواحي التالية :

١. الحدود المكانية : أجريت هذه الدراسة في مدينة الرياض فقط - عاصمة المملكة العربية السعودية - بسبب :

أ . الامكانيات المادية والبشرية المحدودة المتاحة .

ب. تعتبر مدينة الرياض أكبر المدن في المملكة من ناحية عدد السكان والمساحة وتركز القوى العاملة فيها ، ووجود الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بمجال الاستثمار (الغرفة التجارية والصناعية في مدينة الرياض) .

٢. الحدود البشرية : تم توجيه قائمة الاستقصاء الى (١٢٠) سيدة من العاملات في الاستثمارفي مدينة الرياض ، كذلك تم تطبيق قائمة الاستقصاء على (١٢٠) رجلاً من العاملين في أجهزة الدولة المختصة في تنظيم وتسيير النواحي المتعلقة

بنشاط الاستثمار والغرفة التجارية الصناعية في مدينة الرياض .

٣. ان نتائج هذه الدراسة سوف تعتمد بشكل أساسي على نتائج الاستبيان الذي تم توزيعه على افراد العينة من النساء والرجال .

الفصل الرابع

نتائج الدراسه

نتائج الدراسة

يقدم هذا الجزء من البحث عرضا لأهم النتائج التي توصل اليها البحث بعد فرز وتحليل اجابات عينة الدراسة من النساء والرجال ، وذلك من واقع استمارة الاستقصاء التي استخدمت كأداة أساسية لجمع المعلومات في هذه الدراسة . وقد كانت أهم أسئلة هذه الدراسة الوصفية في طبيعتها وبياناتها الاحصائية ما يلي :

١. هل يعتبر عمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار مقبولاً؟

٢. هل تعمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار لدوافع ذاتية ترغب من خلالها تحقيق الذات والانجاز أم لأسباب أخرى؟

٣. هل تعتبر مجالات الاستثمار التي تعمل بها المرأة السعودية حالياً محدودة بالنسبة لفرص الاستثمار المتاحة أمامها؟

٤. هل هناك مجالات استثمار أخرى تمثل فرصاً لعمل المرأة السعودية بها؟

٥. هل تعود محدودية عمل المرأة في مجال الاستثمار لنظرة

المجتمع الى المرأة وتفضيله أن يراها تعمل في مجالات أخرى غير مجال الاستثمار ؟

٦. هل توجد معوقات ترجع لأسباب اجتماعية أو بيروقراطية تحد من نجاح المرأة المستثمرة في عملها ؟

٧. هل توجد معوقات ترتبط بقدرات المرأة المستثمرة تُسهم في الحد من نجاحها ؟

٨. هل تستفيد المرأة السعودية المستثمرة من الخدمات التي تقدمها الدولة بشكل واسع ؟

٩. هل الخدمات التي تقدمها الدولة كافية وجيدة المستوى؟

وسوف يتم عرض نتائج الدراسة في خمسة أجزاء أساسية . تجيب الأجزاء الأربعة الأولى منها على مجموعة التساؤلات الخاصة بهذه الدراسة المذكورة سابقا . أما الجزء الخامس فيعمل على عرض واقع عمل عينة الدراسة من النساء المستثمرات ، وعدد سنوات الخبرة في عملها ، ومدى تعاونها مع جهات أخرى في إدارة استثمارها وتشغيله ، ومدى اقبالها على التخطيط لمجال الاستثمار في المستقبل ، ثم حجم القوى العاملة السعودية الموظفة لديها .

الجـــزء الأول : أسبـاب عــمل المرأة السـعــودية في مــجــال الاستثمار الخاص

لقد تناولت الدراسة أسباب عمل المرءة السعودية في مجال الاستثمار الخاص وذلك بفرز وتحليل اجابات الجزء الأول من استمارة الاستقصاء المتعلقة بالفرض الأول الذي ينص على أن هناك مجموعة من العوامل الذاتية التي تدفع المرأة السعودية للعمل في مجال الاستثمار الخاص وذلك بهدف التأكد من صحة هذا الفرض ، ويقدم الجدول رقم (٥) رأي أفراد العينة بعمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار

جدول رقم ٥ : توزيع حالات العينة تبعا لرأيها بعمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار

ماهو رأيك في عمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار	النساء		الرجال	
	العدد	٪	العدد	٪
مقبول بشكل كبير	٢٦	٣٩,٥	١٤	٢٠,٥
مقبول	٣٥	٥٣	٣٤	٥٠
مقبول إلى حد ما	٤	٦	١٨	٢٦,٥
غير مقبول	١	١,٥	٢	٣
المجموع	٦٦	٪١٠٠	٦٨	٪١٠٠

تبين نتائج الجدول السابق أن هناك قبولاً لعمل المرأة

السعودية في مجال الاستثمار من قبل الرجال والنساءعلى حد سواء اذ تبلغ النسبة التي يتأرجح رأيها بين القبول والقبول بشكل كبير أكثر من (٩٠٪) بالنسبة لعينة النساء و(٧٠٪) من عينة الرجال مع اشتراط كلا الطرفين ان لاتخرج المرأة في عملها عن أوامر الدين الإسلامي الحنيف .

أما بالنسبة للأسباب التي ترى العينة انها تدفع المرأة السعودية للعمل في مجال الاستثمار فتتمثل في الجدول الآتي :

جدول رقم ٦ : توزيع حالات العينة حول الاسباب التي تدفع المرأة السعودية للعمل في مجال الاستثمار

الأسباب التي تدفع المرأة السعودية للعمل مجال الاستثمار	النساء		الرجال	
	العدد	٪	العدد	٪
محدودية فرص التوظيف	١٥	٢٢,٥	٢١	٤٥,٥
خلو العمل من الروتين	١٠	١٥	٥	٧,٤
الحاجة لإثبات الذات	٣٦	٥٤,٥	٣٢	٤٧
تأمين فرص عمل للنساء السعوديات	١٢	١٨	٢٦	٣٨
القدرة على العطاء وتقديم الأفضل للمجتمع	٣٠	٤٥,٥	٣٠	٤٤
عدم الرغبة في استثمار الأموال لدى الشركات والمصارف.	٢٨	٤٢,٥	٢٩	٤٢,٥
ملء وقت الفراغ	٢٥	٣٨	٢٥	٣٧
أخرى (تحدد)....				

من الجدول السابق يتضح مايلي :

١. تشير كل من إجابات النساء والرجال إلى أن السبب الأول - في رأي العينة - لعمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار يعود لرغبتها في اثبات ذاتها وتحقيق مكانة أفضل لها في المجتمع .

٢. يرى أفراد العينة - من النساء والرجال معاً - أن السبب الثاني من حيث الأهمية لعمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار هو قدرتها على العطاء وتقديم الأفضل للمجتمع من حيث رفدة بإمكانيات وطاقات جديدة والعمل على المساهمة في تقدمه ورفاهيته .

٣. أما السبب الثالث من حيث الأهمية الذي ترى العينة أنه الدافع وراء عمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار فهو عدم رغبة المرأة في استثمار أموالها لدى البنوك والشركات المختلفة حيث أشار عدد من أفراد العينة أن معظم أعمال المصارف هي أعمال ربوية وبالتالي فإن استثمار الادخارات الموجودة لدى النساء السعوديات في مشروعات خاصة بهن هو خير وسيلة لتشغيل هذه الادخارات وزيادة معدل دوران رأس المال .

٤. بالنسبة للسبب التالي برأي العينة لعمل المرأة السعودية

في مجال الاستثمار فهو ملء وقت الفراغ وقضائه في أشياء مفيدة تعود عليها وعلى أسرتها والمجتمع بأكمله بالنفع والخير.

٥. اختلفت اجابات أفراد العينة من النساء والرجال بالنسبة لبعض الأسباب التي تدفع المرأة السعودية للعمل في مجال الاستثمار الخاص بها ، حيث بينت نسبة (٥ . ٤٥٪) - من إجابات الرجال أن محدودية فرص التوظيف أمام المرأة السعودية يعتبر من الأسباب الرئيسية التي تدفع المرأة للعمل في مجال الاستثمار بينما بلغت إجابات النساء بالنسبة لهذا العامل (٥ . ٢٢٪) .

٦. اختلفت إجابات كل من النساء والرجال في العينة بالنسبة لعامل تأمين فرص عمل للنساء السعوديات فقد رأى (٣٨٪) أفراد العينة من الرجال أن أحد الأسباب الهامة لعمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار هو تشغيل الأيدي العاملة الوطنية من النساء وتأمين فرص عمل مناسبة لهن وهذا شئ طبيعي طالما أن المرأة السعودية هي التي تملك المشروع وتشرف عليه وتحتاج الى العمالة النسائية الوطنية في تشغيله إلا أن نسبة إجابة النساء قد اختلفت حيث وافقت (١٨٪) من النساء

فقط على أن إيجاد فرص عمل للنساءالسعوديات هو أحد الأسباب التي تدعو المرأة السعودية للعمل في مجال الاستثمار ، وهذا قد يكون مؤشراً على أن المرأة السعودية المستثمرة تهتم بتوظيف الأيدي العاملة ذات الخبرة والتدريب المناسب لطبيعة العمل في مشروعها الاستثماري بغض النظر عن كون العمالة النسائية وطنية أم أجنبية ، أو أن طبيعة العمل ذاته في المشروع الاستثماري يحتاج الى أيدي عاملة غير نسائية لتشغيله . وقد أضاف أفراد العينة من الرجال والنساء تحت بند عوامل أخرى أن بعض الأسباب المساهمة في عمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار يعود لرغبتها في تأمين المستقبل خاصة اذا توفر رأس المال المناسب لديها ، وتحقيق عائد مادي مضمون يغطي احتياجات أسرتها المعيشية في حال مرض أو وفاة الزوج كذلك رغبتها في محاكاة زميلاتها ومنافستهن .

ومما سبق يمكن إستنتاج أن المرأة السعودية تدخل مجال الاستثمار الخاص بها نتيجة رغبة أكيدة لديها بأن توظف أموالها لحسابها الخاص وتستفيد من امكاناتها وطاقاتها ، وتشعر بقدرتها على تحقيق الأفضل لنفسها ومجتمعها دون

النظر الى توافر فرص التوظيف . بينما يرى الرجل أن قلة فرص التوظيف أمام المرأة السعودية المتاحة لها هي التي تشجعها على دخول مجال الاستثمار .

وللتأكيد على رأي المرأة السعودية بالنسبة لهذا العامل يبين الجدول رقم (٧) المؤهلات العلمية التي تملكها عينة الدراسة من النساء السعوديات والتي تبين أن معظم مفردات العينة (بنسبة ٨٣٪) يحملن مؤهلاً دراسياً يبدأ من الثانوية العامة كحد أدنى ويصل الى شهادة الدراسات العليا . وهذا يدل على مدى الاعداد العلمي الموجود الذي يؤهل المرأة للحصول عل وظيفة حكومية . ولكنها على الرغم من ذلك ترى أن بإمكان المرأة أن تتفرغ وتعمل لحسابها الخاص أو أن تعمل الى جانب وظيفتها ، يدفعها في ذلك رغبة أكيدة في تحقيق الذات والشعور بقدرتها على العطاء .

جدول رقم ٧ : توزيع حالات العينة من النساء حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة ٪
أميه	٢	٣
تقرأ وتكتب	٢	٣
شهادة اعدادية	٧	١١
شهادة ثانوية	٢٣	٣٥
شهادة جامعية	٢٦	٣٩
شهادة عليا	٣	٤,٥
طبيبات	٣	٤,٥
المجموع	٦٦	١٠٠

أما بخصوص الانجاز الذي تحقق المرأة السعودية نتيجة عملها في مجال الاستثمار الخاص بها فيتضح في الجدول التالي :

جدول رقم ٨ : توزيع حالات العينة حسب رأيها بالانجاز الذي تحقق المرأة نتيجة عملها في مجال الاستثمار

الانجاز الذي تحققه المرأة السعودية في مجال الاستثمار	النساء		الرجال	
	العدد	٪	العدد	٪
الاستقلالية	١٩	٢٩	١٥	٢٢
تحقيق الطموح الذاتي	٣٤	٥١,٥	٢٥	٣٧
اكتساب الخبرة	١٩	٢٩	٢٠	٢٩
تحقيق المركز الاجتماعي	٢٠	٣٠	٣٥	٥١,٥
تحقيق عائد مادي	٤٠	٦٠	٤٨	٧١
أخرى (تحدد)....				

تبين نتائج الجدول السابق أن هناك شبه اتفاق بين النساء والرجال في عينة الدراسة حول أهم الانجازات التي تحققها المرأة نتيجة عملها في مجال الاستثمار وهو رغبتها في تحقيق عائد مادي مناسب نتيجة توظيف أموالها وتشغيلها في مشروعات لحسابها الخاص اذ بلغت نسبة الاجابة (٦٠٪) بالنسبة للنساء و(٧١٪) بالنسبة للرجال .

أما الانجاز التالي في الترتيب فقد اختلفت حوله كل من إجابات الرجال والنساء في العينة فقد رأت عينة النساء أنه يتمثل في تحقيق الطموح الذاتي لدى المرأة السعودية وشعورها بأنها قادرة على الاستفادة من امكاناتها وقدراتها والتأكيد على مواهبها واثبات ذاتها عن طريق المساهمة الفعالة في بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاه الاجتماعي أما عينة الرجال فقد رأت أن هذا الانجاز يتمثل في الرغبة في تحقيق المركز الاجتماعي والمكانة اللائقة التي تشبع رغبتها في التألق في المجتمع المحيط بها .

ويمكن أن نستخلص من النتائج السابقة أن عمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار مقبول من قبل النساء والرجال على حد سواء ، وقد يعود ذلك لانتشار التعليم وحصول المرأة السعودية على نصيب وافر منه نتيجة دعم الدولة وتشجيع

الأهل والمجتمع لها مما أدى الى حدوث ظاهرة التغير والتحول في المجتمع السعودي وظهور المرأة فيه كقوة عمل رديفه دخلت مجالات متعددة منها مجال استثمار أموالها وادخاراتها لحسابها الخاص وتحت اشرافها ورقابتها .

النتائج المستخلصة من الجزء الأول :

إن عمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار يعود لأسباب عديدة تكون الدافع الأساسي لشعور المرأة بقدرتها عل الانجاز . ويمكن الاشارة لهذه الأسباب حسب أهميتها من واقع الدراسة الميدانية كما يلي :

١. رغبة المرأة السعودية في اثبات ذاتها وتحقيق مكانة أفضل لها في المجتمع .
٢. قدرتها على العطاء وخدمة المجتمع ورفده بالامكانات المادية والبشرية المتوفرة لديها وذلك بهدف تنميته وتطويره وتقديم الأفضل له .
٣. عدم رغبة المرأة باستثمار أموالها لدى الغير وخاصة لدى البنوك باعتبار أن معظم أعمالها ربوية .

٤. ملء وقت الفراغ لدى المرأة السعودية وانشغالها بأشياء مفيدة لها ولمجتمعها .

أما الانجاز الذي تشعر المرأة أنها تحققه من خلال عملها في مجال الاستثمار فهو :

١. تحقيق عائد مادي مناسب ويتلاءم مع الجهد الذي تبذله والأموال التي تستثمرها .

٢. تحقيق الطموح الذاتي لدى المرأة من حيث الشعوربأهميتها وقدرتها عل العطاء واثبات الذات والتطور باستمرار ، ويضيف الرجال لذلك شعور المرأة بتحقيق مركز اجتماعي مناسب لها ومكانة لائقة بها مما يؤكد صحة الفرض الأول .

الجزء الثاني : مجالات الاستثمار التي تعمل بها المرأة السعودية والفرص المتاحة أمامها

لقد تمت الاشارة الى أن عمل المرأة في مجال الاستثمار لحسابها الخاص لايزال ظاهرة محدودة الأبعاد والنطاق وتتمركز في مجالات عمل معينة وقد جاء الفرض الثاني ليدعم هذه التصورات الخاصة بعمل المرأة في مجال الاستثمار ويعززها وعليه فقد بين أن هناك العديد من فرص الاستثمار المتاحة أمام المرأة السعودية إلا أن المجالات التي تعمل بها محدودة .

ولكي يتسنى لنا تأكيد هذا الفرض والوصول الى نتائج مؤيدة له أو معارضة كان لابد من اختباره بشكل عملي من واقع الدراسة الميدانية التي بينت مايلي :

أ . مجالات الاستثمار التي تعمل بها المرأة السعودية .

يدل تحليل بيانات الدراسة أن مجالات الاستثمار التي تعمل بها المرأة السعودية حالياً يمكن حصرها كما يلي :

جدول رقم ٩ : مجالات الاستثمار التي تعمل بها المرأة السعودية

الاستثمارات التي تعمل بها المرأة السعودية حالياً حسب معرفتك الشخصية	النساء		الرجال	
	العدد	٪	العدد	٪
المشاغل ودور الخياطة	٦٥	٩٨,٥	٦٨	١٠٠
الأسواق النسائية	٥٨	* ٨٨	٦٠	٩١
فتح المحلات في الأسواق العامة	٢٣	٣٥	٢١	٣١
تأسيس شركات الخدمات العامة (تعليم وتدريب مهني).	١٠	١٥	١٧	٢٥
تأسيس شركات صناعية	٨	١٢	٩	١٣
تأسيس شركات تجارية	٢٠	٣٠	١٨	٢٦,٥
تأسيس مكاتب دراسات (اجتماعية وفنيةو مالية).	٤	٦	٥	٧
عيادات خاصة	٣٩	٥٩	٤٢	٦٢
المستوصفات الخاصة	٣٨	٥٧,٥	٤٠	٥٩
دور الحضانة الخاصة	٥٠	* ٧٦	٥٢	٧٦
الديكور	١٥	* ٢٣	٨	١٢
أخرى (تحدد)....				

يتضح من الجدول السابق أن الغالبية من عينة النساء والرجال قد أجمعوا على أن مجالات الاستثمار التي تعمل بها المرأة السعودية حالياً محدودة ويمكن حصرها وفق الترتيب التالي :

١. المشاغل ودور الخياطة .
٢. الأسواق النسائية .
٣. دور الحضانة .
٤. فتح العيادات الخاصة ويعادلها في الترتيب اقامة .

---

* قربة ٨٧,٩ الى ٨٨٪
* قربة ٧٥,٧ الى ٧٦٪
* قربة ٢٢,٧٥ الى ٢٣٪

المستوصفات الخاصة .

٥. النشاط التجاري بمختلف أشكاله سواء بفتح المحلات في الأسواق التجارية أو تأسيس الشركات التجارية لكن العمل بها كما أشار بعض أفراد العينة يتم من خلال وكيل شرعي نيابة عن المرأة المستثمرة .

٦. أما بقية المجالات الواردة في الجدول رقم (٩) فقد حازت على نسب تتراوح بين (٢٥٪) من حالات العينة وهو مجال تدريب العنصر النسائي على تعلم الحرف اليدوية النسائية واستخدام الحاسبات والآلات الكاتبة وغيرها الى نسبة (٦٪) وهو مجال تأسيس مكاتب دراسات مالية وفنية واجتماعية وهذا يؤكد أن مجالات الإستثمار التي تعمل بها المرأة السعودية حالياً محدودة وينحصر معظمها في المجالات التي تم ترتيبها سابقاً .

وقد أشارت بعض حالات العينة من الرجال والنساء معاً أن تأسيس الشركات التجارية رغم أنه احدى مجالات استثمار المرأة لأموالها لكن عملها فيه يبقى ضمن نطاق محدود جداً حيث يقوم الوكيل أو الرجل المسئول عنها بالعمل المطلوب في هذه الشركات وذلك تماشياً مع عادات وتقاليد المجتمع .

ب. مجالات الاستثمار التي يمكن أن تعمل بها المرأة السعودية .

لدى السؤال عن المجالات الأخرى التي تمثل فرصاً أمام المرأة السعودية للعمل فيها وتشغيل أموالها واستثمارها فقد أعطت الدراسة الميدانية النتائج المذكورة في الجدول التالي :

جدول رقم ١٠ : مجالات الاستثمار التي يمكن أن تعمل بها المرأة السعودية

مجالات الإستثمار الأخرى التي يمكن أن تعمل بها المرأة السعودية	النساء		الرجال	
	العدد	٪	العدد	٪
فتح مصانع	٢٠	٣٠	٢١	٣١
تأسيس شركات مساهمة	٩	١٤	١٢	١٨
صناعات زراعية	٦	٩	٧	١٠
شركات سياحية	١٠	١٥	٤	٦
شركات نقل	٣	٧,٥	لايوجد	.
مطاعم للسيدات	٣٠	٤٥	٢٨	٤١
صالونات تجميل	٦٥	٩٨,٥٦	٥٧	٨٣
مراكز رياضية للسيدات	٥٢	٧٩	٤٥	٦٦
تقديم خدمات الطعام في حفلات وولائم السيدات	٣٥	٥٣	٣٧	٥٤
محلات التصوير للسيدات	٤٨	٧٣	٣٨	٥٦
دور النشر	١٥	٢٢	١٠	١٥
الاعلان	٦	٩	٢	٣
أخرى (تحدد)....				

يتضح من الجدول السابق أن هناك تقارب في الآراء بين

النساء والرجال في عينة الدراسة فيما يتعلق بمجالات الاستثمار الأخرى التي تمثل فرصاً أمام المرأة السعودية للعمل بها وتشغيل أموالها حيث نجد :

١. أن نسبة (٩٨.٥٪) من النساء ونسبة (٨٣٪) من الرجال ترى أن انشاء صالونات تجميل للسيدات يمثل أحد فرص الاستثمار المناسبة أمام المرأة السعودية ، وهي فعلاً قائمة لكنها تعمل ضمن نطاق محدود جدا يليها في ذلك اقامة مراكز رياضية للسيدات يعمل بها طاقم نسائي بالكامل .

٢. أما انشاء محلات تصوير للسيدات فقد أيد الإتجاه نحوها (٧٣٪) من عينة النساء و(٥٦٪) من عينة الرجال وأشارت حالات العينة من النساء أن مثل هذا المجال موجود فعلاً لكنه ضمن حدود ضيقة أيضا . يلي ذلك تقديم خدمات الطعام في حفلات وولائم السيدات بشرط أن يتم ذلك دون الاختلاط بالرجال .

٣. إقامة مطاعم مخصصة لاستقبال السيدات يعمل بها ويديرها العنصر النسائي فقط يمثل أيضا احدى الفرص المناسبة التي يمكن أن تعمل المرأة السعودية على استثمار أموالها فيها .

٤. أما النسبة الأخيرة التي تقاربت حولها آراء حالات العينة من الرجال والنساء فقد تركزت حول اقامة مصانع تختص بها اليد العاملة النسائية مثل مصانع الألبسة الجاهزة ومصانع الأغذية وأدوات التجميل ومصانع الأعمال الحرفية النسائية وغيرها من الصناعات الخفيفة التي تستطيع المرأة القيام بها بسهولة ودون صعوبات .

٥. بالنسبة للمجالات الأخرى الواردة في الجدول (١٠) فقد اختلفت تأييدها قليلاً من قبل حالات العينة من الرجال والنساء معاً ، مثل اقامة دور النشر وتأسيس الشركات المساهمة التي تختص بها العمالة النسائية الوطنية فقط وذلك تحت اشراف الوكيل . كما بينت النتائج أن نسبة قليلة جداً من العينة أشارت الى امكانية انشاء مراكز علاج للسيدات ومراكز استشارات اجتماعية وزوجية .

وقد ظهر من آراء حالات العينة أن معظم فرص الاستثمار التي تم تصنيفها تحت البند الأول والثاني والثالث والرابع موجودة وقائمة فعلاً إلا أنها قليلة ومحدودة العدد . لذا

فإن المرأة السعودية تحتاج الى المزيد من الدعم والتشجيع لخوض مثل هذه المجالات بشكل أوسع وبصورة تستطيع من خلالها اثبات كفاءتها وقدرتها على النجاح خاصة في مجال الاستثمار الصناعي الذي يتطلب وضع التسهيلات اللازمة أمام المرأة تأكيداً لخطط التنمية في المملكة العربية السعودية التي تحث على تعدد مصادر الدخل والتركيز على القطاع الصناعي .

ج. المجالات التي يتقبل المجتمع أن تعمل بها المرأة السعودية .

للتأكيد على اختبار الفرض الثاني في هذه الدراسة من كافة جوانبه فقد تم طح تساؤل آخر حول نظرة المجتمع السعودي الى مجالات عمل المرأة السعودية التي يراها مناسبة ويتقبل أن تعمل بها والتي قد تكون قريبة من مجال الاستثمار أو بعيدة عنه مما يظهر تعدد مجالات المشاركة بالنسبة لها ويساعدها على تحديد مجال الاستثمار المناسب للدخول والتوسع فيه ، ويتضح ذلك في الجدول التالي :

جدول رقم ١١ : توزيع حالات العينة حسب رأيها بالمجالات التي يتقبل المجتمع أن تعمل بها المرأة السعودية

المجالات التي يتقبل ان تعمل بها المرأة السعودية	النساء		الرجال	
	العدد	٪	العدد	٪
مجالات الاستثمار الخاص	٢٣	٣٤	٢٣	٣٤
مجال التعليم	٦٦	١٠٠	٦٨	١٠٠
مجال التدريب	١٨	٢٧	٢٣	٣٥
المشاغل	٥٨	٨٩	٦١	٩٠
دور الحضانة	٦١	٩١	٦٣	٩٣
مجال الصحة	٤٩	٧٤	٥٦	٨٢
مجال الخدمات	٦	٩	١٢	١٨
مجال الأمن (أمن المطارات والسجون)	٩	١٤	١٥	٢٢
الأعمال الادارية	٣٢	٤٨	١٧	٢٥
الأعمال الكتابية	٢٤	٣٦	٢٢	٣٣
الأعمال المصرفية	٢٤	٣٦	٢٥	٣٦
العمل في القطاع الخاص	٦	٩	٤	٦
أخرى (تحدد)....				

تشير بيانات الجدول السابق أن هناك إتفاقاً واضحاً بين آراء عينة النساء والرجال فيما يتعلق ببعض المجالات التي

يتقبل المجتمع أن تعمل بها المرأة السعودية كما أن هناك شبه إتفاق فيما يتعلق ببعض المجالات الأخرى حيث نجد :

١. إن العينة قد أجمعت بنسبة (١٠٠٪) أن المجال المفضل لعمل المرأة السعودية هو مجال التعليم النسائي بسبب تناسب هذا العمل مع طبيعة المرأة واحتياجات المجتمع بدرجة كبيرة اذ لا يمكن للرجل أن يحل محل المرأة في تعليم البنات في المجتمع السعودي ، يلي ذلك انشاء دور الحضانة حيث إشارت نسبة (٩١٪) من النساء ، و (٩٣٪) من الرجال أن خير ماتستثمر به المرأة أموالها هو إقامة دور الحضانة لرعاية الأطفال وتزويدهم بالتربية الصالحة والعناية بهم .

٢. تقاربت آراء الرجال والنساء في الدراسة بالنسبة للمجال التالي لعمل المرأة السعودية حيث أجمعت نسبة (٩٠٪) تقريباً أن انشاء المشاغل النسائية هو المجال الثالث الذي يتقبل المجتمع أن تعمل به المرأة السعودية . يأتي بعد ذلك مجال الصحة حيث أشارت نسبة (٨٢٪) من الرجال مقابل (٧٤٪) من النساء أن انشاء العيادات الخاصة والمستوصفات لرعاية المريضات والعناية بهن يعتبر المجال الرابع الذي يتقبل المجتمع أن تعمل المرأة السعودية فيه .

٣. بينت نسبة (٤٨٪) من النساء أن المجتمع السعودي يتقبل أن

تعمل المرأة في مجال الأعمال الادارية لكن فرص التوظيف فيها قليلة حيث أنها محدودة للغاية في الادارات الحكومية ماعدا في نطاق الرئاسة العامة لتعليم البنات وكليات تعليم البنات في الجامعات لكن نسبة الرجال التي أيدت هذا الرأي كانت أقل من ذلك حيث بين مايقارب نصف النسبة السابقة أي (٢٥٪) من الرجال أن المجتمع يتقبل أن تعمل المرأة السعوية في مجال الأعمال الادارية بشرط أن يكون المستفيد هو السيدات منعاً للإختلاط وانسجاماً مع تعاليم الدين الاسلامي الحنيف .

٤. كان المجال التالي من حيث ترتيب النسب المؤيدة لعمل المرأة فيه هو مجال الأعمال الكتابية ومجال الأعمال المصرفية . إذ تقارب تأييد النساء والرجال لهذين المجالين وبينت نسبة (٣٦٪) تقريبا من أفراد العينة أن المجتمع يتقبل عمل المرأة في المجال الكتابي والمصرفي في أقسام نسائية فقط مع مراعاة ظروف المجتمع وعدم الإخلال بواجبات المنزل .

٥. حاز مجال الاستثمار الخاص والعمل فيه لحساب المرأة السعودية القبول أيضاً من قبل الرجال والنساء في العينة لكن بنسب أقل حيث أشارت نسبة (٣٤٪) من العينة أن باستطاعة المرأة استثمار أموالها وتشغيلها في صناعات

خفيفة تحتوي على عمالة نسائية كاملة مثل صناعة الملابس الجاهزة والصناعات النسيجية وصناعة البسكويت والأغذية والصناعات الصغيرة التي تحتاج الى جهد قليل بالاضافة الى العمل التجاري وانشاء المحلات التجارية النسائية . كما أيدت عينة الرجال بنسبة (٣٥٪) والنساء بنسبة (٢٧٪) امكانية عمل المرأة في مجال التدريب النسوي بالنسبة لإستخدام الحاسب والنسخ والترجمة وتأهيل القوى العاملة النسائية الوطنية .

وقد أشار بعض أفراد العينة من الرجال أن الدين الاسلامي الحنيف لم يفرق بين الرجل والمرأة في مجالات العمل وكانت المرأة في صدر الاسلام تعمل في كافة مجالات عمل الرجل لذلك فالفرصة متاحة لها في جميع المجالات السابقة لكن المجتمع لايراها مرغوبة في الوقت الحالي وتحتاج الى زمن أطول ليتم قبولها .

وبذلك تشير الآراء السابقة أن هناك مجالات أخرى أمام المرأة السعودية تمثل فرصاً لاستثمار أموالها والعمل بها أو التوسع في الدخول اليها مثل :

١. انشاء صالونات تجميل للسيدات .
٢. انشاء مراكز رياضية للسيدات .
٣. فتح محلات تصوير للسيدات .
٤. تقديم خدمات الطعام في حفلات وولائم السيدات واقامة

المطاعم لإستقبال السيدات .

٥. فتح مصانع تختص بها اليد العاملة النسائية .

وقد أيد الكثير من أفراد العينة أن بعض هذه المجالات قائم بالفعل لكن عمل المرأة السعودية فيه يبقى ضمن إطار محدود وضيق للغاية وقد يعود هذا لدور المرأة في المجتمع ونظرته اليها وتقبله أن تعمل في مجالات محددة يتفق مع دورها الأساسي في الحياة . وتؤكد هذه النتائج في تدعيم الفرض الثاني وقبوله.

الجزء الثالث : المعوقات التي تواجهها المرأة السعودية العاملة في مجال الاستثمار

لما كان عمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار الخاص يمثل تجربة جديدة في المجتمع قد يراه البعض أنه مجال للتحدي والخروج عن النطاق المألوف من الأعمال التي اعتادت المرأة القيام بها ومحاولة لإثبات الذات والتأكيد على الكفاءات والإمكانيات التي تملكها المرأة السعودية في ادارة وتنظيم المشروعات ، فإن هذا العمل لابد أن يتعرض للعديد من المعوقات التي تعود لأسباب اجتماعية ترتبط بعادات وتقالية المجتمع ومدى قبوله أن تعمل المرأة في مثل هذا المجال ، ولأسباب روتينيه تنظيمية لم تأخذ بعين الاعتبار دور المرأة ومدى قدرتها على المساهمة في تنمية

رأس المال الوطني ، ولأسباب ذاتية قد تتعلق بالمرأة المستثمرة نفسها ومدى توفر المهارات والخبرات والاستعداد المطلوب لمزاولة عملها . لذلك فقد جاء الفرض الثالث ليختبر مدى صحة هذه الافتراضات المتعلقة بالمعوقات التي تواجه عمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار وتقلل من فرص نجاحها في ذلك وبهذا فقد بين هذا الفرض أنه على الرغم من محدودية مجالات الاستثمار التي تعمل بها المرأة السعودية إلا أن المعوقات التي تواجهها متعددة مما يحد من امكانية عملها بنجاح في مجال الاستثمار .

ولتأكيد صحة هذا الفرض أو عدم صحته فقد تم اختباره بشكل عملي من واقع الإجابات المتعلقة بالجزء الثالث من استمارة الاستقصاء ويقدم الجدول رقم (١٢) رأي أفراد العينة بالمعوقات المحتمل أن تواجهها المرأة السعودية عند عملها في مجال الاستثمار.

جدول رقم ١٢ : المعوقات المحتمل مواجهتها عند العمل في مجال الاستثمار

المعوقات المحتمل أن تواجهها المرأة السعودية عند عملها في مجال الاستثمار	النساء		الرجال	
	لعدد	٪	العدد	٪
العادات والتقاليد	٥٨	٨٩	٥٧	٨٤
الأنظمة والقوانين	٣٤	٥١,٥	٣١	٤٥,٥
عدم تعاون الجهات المسئولة	١٨	٢٧	٩	١٨
عدم تعاون البنوك	١٤	٢١	١٠	١٥
مشكلة الوكيل	٣٦	٥٤,٥	٢٠	٢٩
عدم تشجيع العائلة (الزوج/الأب)	٣٧	٥٦	٤٠	٥٩
عدم المعاملة على قدم المساواة مع الرجل	١٩	٢٩	٢٠	٢٩
أخرى (تحدد)....				

تبين النتائج الواردة في الجدول رقم (١٢) أن رأي أفراد العينة من النساء بنسبة (٨٩٪) والرجال بنسبة (٨٤٪) قد أجمعوا على أن العادات والتقاليد تشكل المعوق الأول أمام المرأة السعودية التي تنوى العمل في مجال الاستثمار ، وقد يعود ذلك الى أن دخول المرأة مجال الاستثمار عمل جديد لم يجرب من قبل ولذلك فلا يوجد وضوع كامل للكيفية التي يمكن أن تشارك بها المرأة دون أن يؤثر ذلك على مجتمعها الاسلامي وحياتها الاسلامية الصحيحة . أما المعوق الثاني من حيث رأى العينة فقد كان عدم تشجيع العائلة سواء الزوج أو الأب أو الأخ أو غيره لعمل المرأة على استثمار أموالها وانشاء المشاريع التي يمكن أن تديرها وتصرف شؤونها بنفسها ، وقد تقاربت آراء الرجال والنساء بالنسبة للمعوق الثالث حيث أكدت نسبة (٥١ . ٥٪) من النساء مقابل (٤٥ . ٥٪) من الرجال أن الأنظمة والقوانين تمثل أحد المعوقات التي تواجه المرأة السعودية المستثمرة أيضاً والتي قد تقيد تصرفاتها وقدراتها المتعلقة بإدارة أعمالها وتسييرها تلاها في ذلك مشكلة الوكيل التي تعاني منها المرأة السعودية العاملة في مجال الاستثمار حيث أشارت نسبة (٧٥ . ٥٪) من النساء أن مشكلة الوكيل تمثل أحد المعوقات الهامة التي تواجه المرأة السعودية المستثمرة في القطاع الخاص وذلك بسبب صعوبة ايجاد

وكيل أمين يعتمد عليه بثقة للقيام بالأعمال المختلفة في الجهات الرسمية نيابة عنها . أما الرجال فقد أعطوا نسبة تعادل (٣٥٪) لهذا العامل وقد يكون السبب عائد الى قناعة الرجل السعودي بضرورة وجود الوكيل الذي يستطيع التحرك بحرية بين الدوائر الرسمية ومختلف الجهات لقضاء الأعمال والمعاملات الرسمية .

أما بقية المعوقات فقد نالت نسب قليلة تفاوتت بين (٢٩٪) بالنسبة لعدم المعاملة على قدم المساواة مع الرجل وبين (١٦٪) تقريباً بالنسبة لعدم تعاون البنوك . وقد أضافت نسبة قليلة أنه لاتوجد أي معوقات لعمل المرأة في مجال الاستثمار طالما أنها تعمل في إطار العقيدة الاسلامية ولايؤثر ذلك على تربية الاولاد تربية اسلامية سليمة .

أما بالنسبة للمعوقات العامة التي ترى العينة أن لها تأثيراً على عمل المرأة السعودية المستثمرة والحد من نجاحها في هذا المجال فتظهر في الجدول التالي :

جدول رقم ١٣ : المعوقات العامة التي تحد من نجاح المرأة السعودية في مجال الاستثمار .

المعوقات العامة التي تحد من نجاح عمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار	النساء		الرجال	
	العدد	٪	العدد	٪
القيود الاجتماعية التي تحد من حركة المرأة عدم مشاركة المرأة عن طريق الدائرة	٥٨	٨٩	٥٧	٨٤
التلفزيونية المغلقة بالندوات والمؤتمرات الخاصة بغرض الاستثمار	٣٤	٥١,٥	٢٥	٣٧
القدرة المحدودة في التعرف على الفرص الموجودة في السوق	٣٣	٥٠	٤٠	٥٩
عدم السماح للمحلات التي تعمل بها السيدات أن تكون في المراكز التجارية	٢٤	٣٦	٢٢	٣٢
ضرورة أن يكون المدير العام رجلاً	٢٦	٣٩	٢٥	٣٧
نقص الأيدي العاملة النسائية الوطنية المدربة	٣٨	٥٧,٥	٣٤	٥٠
عدم دراسة الجدوى	١٢	١٨	١٤	٢٠,٥
أخرى (تحدد)....				

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٣) أن إجابات العينة من النساء والرجال قد أتفقت على أن أولى المعوقات العامة التي تحد من نجاح المرأة السعودية المستثمرة لأموالها في مشروعات خاصة بها هي القيود الاجتماعية التي تحد من حركة المرأة في المجتمع ، وقد يرجع ذلك الى تعود المجتمع بشكل عام على أن يرى المرأة تعمل في المجالات المألوفة وتتحرك ضمن إطار مرسوم محدد وبذلك فإن قدرتها في التعرف على الفرص الموجودة في السوق وتحديد الاحتياجات والرغبات التي لم يتم اشباعها

تبقى قليلة ومحصورة في نطاق ضيق حدد المجتمع إطاره وأبعاده ، ولهذا نرى أن نسبة (٥٠٪) من السيدات و (٥٩٪) من الرجال قد أشارت الى قدرة المرأة المحدودة في التعرف على الفرص الموجودة في السوق كعامل ثان ، أما العامل الثالث فيتعلق بنقص الأيدي العاملة النسائية الوطنية المدربة حيث بينت العينة أن احدى المعوقات الهامة لنجاح المرأة السعودية المستثمرة هو عدم توفر الأيدي العاملة النسائية التي تتمتع بالخبرات والكفاءات المطلوبة للعمل في هذه المشاريع وقد يعود ذلك بشكل أساسي الى حداثة هذا المجال بالنسبة لعمل المرأة السعودية وعدم توافر برامج التدريب المناسبة أو لعدم اقبال المرأة السعودية على التوظف في هذا المجال . أو بسبب ظروف العمل وساعاته الطويلة أو لعدم وجود الأمان الوظيفي المناسب لها بالمقارنة مع الوظائف الحكومية .

وقد إختلفت إجابات النساء والرجال بالنسبة لترتيب العامل الرابع حيث أشارت نسبة (٥١.٥٪) من السيدات أن أحد العوامل التي تحد من نجاح المرأة السعودية المستثمرة هي عدم مشاركتها عن طريق الدائرة التلفزيونية المغلقة بالندوات والمؤتمرات الخاصة بمجال الاستثمار التي تعقد في المملكة العربية السعودية ، وبالتالي عدم قدرتها على الاستفادة من خبرات الشركات الأخرى ومتابعة آخر الأراء والمناقشات التي تدور حول

نشاط الاستثمار ، والاتجاهات الحالية والمستقبلية لأوضاع السوق والفرص الموجودة فيه ونوع النشاط الاستثماري الذي يناسب امكاناتها المادية والفنية . بينما نجد أن نسبة (٢٩٪) من الرجال قد أيدت مساهمة هذا العامل في الحد من نجاح المرأة السعودية المستثمرة وقد يكون سبب انخفاض هذا التأييد عائداً لقناعة الرجال بأن معظم موضوعات هذه الندوات والمؤتمرات غالباً مايتم نشرها عن طريق الغرف التجارية والصناعية في المملكة العربية السعودية وبالتالي فإن السيدة المستثمرة تستطيع الإطلاع عليها في أي وقت من الأوقات المناسبة لها .

أما بالنسبة للعامل الخامس الذي يحد من نجاح المرأة المستثمرة فيتعلق بضرورة أن يكون المدير العام رجلاً حيث إتفقت إجابات العينة حول هذا العامل وأشارت إلى أن من المعوقات التي تساهم في الحد من نجاح المرأة السعودية المستثمرة هو ضرورة أن يكون المدير العام المسئول في المشروع الاستثماري رجلاً ، حيث قد لاتسمح الظروف بتوافر الشخص المطلوب من حيث الخبرة والكفاءة والثقة . اضافة الى أن المدير غالباً مايعكس وجهة نظره وفلسفته الخاصة في ادارة وتنظيم المشروع والاشراف عليه وليس وجهة نظر وفلسفة المالكة أو المالكات له مما يقلل من تقارب وجهات النظر بين المالكة والمدير ويقلل من فرص نجاح

المشروع بالشكل المطلوب .

وللتأكيد على جميع جوانب الفرض الثالث في هذه الدراسة فقد تم التطرق الى الخصائص الذاتية للمرأة السعودية المستثمرة نفسها لمعرفة ما إذا كانت تشكل عاملاً من عوامل نجاح المرأة السعودية المستثمرة أو معوقاً يحد من نجاحها في هذا المجال .

ويبين الجدول رقم (١٤) بعض العوامل الذاتية الخاصة بالمرأة السعودية المستثمرة التي قد تعيقها عن النجاح في مجال الاستثمار .

جدول رقم ١٤ : المعوقات الذاتية التي تحد من نجاح المرأة السعودية في مجال الاستثمار .

المعوقات الذاتية التي تحد من نجاح عمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار	النساء		الرجال	
	العدد	٪	العدد	٪
عدم توفر رأس المال الكافي	١٤	٢١	١٠	١٥
عدم القدرة على التوفيق بين البيت والعمل	٣٨	٥٧,٥	٦٠	٨٨
عدم القدرة على التنظيم والادارة	١٠	١٥	٩	١٣
عدم توفر الخبرة الفنية والمالية	٣٦	٥٤,٥	٤١	٦٠
عدم دراسة السوق باستمرار والتعرف على التغييرات الموجودة فيه	٣٢	٤٨,٥	٣٨	٥٦
عدم القدرة على الاستفادة من فشل الغير	٨	١٢	٦	٩
عدم تكامل شخصية المرأة وصفاته كمديرة	٥	٧,٥	٤	٦
محدودية العلاقات الاجتماعية والمعرفة الشخصية	٣٣	٥٠	٤٠	٥٩
عدم الصبر والإصرار على النجاح	٩	١٤	١٢	١٨
البعد عن حب المبادرة والإبتكار	٩	١٤	١٠	١٥
أخرى (تحدد)....				

يتضح من البيانات الموضحة في الجدول أن هناك إتفاقاً بين آراء العينة من الرجال والنساء بالنسبة لترتيب العوامل التي قد تحد من نجاح المرأة العاملة في مجال الاستثمار ، حيث نرى من الإجابات التالي :

١. بينت نسبة (٨٧٪) من الرجال أن العامل الأول الذي يساهم في عدم إحراز المرأة السعودية المستثمرة النجاح المطلوب في عملها هو عدم قدرتها على التوفيق بين البيت والعمل ، وقد أيد هذا الرأي (٥٧.٥٪) من النساء . ولعل الإختلاف الواضح بين نسب إجابات النساء والرجال بالنسبة لهذا العامل يعود الى قناعة الرجل شبه التامه بأن المرأة مطالبة بأن تؤدي دورها الأساسي في المجتمع وهو القيام بواجباتها الأسرية والمنزلية بشكل كامل ، وبما أن طبيعة العمل الاستثماري تحتاج إلى تفرغ كامل وجهود مكثفة ومتابعة مستمرة للتعرف على الفرص المناسبة في السوق وإستغلالها لصالح المشروع ، فإن هذا قد يسبب الكثير من الإرباك والمشقة بالنسبة للسيدة المستثمرة نتيجة قيامها بدور مضاعف وعدم قدرتها على التفرغ بشكل مناسب لكل دور من هذه الأدوار مما يساهم في عدم نجاح المرأة المستثمرة مقارنة بدور الرجل في هذا المجال .

٢. أما العامل الثاني من حيث الأهمية فهو عدم توفر الخبرة الفنية والمالية لدى المرأة السعودية المستثمرة حيث أيد هذا العامل نسبة (٥٤ . ٥٪) من السيدات و(٦٠٪) من الرجال وهذا يعني أن هناك إتفاقاً بين آراء الرجال والنساء بأن المرأة السعودية تفتقر للمؤهلات المطلوبة في هذا المجال . ذلك لأن النجاح في العمل الاستثماري يتطلب توفر معرفة فنية كافية بمتطلبات المشروع واحتياجاته وطرق تدبيره وتشغيله وإدارته بالإضافة الى المعرفة المالية بأنسب طرق الإستثمار المتاحة وطرق تدبير الأموال اللازمة وتنظيم الحسابات ووضع الميزانيات التقديرية .

٣. كما أشارت إجابات أفراد العينة بأن محدودية العلاقات الإجتماعية والمعرفة الشخصية تشكل المعوق الثالث أمام نجاح المرأة السعودية المستثمرة في عملها وهذا يعود الى طبيعة المجتمع العربي بشكل عام والمجتمع السعودي بشكل خاص الذي حدد إطار تحرك المرأة ومدار نشاطها وعلاقاتها الاجتماعية بما يتناسب مع العادات والتقالية والعرف السائد في المجتمع . وبما أن النجاح في مجال الاستثمار يتطلب الإحتكاك بالآخرين بصورة مستمرة وإقتناص الفرص المناسبة وكسب التأييد والدعم المعنوي والمادي والبشري

اللازم ، فإن التحرك ضمن هذا المجال يبقى محدوداً وضيقاً بالنسبة للمرأة المستثمرة ويدور في مجال أسرتها وأهلها .

٤. وقد ظهر أن عدم قيام المرأة المستثمرة بدراسة السوق باستمرار والتعرف على التغيرات الموجودة فيه من حيث الفرص والتهديدات والمنافسة والأذواق يشكل أحد العوامل التي تساهم في الحد من نجاح المرأة السعودية المستثمرة .

٥. وترى العينة أن بقية العوامل الواردة في الجدول (١٤) مثل عدم توفر رأس المال الكافي والبعد عن حب المبادرة والابتكار وعدم القدرة على التنظيم والادارة ذات تأثير بسيط وقليل الأهمية على نجاح المرأة المستثمرة .

الجزء الرابع : الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الدولة وتستفيد منها المرأة السعودية العاملة في مجال الاستثمار

ان المرأة السعودية التي تخوض تجربة حديثة باستثمار رأس مالها بنفسها والمساهمة الى جانب الرجل في تنمية هذا البلد عن طريق تدوير وتنمية رأس المال الوطني فيه ، لاتزال في بداية الطريق وتحتاج الى الدعم المستمر من قبل جميع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بمجال الاستثمار سواء من حيث توفير المعلومات الخاصة بفرص الاستثمار أو تقديم الدراسات

والاستشارات والأبحاث أو النشرات والمجلات أو منح القروض والاشراف على اجراءات اقامة هذه المشروعات وتشغيلها واعطاء التسهيلات المناسبة . وقد جاء السؤال الثامن والتاسع ليوضحا كفاية هذه الخدمات وارتفاع مستواها .

وقد تم الحصول على آراء افراد العينة من واقع البحث الميداني . وفيما يلي عرضاً لنتائج تحليل البيانات الخاصة بهذا الجانب من الدراسة .

جدول رقم ١٥ : مدى معرفة المرأة السعودية العاملة في مجال الاستثمار واطلاعها على الخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بهذا المجال

هل انت على اطلاع بنوع الخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية المتخصصة	النساء		الرجال	
	العدد	٪	العدد	٪
نعم	٤٦	٧٠	٥١	٧٥
لا	٢٠	٣٠	١٧	٢٥
	٦٦	١٠٠	٦٨	١٠٠

يشير الجدول السابق ان ٧٠٪ من إجابات النساء و٧٥٪ من إجابات الرجال قد بينت أن المرأة العاملة في مجال الاستثمار على معرفة واطلاع بنوع الخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بمجال الاستثمار ، وبالتالي فهي قد تكون مهيئة للاقبال عليها والاستفادة منها طالما أن المعرفة بوجود تلك الخدمات قد توفرت لديها . وللتعرف على مدى استفادة المرأة السعودية المستثمرة من تلك الخدمات فقد تم فرز الاجابات المتعلقة بهذا الجانب حيث تظهر في الجدول رقم (١٦)

جدول رقم١٦: مدى استفادة المرأة السعودية من خدمات الأجهزة المتخصصة بمجال الاستثمار

هل تعمل المرأة السعودية المستثمرة على الاستفادة من الخدمات	النساء		الرجال	
	العدد	٪	العدد	٪
نعم	٤٤	٦٧	٤٠	٥٩
لا	٢٢	٣٣	٢٨	٤١
	٦٦	١٠٠	٦٨	١٠٠

تبين النسب الواردة في الجدول رقم (١٦) ان ٦٧٪ من عينة النساء قد أشارت الى أن المرأة السعودية غالباً ماتستفيد من الخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية المختصة بمجال الاستثمار مثل وزارة الصناعة ووزارة التخطيط والبنوك والغرفة التجارية والصناعية والدار السعودية للخدمات الاستشارية ، وهذه النسبة تعادل ٩٦٪ من اجابات السيدات التي بينت انها على اطلاع بنوع الخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية المختصة ، أما إجابات الرجال فقد بينت نسبة ٥٩٪ منهم ان المرأة السعودية تستفيد من خدمات الأجهزة الرسمية ذات العلاقة بمجال الاستثمار وهذه الاجابة ترتبط بواقع عمل عينة الرجال بمجال تقديم هذه الخدمات للرجال والنساء على حد سواء وملاحظتها ان النساء أقل استفادة من هذه الخدمات رغم علمها بنوع تلك الخدمات ومجالات الاستفادة منها ، حيث ان هذه النسبة تقابل ٧٨٪ من الاجابات التي اشارت الى اطلاع المرأة السعودية المستثمرة بنوع الخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية المختصة .

أما الاجابة التي اشارت الى عدم استفادة المرأة السعودية من خدمات الأجهزة الرسمية المتعلقة بمجال الاستثمار ، فقد بلغت ٤١٪ من عينة الرجال يقابلها ٣٣٪ من عينة النساء حيث اشار بعضهن الى أن السبب يعود الى ضرورة وجود الوكيل لمراجعة هذه الدوائر الرسمية .

ولاستكمال التعرف على مدى استفادة المرأة السعودية المستثمرة من خدمات الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بمجال الاستثمار كان لابد من التوجه الى عينة الرجال والنساء الذين بينوا ان المرأة السعودية المستثمرة تستفيد من تلك الخدمات والسؤال عن هذه الخدمات التي تقدم لهن والتي يوضح الجدول (١٧) الاجابة عليها .

جدول رقم ١٧: نوع الخدمات التي تستفيد منها المرأة السعودية المستثمرة

ماهي الخدمات التي تستفيد منها المرأة السعودية المستثمرة	النساء		الرجال	
	العدد	٪	العدد	٪
توفير المعلومات الخاصة بفرص الاستثمارات المتاحة	٢١	٤٨	٢٢	٥٥
منح القروض اللازمة	٣٩	٨٩	٣٢	٨٠
تقديم الدراسات والاستشارات اللازمة	٢٢	٥٠	٢٣	٥٧,٥
توفير النشرات والابحاث	١٣	٢٩,٥	١٢	٣٠
اقامة ندوات خاصة لتشجيع دور المرأة في دخول مجال الاستثمار	٣	٧	٣	٥٧,٥
توفير مجلات دورية عن الوضع الاقتصادي وتطور السوق	٢٤	٥٤,٥	٢٣	٥٧,٥
تقديم دراسات في تقويم وتحسين أدائها	١١	٢٥	٢٤	٦٠
أخرى (تحدد)....				

يتضح من الجدول رقم (١٧) ان معظم اجابات النساء والرجال قد اتفقت على ترتيب نوع الخدمات التي تستفيد منها المرأة السعودية العاملة في مجال الاستثمار ، في حين اختلفت بعض النسب في تأييد كل من الرجال والنساء لمدى استفادة المرأة السعودية المستثمرة من خدمات تقديم الدراسات بهدف تقويم المشروعات القائمة وتحسين ادائها ، حيث أشارت نسبة ٢٥٪ من النساء الى استفادتهن من هذه الخدمة بينما أكدت نسبة ٦٠٪ من الرجال على استفادة المرأة المستثمرة من هذه الخدمة . ولعل الاختلاف في الاجابة يعود الى أن عينة الرجال ترى ان هذه الخدمة تقدم بشكل كامل للرجال والنساء على حد سواء وبإمكان المرأة الاستفادة منها اذا رغبت في ذلك .

أما بقية الخدمات الواردة في الجدول (١٧) فقد حازت على نسب متقاربة من اجابات الرجال والنساء تراوحت بين ٣٠٪ تقريبا بالنسبة لتوفير النشرات والأبحاث و ٣٪ بالنسبة لإقامة الندوات الخاصة لتشجيع دور المرأة في دخول مجال الاستثمار ولعل السبب في ذلك يعود أساساً لعدم توافر هذه الخدمات بشكل كاف وليس لعدم اقبال المرأة السعودية المستثمرة على الاستفادة منها .

وللاحاطة بجميع أركان الفرض الرابع كان لابد من التعرف على رأي العينة بالنسبة لتقييم هذه الخدمات ثم اضافة

الاقتراحات المناسبة لتحسين الخدمات المذكورة ، أو تقديم خدمات اضافية قد تساهم في خدمة المرأة المستثمرة بشكل أفضل .

ويبين الجدول رقم (١٨) درجة تقييم العينة للخدمات الحكومية

جدول رقم ١٨ : درجة تقييم العينة للخدمات الحكومية

ماهي درجة تقييمك لهذه الخدمات	النساء		الرجال	
	العدد	٪	العدد	٪
جيدة المستوى	١٨	٢٧	١٦	٢٣,٥
مقبولة المستوى	٣٥	٥٣	٣٦	٥٣
ضعيفة المستوى	١٣	٢٠	١٦	٢٣,٥
المجموع	٦٦	١٠٠	٦٨	١٠٠

ترى غالبية افراد العينة من الرجال والنساء بنسبة ٥٣٪ ان الخدمات الحكومية التي تستفيد منها المرأة السعودية المستثمرة هي على درجة مقبولة المستوى وهي بحاجة الى تحسينات مستمرة حتى تصبح بالمستوى المطلوب كما يجب رفدها بخدمات اضافية لتعم الفائدة على جميع النساء المستثمرات . أما الاقتراحات المقدمة لتحسين هذه الخدمات فقد اشار اليها القسم الأكبر من السيدات بما يلي :

١. زيادة الوعي بقيمة الوقت وقيمة العمل والاستفادة منه .
٢. الاعلان المكثف عن المجلات الدورية وتوفيرها في الأماكن العامة .
٣. ارسال مندوبات من قبل الأجهزة الحكومية الى المشاريع النسائية لعرض الخدمات والتعريف بها ، أو الاتصال بالمرأة

المستثمرة حسب عنوانها في ملف الغرفة التجارية الصناعية واطلاعها أولاً بأول على النشرات والدراسات والفرص الموجودة في السوق للسيدات مما يساعدها على الاختيار الصحيح .

٤. اقامة فرص استثمار جديدة للسيدات .

٥. تنشيط الرأي العام باستمرار ، ومساعدة المرأة على التحرك داخل المجتمع والقيام بتوعية عامة عن عمل المرأة واستثماراتها وتشجيعها .

٦. العمل على توفير كافة المعلومات المطلوبة والاعلان عن طريق الجامعات وتشجيع دور المرأة للاستفادة من تلك الخدمات .

٧. تبسيط الاجراءات المطلوبة لأي مشروع تقوم به المرأة السعودية واجراءات الحصول عل تلك الخدمات لجعلها أكثر نفعاً للمرأة وأكثر استعمالاً من قبلها .

٨. تشجيع انخراط المرأة في مجالات الاستثمار وخاصة في الشركات الخاصة والعامة لزيادة خبرتها في المجال العملي .

كما اضاف الرجال بعض الاقتراحات لتحسين تلك الخدمات يمكن ايجازها في الآتي :

١. معاملة المرأة على قدم المساواة مع الرجل واعطاؤها نفس الفرص المتاحة له .

٢. تسهيل تعريف المرأة بالخدمات الموجودة وذلك بوجود جمعية

أو جهة في الغرفة التجارية الصناعية خاصة بالسيدات لتتمكن من التعرف على الخدمات والاستفادة منها .

٣. تطوير تلك الخدمات بصورة مستمرة وادخال التقنيات الحديثة عليها .

٤. تقديم الدعم المالي والتقني للمرأة للدخول في مجال الاستثمار.

٥. إعتماد تحسين تلك الخدمات على مقدرة المرأة السعودية للدخول في مجال الاستثمار وتعزيز رغبتها في ذلك وقناعة الرجل أيضاً .

وقد عززت الاقتراحات الخاصة بتحسين الخدمات باقتراحات اخرى تتعلق بتقديم خدمات اضافية حيث بينت السيدات انه يمكن تقديم خدمات اضافية عن طريق :

١. وجود جهة خاصة أو مكتب خاص لخدمات الأعمال النسائية في الغرفة التجارية الصناعية وغيرها من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بمجال الاستثمار حتى تستطيع المرأة انهاء اجراءاتها بنفسها دون الحاجة لانتظار الوكيل مما يخفف من تعطيل أعمالها .

٢. اقامة مكاتب استشارية نسائية لدراسة الجدوى الاقتصادية .

٣. قيام الغرفة التجارية الصناعية بتنظيم ندوات عن عمل المرأة للرجال ذلك لأن الرجل هو الأساس بالنهوض بعمل المرأة ومساعدتها ويكون سنداً لها .

٤. اقامة ندوات خاصة للنساء عن مجال الاستثمار المتاح أمامهن وتقديم نشرات خاصة للمرأة السعودية عن أوضاع السوق واحتياجاته ومجال العمل فيه بالنسبة للمرأة السعودية .

٥. إبعاد مسمى الوكيل لأنه السبب الرئيسي لفشل معظم مشروعات السيدات .

ويمكن الاشارة الى اقتراحات الرجال حول تقديم الخدمات الاضافية في النقاط التالية :

١. اقامة مكتب نسائي لتقديم خدمات المتابعة والتعقيب للمنشآت التي تمتلكها النساء المستثمرات .

٢. فتح مجال الاستثمار في أعمال الحاسوب حيث انه أقرب وأسهل نوع من الاستثمار الذي يناسب عمل المرأة عموماً بالإضافة الى أعمال الترجمة والنسخ .

٣. تشجيع المرأة بفتح المدارس الخاصة ودور الحضانة ورياض الأطفال وتسهيل الاجراءات المتعلقة بذلك .

وقد أكد افراد العينة من الرجال ان جميع الخدمات السابقة الواردة في الجدول (١٨) متاحة لأي مستثمر بغض النظر عن كونه رجلاً أم أمرأة كما ان السوق السعودية غنية في مجالات الاستثمار ولازالت تحتاج الى عقل المرأة والرجل في آن واحد ولكن لابد من توفير روح المبادرة والابداع والتحدي المقبول .

الجزء الخامس : مجالات الاستثمار التي تعمل بها المرأة السعودية وحجم القوى العاملة السعودية الموظفة لديها

يهدف هذا الجزء من الدراسة الى إلقاء الضوء على طبيعة المشروعات الاستثمارية التي تعمل بها عينة الدراسة من النساء السعوديات حالياً ، وعدد سنوات الخبرة في عملها والخبرات التي تستعين بها في ادارة استثمارها والتخطيط لتطويرها أو الدخول في مجالات استثمارات جديدة في المستقبل ، كذلك حجم العمالة الوطنية النسائية التي تعمل لديها .

وللحصول على المعلومات الخاصة بمجال الاستثمار الذي تعمل به المرأة السعودية ومايرتبط بها من التساؤلات السابقة ، فقد تم فرز اجابات الأسئلة الواردة في الجزء الخامس من استمارة الاستقصاء والموجهة الى عينة النساء المستثمرات فقط لتقديم صورة وافية عن طبيعة هذه الاستثمارات .

يبين الجدول رقم (١٩) ان العدد الأكبر من النساء المستثمرات يعملن في مجال المشاغل النسائية أولاً حيث شكل هذا النشاط أعلى نسبة وهي ٢٧٪ من مجموع مشروعات الأعمال واذا أضفنا لها المستثمرات في مجال الأزياء وهو مجال يرتبط بشكل مباشر بعمل المشاغل النسائية لأصبح النسبة تعادل ٣٠٪

من مجموع أفراد العينة . أما المجال الثاني الواضح فهو مجال العمل في الأسواق النسائية وذلك بفتح المحلات ذات النشاطات التجارية المختلفة حيث بلغت النسبة ١٥٪ كذلك فان النشاط التجاري يشكل المجال الثالث لعمل المرأة السعودية المستثمرة ، حيث تمارس المرأة السعودية مختلف النشاطات التجارية سواء بفتحها المحلات في الأسواق العامة أو اقامة الشركات التجارية أو ممارسة نشاط التجارة والاستيراد حيث نجد مجموع نسب النشاطات السابقة تعادل ٢٠٪ من أفراد العينة واذا أضفنا مجمل النشاط التجاري السابق الى العمل في الأسواق النسائية بهدف التجارة لأصبح مجموع أفراد العينة (العاملات في مجال التجارة) ٣٥٪ .

من ناحية أخرى يعتبر مجال الاستثمار في فتح المدارس سواء كانت مدارس رياض أطفال أو مدارس للتعليم الخاص المجال الرابع لعمل المرأة السعودية المستثمرة حيث تبلغ نسبة المستثمرات في هذا المجال ١١٪ يليها في ذلك فتح المستوصفات الصحية اذ تبلغ النسبة ٦٪ . أما فتح المصانع فلا تتجاوز النسبة ٤,٥٪ . أما بقية النشاطات فهي محدودة للغاية تتراوح نسبتها بين ٣٪ للعقارات والديكور وصالونات التجميل . وتصل الى ١,٥٪ في مجال خدمات التغذية والصيانة .

جدول رقم١٩ : مجال الاستثمار الذي تعمل به حالات العينة من النساء

	مجال الاستثمار	العدد	٪
١.	مشغل خاص للسيدات	١٨	٢٧
٢.	أزياء للسيدات	٢	٣
٣.	محل تجاري في الأسواق العام	٥	٧.٥
٤.	شركة تجارية	٥	٧.٥
٥.	تجارة واستيراد	٣	٤.٥
٦.	فتح المحلات التجارية في الأسواق النسائية	١٠	١٥
٧.	مدارس رياض الأطفال ودور الحضانة	٥	٨
٨.	مدارس للتعليم الخاص	٢	٣
٩.	مستوصفات وعيادات خاصة	٤	٦
١٠.	مصانع	٣	٤.٥
١١.	عقارات	٢	٣
١٢.	ديكور	٢	٣
١٣.	صالون تجميل	٢	٣
١٤.	مجال تغذية والصيانة	١	١.٥
١٥.	خدمات تجارية	١	١.٥
١٦.	لم تذكر خشية أن تعرف	١	١.٥
	المجموع	٦٦	٪١٠٠

واذا قارنا هذه النتائج بالبيانات الواردة في الجدول رقم (٩) لوجدنا أن هناك شبه تطابق بين مجالات الاستثمار التي أشارت إليها حالات العينة وبين استثمار المرأة لأموالها بشكل فعلي .

أما الجدول رقم (٢٠) فيظهر ان معظم مشروعات الأعمال التي تمتلكها السيدات مشروعات حديثة قد مضى على تأسيسها فترة قصيرة ، بمعنى ان حوالي ٨٣.٥٪ من مشروعات الأعمال

لايزيد عمرها عن الست سنوات . مما يؤكد حداثة التجربة بالنسبة للمرأة السعودية ومدى حاجتها لفترة أطول من الخبرة والممارسة لتثبت مكانتها وجدارتها في عالم الأعمال .

جدول رقم ٢٠: عمر المشروع الاستثماري الذي تمتلكه حالات العينة

عدد سنوات العمل في المشروع الاستثماري	عدد افراد العينة	٪
اقل من سنة	٤	٦
١-٢	٣٥	٥٣
٤-٦	١٦	٢٤,٥
٧-٩	٦	٩
١٠-١٢	٣	٤,٥
لاتوجد اجابة	٢	٣
المجموع	٦٦	١٠٠٪

أما عن مدى وجود التعاون والتنسيق بين المشروع الاستثماري وبعض الجهات الأخرى ذات العلاقة المباشرة بعمل المشروع ، فقد بين الجدول رقم (٢١) ان نسبة ١٨٪ فقط من المشروعات الاستثمارية تتعاون مع جهات اخرى في عدة مجالات ذات علاقة مباشرة بعمل المشروع وامكانية تشغيله وتحسينه ، حيث يشير الجدول رقم (٢٢) الى هذه الجهات .

جدول رقم ٢١ : مدى وجود التعاون والتنسيق بين المشروع الاستثماري والجهات الأخرى .

هل هناك تعاون أو تنسيق بينك وبين جهات أخرى في مجال الاستثمار	عدد افراد العينة	٪
نعم	١٢	١٨
لا	٥٤	٨٢
المجموع	٦٦	١٠٠٪

جدول رقم ٢٢ : الجهات التي يتعاون معها المشروع الاستثماري

الجهـــــة	عدد افراد العينة	٪
شركة تجارية أخرى	٣	٢٥
البلدية ومكتب العمل	٣	٢٥
بنوك وشركات	٢	١٦,٥
الشركات العامة في المجال التجاري والصناعي	٢	١٦,٧
وزارة الصناعة	٢	١٦,٦
المجموع	١٢	٪١٠٠

أما الجدول (٢٣) فيظهر شكل التعاون الموجود بين المشروع وهذه الجهات ، حيث نجد أنها ترتبط في الغالب بتوسع المشروع وتطويره أو تزويده بالاحتياجات المادية والبشرية أو بالخبرات والمعلومات الفنية .

جدول رقم ٢٣ : شكل التعاون الموجود بين المشروع الاستثماري والجهة التي يتعاون معها

شكل التعاون	عدد افراد العينة	٪
الاستعانة بالاموال	٢	١٦,٦
الحصول على قروض	٢	١٦,٦
اجراءات استكمال العمل	٢	١٦,٧
الحصول على معلومات وخبرة تتعلق بالتغيرات التي تحدث في نشاط الاستثمار	٢	١٦,٧
التعاون في توسيع العمل	٢	١٦,٧
توفير الأيدى العاملة	٢	١٦,٧
المجموع	١٢	٪١٠٠

كذلك يشير الجدول رقم (٢٤) ان ٥٩٪ من النساء المستثمرات يحاولن البحث عن الفرص الجديدة الموجودة في السوق ودراسة

هذه الفرص لتحديد إمكانية الإستفادة منها سواء بتوسيع المشروع القائم أو بدخول مجالات جديدة للإستثمار وتنويع النشاط كما هو موضح في الجدول (٢٥) .

جدول رقم ٢٤ : مدى القيام بدراسة فرص الاستثمار

هل هناك أنواع معينة من مجالات الإستثمار تقومين بدراستها للمستقبل	عدد افراد العينة	٪
نعم	٣٩	٥٩
لا	٢٧	٤١
المجموع	٦٦	٪١٠٠

جدول رقم ٢٥: نوع مجال الإستثمار الذي تتم دراسته للمستقبل

ماهو هذا المجال	عدد افراد العينة	٪
مجال الصحة	٢	٥
المجال التجاري	٥	١٣
المجال الصناعي	٢	٥
مشغل نسائي	٥	١٣
روضة أطفال	٢	٥
التوسع في مجال النشاط الحالي	٨	٢٠
صالونات تجميل	٤	١٠
مجال التعليم	٣	٨
قروض	٢	٥
مركز رياضي للسيدات	٢	٥
الحلي والمجوهرات	٣	٨
مصنع ملابس	١	٣
المجموع	٣٩	٪١٠٠

كما نرى ان نسبة محدودة من المشروعات الاستثمارية تستعين بخبرات علمية لدراسة الفرص المتاحة وتحديد إمكانية الاستفادة منها ، ويتضح ذلك في الجدول رقم (٢٦) .

جدول رقم ٢٦ : مدى الاستعانة بخبرات علمية لدراسة المستقبل

هل تستعين بخبرات علمية لدراسة المستقبل	عدد افراد العينة	٪
نعم	٢٣	٣٥
لا	٤٣	٦٥
المجموع	٦٦	٪١٠٠

وغالبا ماترتبط هذه الخبرات بتقديم الاستشارات في مجال عمل المشروع بما يحقق رغبة المستثمر في جعل الفرص المتاحه اكثر تلاؤماً مع ظروف المشروع وامكانياته وزيادة القدرة على الاستفادة منها واستغلالها لمصلحة المشروع وزيادة كفاءته وفاعليته حيث يبين الجدول رقم (٢٧) نوع هذه الخبرات التي يستعين بها المشروع الاستثماري .

جدول رقم ٢٧ : نوع الخبرات التي يستعين بها المشروع الاستثماري

ماهي نوع الخبرات	عدد افراد العينة	٪
خبرات انشا مراكز رياضية	٢	٩
خبرات تربوية	٣	١٣
دراسات خاصة شخصية	٣	١٣
خبرات خاصة بالمشروع	٣	١٣
خبرات ادارية ومالية	٧	٣٠
خبرات استشارية	٣	١٣
خبرات اقتصادية وتجارية	٢	٩
المجموع	٢٣	٪١٠٠

كما يبين الجدول رقم (٢٨) الجهات التي تستعين بها المرأة السعودية المستثمرة للحصول على الخبرات المطلوبة ، والتي ينحصر معظمها في الخبرات التي تقدمها الغرفة التجارية الصناعية والخبرات التي تتوفر لدى أفراد العائلة سواء الأب أو الأخ أو زوج المستثمرة .

جدول رقم ٢٨ : الجهات التي تقدم الخبرات للمشروع الاستثماري

ماهي الجهة التي تقدمها	عدد افراد العينة	٪
خبرات من خارج المملكة	٢	٩
خبرات شخصية	٢	٩
خبرات العائلة	٥	٣١
مكاتب استشارية	٣	١٣
افراد ومؤسسات	٢	٩
الغرفة التجارية الصناعية	٩	٣٩
المجموع	٢٣	٪١٠٠

أما بالنسبة لحجم القوى العاملة في المشروع فيشير الجدول رقم (٢٩) الى التالي :

جدول رقم ٢٩ : حجم القوى العاملة في المشروع الاستثماري

حجم القوى العاملة في المشروع	المشروعات التي توظف رجالاً		المشروعات التي توظف نساء		المشروعات التي توظف رجالاً ونساء		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
عشرة فأقل	٤	٦	٢٦	٣٩,٥	١٢	١٨	٤٢	٦٣,٥
١١-٢٠	١	١,٥	٤	٦	٩	١٤	١٤	٢١
٢١-٣٠	١	١,٥	٣	٤,٥	٣	٤,٥	٧	١١
٣١-٤٠	–	–	١	١,٥	١	١,٥	٢	٣
اكثر من ٤٠	–	–	–	–	١	١,٥	١	١,٥
المجموع	٦	٩٪	٣٤	٥١,٥	٢٦	٣٩,٥	٦٦	١٠٠٪

بالنسبة لحجم القوى العاملة فنرى معظم هذه المشروعات ونسبتها تعادل ٦٣,٥٪ يعمل فيها عشرة فأقل من العمال أو العاملات او الاثنين معاً ، وان نسبة ٢١٪ يعمل فيها عشرين عاملاً فأقل ، أي ان نسبة المشروعات التي توظف ٢٠ عاملاً فأكثر لايزيد عن ١٥٪ ، هذا مؤشر واضح على أن معظم هذه المشروعات هي مشروعات استثمارية صغيرة ذات قدرة بشرية محدودة ، أما المشروعات التي يزيد حجم القوى العاملة فيها عن الأربعين فهي محدودة للغاية وتمثل نسبة ١,٥ من هذه المشروعات التي توظف الرجال أو النساء معاً .

جدول رقم ٣٠ : توزيع القوى العاملة حسب العمالة الوطنية والوافدة

حجم العمالة	في المشروعات التي توظف رجالا		في المشروعات التي توظف نساء		في المشروعات التي توظف رجالا ونساء				المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
وطنية	١٢	٢٠	٥٩	٢٥	٤٦	٣٣	٤٥	١٤	٩١	٢٠
وافدة	٤٩	٨٠	١٧٥	٧٥	٩٥	٦٧	٢٦٩	٨٦	٣٦٤	٨٠
المجموع	٩١	١٠٠	٢٣٤	١٠٠	١٤١	١٠٠	٣١٤	١٠٠	٤٥٥	١٠٠

ويشير الجدول رقم (٣٠) الى ان المشروعات الاستثمارية تلجأ الى توظيف العمالة الوافدة بنسبة عالية تتراوح بين ٧٥-٨٠٪ . ولهذا يبقى حجم العمالة الوطنية في الحدود الدنيا وبشكل خاص بالنسبة للنساء ، اذ لاتتجاوز النسبة ٢٥٪ في المشروعات التي تعمل بها السيدات و١٤٪ في المشروعات التي يعمل بها الرجال والنساء ، ولابد ان يعود لجوء المرأة السعودية الى توظيف العمالة الوافدة من الرجال والنساء على حد سواء الى اسباب عديدة يبينها الجدول رقم (٣١) .

جدول رقم ٣١ : اسباب انخفاض نسبة العاملات السعوديات في المشروعات الاستثمارية

في حال انخفاض نسبة العاملات السعوديات في المشروع الاستثماري فماهي الأسباب	العدد	٪
نقص الخبرة	٢٦	٣٩
نقص التدريب	١٩	٢٩
ارتفاع الاجور	٣٨	٥٧,٥
عدم الالتزام بالعمل	٢٥	٣٨
التهرب من الالتزام بالعمل	٢٢	٣٣
اسباب اجتماعية	٤٩	٧٤
اسباب أخرى		

يشير الجدول السابق ان معظم افراد العينة ترى أن السبب الرئيسي لعدم توظيف المرأة السعودية في المشروعات الاستثمارية يعود لأسباب اجتماعية متنوعة ، يلي ذلك ارتفاع الاجور ، أما العوامل الأخرى فقد حصلت على نسب أقل تراوحت بين ٣٩٪ بالنسبة لنقص الخبرة الى ٢٩٪ بالنسبة لنقص التدريب .

وقد أكد افراد العينة من النساء المستثمرات ان انخفاض اليد العاملة النسائية في المشروع الاستثماري واقباله على توظيف العاملين دون العاملات يعود لأسباب أخرى عديدة أهمها الأسباب الاجتماعية والذاتية التي تعود لقدرات المرأة وكفاءتها حيث تمت الاشارة الى النواحي التالية :

١. وضع المرأة الاجتماعي الذي يعوق عملها لدى القطاع الخاص .
٢. انعدام الرغبة عند المرأة السعودية بشكل عام للعمل لدى القطاع الخاص .
٣. سهولة توظيف الرجال من حيث المواصلات والتجول وعدم تحمل مسؤولية العاملات .
٤. طبيعة العمل نفسه حيث لايسمح للسيدات القيام به مثل العمل في المحلات التجارية والاسواق التجارية العامة أو القيام بأعمال الديكور العامة أو قيادة السيارات وتوصيل العاملين .

٥. عدم قدرة المرأة على التوفيق بين احتياجات البيت والعمل وكثرة غيابها عن العمل .

٦. عدم الثقة الكافية بقدرات المرأة .

٧. نقص الكفاءات النسائية وعدم تمتعها بالمؤهلات المطلوبة لادارة العمل .

٨. عدم الالتزام بالعمل والتهرب من تحمل المسؤولية .

الفصل الخامس

ملخص وتوصيات البحث

ملخص وتوصيات البحث

لقد اهتم البحث بتحقيق خمسة أهداف رئيسية لايمكن اهمال ارتباطها ببعضها ، وتتلخص في الكشف عن بعض العوامل التي تدفع المرأة السعودية للعمل في مجال الاستثمار عن طريق إقامة مشروعات لحسابها الخاص ، ثم تحديد مجالات الاستثمار التي يمكن أن تعمل بها المرأة السعودية حالياً والتي يمكن أن تعمل بها مستقبلاً ، ومدى تقبل المجتمع لبعضها . يلي ذلك تحديد بعض المعوقات التي تواجهها المرأة السعودية عند عملها في مجال الاستثمار والتي قد تكون معوقات ذات طبيعة اجتماعية أو بيروقراطية تنظيمية أو معوقات ذاتية تتعلق بالمرأة المستثمرة نفسها مدى كفاءتها ومؤهلاتها ، بالإضافة الى التعرف على نوع الخدمات التي تقدمها أجهزة الدولة ذات العلاقة بمجال الاستثمار والتي قد تساهم في تشجيع عمل المرأة في مجال الاستثمار الخاص ودعم قدراتها وامكاناتها الانتاجية ، كذلك مدى استفادة المرأة السعودية من هذه الخدمات ودرجة تقييمها لها . وأخيراً التعرف على مجالات الاستثمار التي تعمل بها عينة الدراسة من النساء السعوديات المستثمرات والخبرات التي تستعين بها ، وحجم العمالة الوطنية من النساء السعوديات العاملة لديها .

وصولاً لعرض نتائج البحث النهائية في ضوء المعلومات

والبيانات التي تم جمعها وفرزها وتحليلها ، فقد تم عرض نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بأسئلة الدراسة من خلال الاجابة على هذه الأسئلة والتي تمثل في جوهرها الأهداف الرئيسية لهذا البحث .

أولا : دوافع عمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار

أشارت النتائج الى أن عمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار مقبول من الرجال والنساء على حد سواء بنسبة تزيد عن ٥٠٪ تقريباً ، وقد يعود ذلك الى قناعة كل من الرجل والمرأة السعودية بأهمية دور المرأة وقدرتها على المساهمة في كافة المجالات الثقافية والاجتماعية والعلمية والاقتصادية للإسراع بعملية التنمية والتطوير التي ينشدها المجتمع ، وتأكيداً على ضرورة وقوفها الى جانب الرجل لخدمة مجتمعها ومده بطاقات قد تبقى كامنه ومعطلة دون مشاركتها كقوة عمل مساندة في دفع عجلة التقدم الاقتصادي للأمام .

ولاشك أن تجربة المرأة السعودية الحالية كسيدة أعمال هي امتداد لتجربتها التاريخية الموجودة منذ عهد الرسول(صلى الله عليه وسلم) وحتى الوقت الحاضر .

أما الدوافع التي تكمن وراء اقبال المرأة السعودية على دخول مجال الاستثمار وتوظيف أموالها في مشروعات تمتلكها

وتديرها لصالحها الخاص ، فقد بينت النتائج أنها تتعلق بعوامل متعددة اشار اليها افراد العينة من الرجال والنساء حسب الترتيب التالي :

١. رغبة المرأة السعودية في اثبات ذاتها وتحقيق مكانة أفضل لها في المجتمع .
٢. قدرتها على العطاء ورفد المجتمع بالامكانات المادية والبشرية لتحقيق تقدمه وتطوره المستمر .
٣. شعور المرأة السعودية بأن استثمار أموالها وادخاراتها في مشروعات خاصة بها هو خير وسيلة لتشغيل تلك الادخارات بدلاً من ايداعها في البنوك باعتبارأن معظم أعمالها ربوية .
٤. ملء وقت الفراغ في اشياء نافعة ومفيدة لها ولأسرتها ومجتمعها .

وتشعر المرأة السعودية من خلال القيام بدورها كسيدة أعمال بالقدرة على استغلال طاقاتها خير استغلال وتحقيق طموحاتها والتأكيد على شعورها بالانجاز في النواحي التالية :

١. تحقيق العائد المادي المناسب الذي يشعرها بالرضا نتيجة الحصول عليه بجهدها ومتابعتها .
٢. تحقيق الطموح الذاتي لدى المرأة السعودية والتأكيد على امكاناتها وقدرتها على العطاء والابداع .

ثانيا : مجالات الاستثمار التي تعمل بها المرأة السعودية

النتائج ان هناك اتفاقاً واضحاً بين أراء الرجال والنساء في العينة على أن مجالات الاستثمار التي تعمل بها المرأة السعودية حالياً محدودة ويمكن حصرها وفق الترتيب التالي :

١. المشاغل ودور الخياطة .
٢. العمل التجاري بشكل عام واقامة المحلات التجارية في الاسواق النسائية بشكل خاص .
٣. انشاء رياض الاطفال والمدارس الخاصة .
٤. فتح العيادات والمستوصفات الخاصة .

أما بالنسبة للمجالات الأخرى التي تمثل فرصاً للاستثمار أمام المرأة السعودية فقد بينت نتائج الدراسة أنها محدودة أيضاً رغم تعددها وتتفق مع اهتمامات المرأة بشكل عام وقدرتها على المساهمة في خدمة العنصر النسائي في المجالات التالية :

١. انشاء صالونات تجميل للسيدات .
٢. اقامة مراكز رياضية للسيدات .
٣. فتح محلات تصوير للسيدات .
٤. اقامة المطاعم لاستقبال السيدات وتقديم خدمات الطعام في حفلات وولائم السيدات .
٥. فتح مصانع تختص بالصناعات الخفيفة التي تعمل بها اليد

العاملة النسائية .

ولعل محدودية فرص الاستثمار أمام المرأة السعودية يعود الى نظرة المجتمع الى المرأة وتأكيده على الدور المحدد لها وبالتالي تقبله أن تعمل في مجالات معينة تتفق مع هذا الدور ، لذلك فقد أشارت النتائج الى ان المجتمع يفضل أن تعمل المرأة السعودية في مجالات تتفق مع الاطار العام المرسوم لها . هذه المجالات تم ترتيبها وفق النتائج التالية :

١. مجال التعليم النسائي العام والخاص .
٢. اقامة دور الحضانة ورياض الأطفال .
٣. المشاغل النسائية .
٤. انشاء العيادات والمستوصفات الخاصة .
٥. مجال الاعمال الادارية والكتابية والمصرفية في الفروع النسائية .
٦. مجال الاستثمار ولكن ضمن حدود ضيقة .

ومن هنا نجد أن مجالات الاستثمار التي تعمل بها المرأة السعودية لازالت محدودة رغم أن المجتمع السعودي قد فتح أمامها أبواب القطاع الخاص - ضمن حدود معينة - إلا أنها لم تستطع أن تؤدي دورها فيه كاملاً بل اقتصرت مساهمتها على المجالات التي تتفق ومفاهيم المجتمع على العمل في المجال النسائي بشكل عام . ولعل الاقتصار على هذه المجالات لايعود لتفضيل المرأة لها ، وانما

لادراكها بضرورة التعامل مع ماهو ممكن ومتاح أمامها ، ومراعاة التقيد بالعادات والتقاليد السائدة في المجتمع .

ثالثا : المعوقات التي تواجهها المرأة السعودية العاملة في مجالات الاستثمار

ولقد جاءت النتائج حسب رأي العينة من الرجال والنساء كما يلي :

١. ان أهم المعوقات المحتمل أن تواجهها المرأة السعودية التي تخطط للدخول في مجال الاستثمار هي العادات والتقاليد في المجتمع التي تتطلب من المرأة أن تعمل باستمرار على اثبات حسن نواياها ، والتأكيد على أن الاهداف التي تسعى اليها هي الاستثمار لحسابها وخدمة بلدها ، بالاضافة الى عدم تشجيع العائلة لها ، يليها في ذلك الانظمة والقوانين وخاصة فيما يتعلق باعطاء التراخيص والمواصفات المرتبطة بها ومشكلة الوكيل الذي يشترط أن يكون غير موظف حكومي وأن ينوب عنها في متابعة أمور العمل بالوزارات والهيئات الحكومية والبنوك والاطلاع على الأنظمة والقوانين والمناقصات ، مما يثبط عزيمتها ويمنعها من المغامرة برأسمالها حين لاتجد الوكيل الذي تضمنه وتثق به .

٢. أما عن المعوقات العامة التي تحد نجاح المرأة السعودية

التي دخلت مجال الاستثمار وباشرت العمل فيه فيمكن تحديدها في التالي :

أ . **معوقات تعود لأسباب اجتماعية** كالقيود التي يفرضها المجتمع على المرأة ويحد من تحركاتها وقدرتها في التصرف ، ويضاف لذلك قلة الأيدى العاملة النسائية بسبب حداثة هذا المجال بالنسبة لعمل المرأة السعودية وعدم اقبالها للعمل فيه لأسباب متعددة .

ب . **معوقات تعود لأسباب تنظيمية** روتينية مثل عدم مشاركة المرأة عن طريق الدائرة التلفزيونية المغلقة بالندوات والمؤتمرات التي تعقد في المملكة المتعلقة بمجال الاستثمار والفرص الموجودة أمام المرأة السعودية . بالاضافة الى ضرورة تكليف رجل يتولى منصب المدير في مشروعها الاستثماري ، وقد لاتستطيع المرأة المستثمرة اختيار الرجل القوي الأمين كمدير لأعمالها .

٣. **هناك معوقات ذاتية ترتبط بخصائص المرأة السعودية المستثمرة** نفسها وتضعف قدرتها على أداء دورها كسيدة أعمال ناجحة . أولى هذه المعوقات يرتبط بعدم قدرتها على التوفيق بين مسؤوليات البيت والعمل . يضاف لذلك عدم توفر الخبرة الفنية والمالية الكافية التي تساعدها في اختيار المشروع

المناسب وتحديد احتياجاته المالية والبشرية ومصادر الحصول عليها وكيفية الاستفادة منها بالكفاءة المطلوبة . يلي ذلك محدودية العلاقات الاجتماعية والمعرفة الشخصية بالنسبة للمرأة السعودية .

رابعاً : الخدمات والتسهيلات التي تقدمها أجهزة الدولة لسيدة الأعمال السعودية

قد بنيت نتائج الدراسة حسب اتفاق آراء النساء والرجال في العينة مايلي :

١ . ان الخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بمجال الاستثمار بالاضافة الى الغرفة التجارية الصناعية في مدينة الرياض متاحة ليستفيد منها رجال الأعمال بالاضافة الى سيدات الأعمال على حد سواء .

٢. ان المرأة السعودية المستثمرة على معرفة واطلاع بنوع الخدمات .

٣. أن الخدمات التي تستفيد منها المرأة السعودية ترتبط بالحصول على القروض المالية من البنوك المختصة ، والاستفادة من النشرات الدورية والمجلات الاقتصادية التي تصدرها الجهات الرسمية لتعكس الوضع الاقتصادي في المملكة والتغيرات التي تحدث فيه ، يلي ذلك الحصول على الخدمات الاستشارية والقيام

بالدراسات اللازمة تبعاً لطلب المرأة المستثمرة ، والاستفادة من المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار الموجودة في السوق والتي يتم الحصول عليها عن طريق الأجهزة الرسمية .

٤. كان تقييم تلك الخدمات مقبول المستوى من الرجال والنساء في العينة على حد سواء . ثم قدم كل طرف مجموعة من الاقتراحات لتحسين مستوى تلك الخدمات بحيث تحقق الفعالية المطلوبة منها بالاضافة الى اقتراح مجموعة من الخدمات الاضافية لتصبح أكثر قدرة على الوفاء بحاجات سيدة الأعمال السعودية .

خامسا : سيدة الأعمال السعودية كما تظهر في هذه الدراسة

ان تجربة المرأة السعودية في القطاع الخاص هي عبارة عن مجموعة من المحاولات التي أرادت هذه الدراسة تسليط الضوء عليها والتعرف على ابعادها وتحديد مجالاتها ، ونوع القوى العاملة الموجودة لديها . وقد بينت نتائج الدراسة مايلي :

١ . تستثمر سيدة الأعمال السعودية أموالها في مشروعات حديثة العهد لايتجاوز عمرها الست سنوات ويتركز معظمها في فتح المشاغل للخياطة والأزياء النسائية ثم في المحلات التجارية حيث يقع أغلبها في الأسواق النسائية و يلي ذلك اهتمامها في مجال دور الحضانة ورياض الأطفال والتعليم الخاص ثم اقامة المستوصفات والعيادات الصحية .

٢. تحاول سيدة الأعمال السعودية البحث عن الفرص الجديدة الموجودة في السوق بهدف دخول مجالات عمل جديدة أو التوسع في مجال العمل الحالي لكنها لاتستعين بالخبرات الاستشارية لدراسة هذه الفرص وتحديد كيفية الاستفادة منها إلا في حدود ضيقة .

٣. تعمل معظم هذه المشروعات على توظيف العمالة الوطنية والوافدة معاً ، لكن بعضها يقتصر على تشغيل الأيدي العاملة من الرجال والبعض الآخر يقتصر على تشغيل العمالة النسائية ، والقسم الثالث يقوم بتشغيل الأيدي العاملة من الرجال والنساء معاً لكن ضمن ظروف ملائمةلمنع الاختلاط . إلا أن حجم العمالة في أغلبها لايتجاوز العشرة أشخاص . وهذا مؤشر واضح على أن أغلب هذه المشروعات الاستثمارية هي مشروعات صغيرة حسب تعريف الدول العربية الخليجية [١] .

٤. لايزيد حجم العمالة الوطنية من النساء والرجال في تلك المشروعات عن ٢٥٪ من حجم العمالة الكلية ، مع أنه يفترض أن تعمل تلك المشروعات على تشغيل الأيدي العاملة الوطنية بشكل عام والنسائية منها بشكل خاص . إلا أننا نجد أن انخفاض حجم العمالة الوطنية النسائية في تلك المشروعات يعود لأسباب متعددة يرتبط بعضها بوضع المرأة الاجتماعي الذي يعيق عملها في

القطاع الخاص والبعض الآخر بارتفاع الأجور التي تطلبها ونقص الخبرة وعدم الالتزام بالعمل ، كما يرتبط البعض الآخر بعدم اقبال المرأة السعودية نفسها على العمل في القطاع بالخاص بسبب ساعات الدوام الطويلة وظروفها العائلية وعدم شعورها بالاستقرار والأمان بالمقارنة مع العمل في القطاع الحكومي .

الاستنتاجات

١. لوحظ أن المجتمع يقبل الى حد ما أن تعمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار ودوافعها في ذلك الارتقاء بأهدافها وطموحاتها نحو الأفضل وتحقيق العائد المادى والعمل على خدمة المجتمع وتطوره .

٢. كما لوحظ انخفاض معدل مشاركة المرأة السعودية كسيدة أعمال في النشاط الاقتصادي بشكل واضح وقد اقتصرت هذه المشاركة القليلة على مجالات محدودة من مجالات النشاط الاقتصادي تتعلق باهتمامات المرأة والعمل على خدمتها وحقل التجارة دون الدخول في القطاعات الانتاجية الهامة كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي .

٣. ان انخفاض معدلات مشاركة المرأة السعودية في النشاط الاقتصادي يعكس الدور الثانوي الذي تقوم به المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ويعطي مجموعة من الدلالات المتعلقة بالعادات وموقف العائلة في ذلك وعدم مرونة القوانين والأنظمة .

٤. عدم تبني الأجهزة الحكومية لسياسات واضحة واجراءات مرنة فيما يتعلق بمنح الرخص والسجلات اللازمة وتحديد المواصفات المطلوبة في المشروع الاستثماري ، مما يعيق

التعرف على المشاريع الاستثمارية المصرح للمرأة أن تعمل بها وتلك غير المصرح بها ويضعف توجهها الايجابي نحو مزاولة النشاط الاقتصادي والنجاح فيه .

٥. ان اشتراط وجود الوكيل الذي يجب ان لايشغل منصباً حكومياً ، ويقوم بدور الوسيط لمراجعة الوزارات والهيئات الحكومية والبنوك والغرف التجارية والصناعية ومتابعة المعاملات الرسمية وانهائها يعتبر أحد الأسباب الهامة التي تشل حركة المرأة في عملها الاستثماري وتشل الجزء الكبير من رؤوس الأموال التي تملكها وترغب في استثمارها لكنها لاتجد الوكيل المناسب أحيانا الذي تثق به للمغامرة برأسمالها .

٦. ان الخدمات المتعددة التي تقدمها الأجهزة الحكومية للمرأة السعودية العاملة في مجال الاستثمار تعكس ضرورة مراجعتها واعادة تقييمها بهدف تحسينها وتطويرها وزيادتها لتصبح قادرة على الاسهام بشكل فعال في خدمة سيدة الأعمال السعودية .

٧. ان معظم المشروعات الاستثمارية هي مشروعات صغيرة الحجم لاتعتمد على استخدام العمالة الوطنية إلا في حدود ضيقة خاصة النسائية منها لأسباب اجتماعية أو شخصية تتعلق بالمرأة العاملة نفسها ومدى التزامها بالعمل والشعوربالمسؤولية .

التوصيات

واستناداً الى النتائج التي تم التوصل اليها فإننا نقدم مجموعة من التوصيات ذات الدلالة التطبيقية و العلمية .

التوصيات التطبيقية :

[١] دعم الدولة لسيدات الأعمال وتشجيعهن على الاستثمار في القطاع الخاص وذلك عن طريق :

- اعطاء أولوية لسيدات الأعمال في الاستثمارات الصناعية التي تناسب طبيعة المرأة وامكاناتها كصناعة الأغذية والملابس والعطور ، مستحضرات التجميل والأدوية وغيرها من الصناعات الخفيفة .
- اقامة منطقة صناعية خاصة بالنساء تحفيزاً لهن على دخول قطاع الانتاج في مجال الصناعات الخفيفة الى جانب الأعمال التجارية وأعمال الخدمات التي تقوم بها سيدة الأعمال السعودية حالياً .
- وضع سياسات صريحة واجراءات محدودة تدعم الدولة من خلالها مهمة المرأة المستثمرة في الحصول على الرخص ومباشرة عملها بنجاح والمساهمة في بناء اقتصاد وطني منتج وفعال في اطار تعاليم الدين الاسلامي الحنيف .

- تسهيل قدرة المرأة على متابعة أعمالها بنفسها في الوزارات والدوائر الحكومية وذلك بإقامة أقسام نسائية في الوزارات التي لاتسمح لها بدخولها ، خاصة تلك التي يضطر لمراجعتها عدد كبير من النساء بهدف الاستغناء عن الوكيل الذي يقوم باجراءات العمل المطلوبة ويستنزف أموالها بالمقابل .
- تشكيل لجنة أو مكتب نسائي استشاري خاص لمتابعة المشاريع التي يمكن القيام بها من قبل المرأة ومتابعة قروضها وتقديم المشورة والعون لها في كل ماتحتاجه .
- تقديم المساعدات المعنوية والمادية من خلال تسهيل حصولها على القروض اللازمة .
- التركيز على الاعلانات والاعلام واصدار النشرات حول الفرص المتاحة للنساء عن طريق الاذاعة والتلفزيون ومجلات التجارة .

[٢] تعاون الغرفة التجارية الصناعية مع سيدات الأعمال عن طريق :

- تقديم المشورة والمساعدات اللازمة لدعم الكفاءات النسائية وتطوير قدراتها للنجاح في مجال الاستثمار سواء بالنسبة للمنتسبات الى الغرفة التجارية أو من تحاول البدء في النشاط الاستثماري .

- اعداد الدراسات المتعلقة بالفرص التجارية والصناعية المتاحة والمناسبة لامكانات المرأة واهتماماتها وتجميع المعلومات الكافية عن السوق واحتياجاته ووضعها بين أيدي سيدات الأعمال وتقديم الاستثمارات لكل من ترغب دخول هذه المجالات .
- إيجاد قطاع خدمات واستعلامات نسائي يقدم المعلومات والخدمات لكل من تريد أن تقوم بأي عمل استثماري يوافق رغبتها وطبيعتها وامكاناتها المادية ويشجع على الاتصال الشخصي للحصول على تلك المعلومات بالاضافة الى الاعلان عنها لتشجيع المرأة في الكتابة للحصول عليها .
- عقد الندوات والمحاضرات والبرامج التدريبية الخاصة بسيدات الأعمال واستضافة وفود نسائية متخصصة من الدول العربية والأجنبية لاغنائها بالخبرات والمهارات .
- دعوة سيدات الأعمال السعوديات لحضور جميع الندوات والمؤتمرات التي تعقد في مجال الاستثمار والفرص الخاصة بذلك في المملكة وذلك عن طريق الدائرة التلفزيونية لاعطائها فرصة للتعبير عن رأيها والاستفادة من تلك الندوات .

[٣] تشجيع سيدة الأعمال السعودية على متابعة تجربتها الحديثة من خلال :

- تشجيعها على اقامة شركات نسائية مساهمة للعمل في مجال الخدمات والصناعات الخفيفة مما يساعدها عل المساهمة الفعالة في تقدم مجتمعها النامي ، وتنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد وخلق مجالات عمل عديدة .
- تشجيع ودعم المراكز التجارية الخاصة بالنساء لأنها تمثل مجالاً هاماً لاستثمارات سيدة الأعمال السعودية كما أنها تستوعب أعداداً كبيرة من النساء اللاتي لم يحصلن على التدريب والتأهيل المناسب للعمل كبائعات مما يتيح لهن الحصول على كسب مادي يسد احتياجاتهن ومتطلبات الأسرة حين الضرورة .
- اشتراك المرأة في الكثير من المجلات والنشرات الاقتصادية المحلية والخارجية ، كذلك حصولها على المعلومات المطلوبة والشروط اللازمة للاستثمار في أي مجال من الجهات المسؤولة عن ذلك .
- زيادة وعي المجتمع والجهات الاعلامية بأهمية دور المرأة في التنمية ومجال مشاركتها الفعال في بناء صرح اقتصادي متين وذلك بهدف التركيز على دور المرأة في عملية التنمية .

التوصيات العلمية :

- بما أن نطاق هذه الدراسة قد اقتصر على عينة من سيدات الأعمال السعوديات في مدينة الرياض فانه من المفيد أن تقوم دراسات اخرى تشمل عينة أكبر من سيدات الأعمال على مستوى مناطق المملكة ، للاطلاع على مجالات عملهن ودوافعهن في ذلك والمعوقات التي تواجههن في مجال الاستثمار .
- مشاركة اساتذة الجامعة والجمعيات العلمية في تنظيم اجتماعات وعقد ندوات ومؤتمرات لمناقشة عمل المرأة في مجال الاستثمار ومشكلاتها في ذلك ، لتشجيع دور المرأة في دخول مجال الاستثمار ورفع توصيات تلك المؤتمرات للجهات ذات العلاقة ، على أن تشارك المرأة في حضور هذه المؤتمرات والندوات التلفزيونية ووجهة نظرها في مشكلاتها ويتم تبادل وجهات النظر في حلها وطرق معالجتها.
- دعوة الباحثين في الجامعات ومراكز البحوث من الجنسين لاعطاء هذا الموضوع المزيد من الدراسة والتحليل . لتركيز الضوء على جميع الجوانب المحيطة به خاصة تلك التي يمكن أن تساعد في دعم وتشجيع دور المرأة العاملة في مجال

الاستثمار وتوفير سبل نجاحها في ذلك .

- اجراء دراسات مقارنة بين وضع المرأة السعودية العاملة في مجال الاستثمار وبين المرأة في البلدان العربية والاسلامية، وذلك لمعرفة فرص الاستثمار المتاحة للمرأة والمجالات التي تعمل بها والصعوبات والمعوقات التي تواجهها وطرق حلها ومدى التقارب بين الصعوبات بالنسبة للمرأة السعودية والمرأة في البلدان العربية والاسلامية .

الهوامش

هوامش البحث

١- علي القاضي المرأه العامله زادت أعباؤها زادت مشاكلها الوعي الإسلامي ١٩٨٣ (العدد ٣٣٦) - ٨٦-٩١ .

٢- يعقوب اسحاق القطب . التعليم وتنميه الموارد البشريه في الوطن العربي قضايا تنميه الموارد البشريه في الوطن العربي . المجلس الوطني للثقافه والفنون والآداب . الكويت . ١٩٧٥:٢٣١-٣٤٩.

٣- سهيله حماد زين العابدين . مسيره المرأه السعوديه الى أين . الرياض . الدار السعوديه ١٩٨٣, ٥٩-٧٦.

٤- راويه ياسر عبد الرحيم . دور المرأه وامكانيه مساهمتها في قوه العمل الوطنيه نحو استخدام أمثل للقوى العامله الوطنيه بالدول العربيه الخليجية . المنامة . مكتب المتابعه لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعيه بالدول العربيه الخليجيه . ١٩٨٥:١٧٧-٢١٨ .

٥- وهيبه قطاع . عمل المرأه كارثه عليها . المجله العربيه . ١٩٨٥ (العدد٩) ٨٦-٨٧.

٦- البهي الخولي الاسلام وقضايا المرأه المعاصره . الطبعه الثانيه الكويت . دار العلم . ١١-١٩.

٧- عمر رضا كحاله . المرأه في القديم والحديث . الجزء الأول سلسله البحوث الاجتماعيه . بيروت مؤسسة الرساله . ١٩٨٣ : ١٥٥-١٥٦ .

٨- عمر رضا كحاله المرأه في القديم والحديث . الجزء الأول . سلسله البحوث الاجتماعيه . بيروت مؤسسه الرساله . ١٩٨٣ : ١٧٤ -١٧٥.

٩- سعاد عيسى ابراهيم . الاثار السلبيه التي تنجم عن خروج المرأه للعمل والسبل الكفيله لمواجهه هذه الاثار في فايز الحداد . المرأه والتنميه في الثمانيات . المؤتمر الاقليمي للمرأه في الخليج و الجزيره العربيه . الكويت . جامعة الكويت . ١٩٨٣ : ٧٧٥ .

١٠- سورة النحل آيه (٥٧) - (٥٨) .

١١- سورة التكوير آيه (٩)

١٢- سوره النساء آيه (٣)

١٣- غاده الخرصاء الاسلام وتحريرالمرأه . الكويت : دار السياسه ١٩٧٠. ص٧٧ .

١٤- ليلى الصباغ (المرأه في التاريخ العربي) دمشق : منشورات وزاره الثقافه والارشاد القومي ١٩٧٥ م . ص ٣٣٨.

١٥- عمر كحاله . أعلام النساء الجزء الأول : دمشق المطبعه الهاشميه ١٩٥٩ - ٤٧٣ .

١٦- اسماعيل حسن عبد الباري ابعاد التنميه . مطبعه الكيلاني ١٩٧٨: ١٣٦.

١٧- مجله الاداري: العدد ١ ٤ ايلول (سبتمبر) ١١٧١. بيروت : ٣٢ .

١٨- راويه عبد الرحيم ياسر . مرجع سابق ١٨٥ .

١٩- حبيبه البرقاوي مسؤليه المرأه في التنميه من خلال التشريع الاسلامي. في المرأه والتنميه في الثمانينات . مرجع سابق : ٥١٠ -٥١١ .

٢٠- ناهد رمزي البترول وأثره على دور المرأه في المجتمع العربي . المنظمه العربيه للتربيه والثقافه والعلوم . الحلقه الدراسيه من البترول والتغيير الاجتماعي . أبو ظبي ١٩٨١ :١٨ .

٢١- Rzhanitsina, L. female labour under socialism. Moscow Progress publisers 1985 .

٢٢- Nobti, f. Manpower, Education , Economic, Development in the Kingdom of Saudi Arabia . Unpublished dectoral dissertation Staonford. Un, stanfors 1980

٢٣- خطه التنميه الخامسه وزارة التخطيط ١٤١٠ص١٧٣.

٢٤- A. Almana. Economic Development and its Impact on the states of womenin in Saudi Arabia Unpublished doctoral dissertation, Un. of Colorado Boulder , 1981.

٢٥- Ilham Mansour Al. Dakheel . An Exploratory study of determinat of Motivation to ward Participation in the labour force among young Females in Saudi Arabia. Unpublished doctoral dissertation. The Ohio State University . 1988: 3-4 .

٢٦- عبد الخالق محمود ذكري التفلوت في معدلات المشاركه الاقتصاديه للقوى العامله الجهاز المركزي للإحصاء المنامه . في مكتب المتابعة لمجلس وزراء

الشؤون الاجتماعية بدول الخليج -١٩٨٦م : ٣ - ١٨ .

٢٧- محمد سلامه آدم المرأه بين البيت والعمل . القاهره . دار المعارف ١٩٨٣ : ٥٠ .

٢٨- سعاد الصباح . المرأة العامله في الخليج بحث مقدم الى المؤتمر الاقليمي الثالث في الخليج والجزيره العربيه في أبوظبي . ٢٧ مارس ١٩٨٤: ٢٧٢-٢٧٣ .

٢٩- احمد مغال طاهر . المرأه في دول الخليج العربي . الكويت منشورات ذات سلاسل ١٩٨٣ : ١٧١ .

٣٠- كاميليا عبد الفتاح . سيكولوجيه المرأ العامله . القاهره . مكتب القاهره الحديثه . ١٩٧٣ : ٢٦٣ . ٢٧٤ .

٣١- Nye,f.Ivan, hooffman Lois, W. The employed mother in America Chicago Rand Mc-Nally , 1963:385

٣٢- بثينه قنديل . دراسه مقارنه بين أبناء الأمهات المشتغلات وغير المشتغلات من حيث بعض نواحي شخصيتهم . القاهره رساله دكتوراه كليه التربيه . جامعة عين شمس . ١١٦٤ : ٣٤٩ .

٣٣- عائشه أحمد الحسيني ، اعداد وتنميه القيادات الاداريه النسائيه في قطاع التعليم العالي في المملكه العربيه السعوديه - رساله دكتوراه جامعة الازهر ١١٨٥ : ٣١٥ - ٣١٧ .

٣٤- سعود بن محمد النمر المرأه السعوديه العامله : دراسه ميدانيه على عينه من العاملات السعوديات بمدينة الرياض مرجع سابق : ٢٢٦ .

٣٥- Rehemi, Madani, F "Asurvey of Attitudes of Saudi men and women toward female participation in Saudi Arabian development"ph.D dissertation. University of Colorado 1983 :

٤- Pauling young. Scientific Sarveys and Research.
New Yourk 1955.p.332.

المراجع باللغه العربيه

١- ادم محمد سلامه . المراه بين البيت والعمل . القاهره . دارالمعارف .١٩٨٢.

٢- الازهري، يحى الدين - بحوث التسويق بين المنتجين العلمي والتطبيقي. القاهرة - دار الفكر العربي . ١٩٧٦م .

٣- بازرعه ، محمود صادق . بحوث التسويق للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات التسويقية - القاهرة . دار النهضة العربية . ١٩٧٨م .

٤- البرقاوي ، حبيبه . مسئوليه المراه في التنميه من خلال التشريع الاسلامي . في فايز الحداد (III3) المراه والتنميه في الثمانيات بحوث ودراسات المؤتمر الاقليمي للمراه في الخليج والجزيره العربيه الكويت . جامعة الكويت ٥.١ ، ١٩٨١.

٥- تفاحه ، احمد زكي. المراه والاسلام. بيروت ، دار الكتاب اللبناني ١٩٧٩ .

٦- التكلاوي ، أحمد . التغير والبناءالاجتماعي . مكتبه القاهره الحديثه ، القاهرة ١٩٦٨ .

٧- ثابت ناصر . المراه والتنميه والتغيرات الاجتماعيه المرافقه دراسه اجتماعيه ميدانيه على عينه من العاملات بدوله الامارات العربيه المتحده . دار السلاسل .الكويت ١٩٨٣ .

٨- جوهر ، صلاح الدين . المرأة العربيه المعاصر الى أين ؟ دراسه تحليليه

92/94.

٣٦- هيام ملقي المرأه العربيه بين التعليم والعمل . مرجع

٣٧- نجاه المرسي السنباري - تعليم المراه وعلاقته باحتياجات

القوى العامله الكويت المجلس الوطني للثقافه والفنون والآداب ٩٧٥،

٣٨- تجاره الرياض شعبان ١٤٠٩ : ص٩

٣٩- الاداره الاقتصاديه والبحوث : ندوه فرص مجالات الاستثمار الص

المتاح للقطاع الخاص . الدمام الغرفه التجاريه الصناعيه للمنطق

الشرقيه ١٩٨٥ - ٤-٥ .

٤٠- المجله العربيه . فرص الاستثمار المتاحه للقطاع السعودي ١١٨٧ : ١٠٤ .

٤١- خطة التنميه الرابعه مرجع سابق : ٨٣ .

٤٢- Viola, Joy Winkie. Human Recources. Development in Saudi-Arabia Boston. International Human recources development Corporation, p 220:1986

٤٣- Social science research. Women in the Arab world op. cit. p. 25-26.

٤٤- سيدة الأعمال السعوديه . التجربه والطموح . تجاره الرياض . مرجع سابق ص١١-١٧ .

٤٥- سعود النمر . المرأه السعوديه العامله . مرجع سابق .

٤٦- يحى الدين الأزهري . بحوث التسويق بين المنهجي العلمي والتطبيقي القاهره دار الفكر العربي . ١٩٧٦ -٤٣٥.

٤٧- محمود صادق بازرعه . بحوث التسويق للتخطيط والرقابه واتـ القرارات التسويقيه . القاهره . دار النهضه العربيه ١٩٧٨. ٢٨٦-٢٨٧

لحقوق الصحف والمجلات العربيه . دار آفاق الغد . القاهره ١٩٨٢ .

٩- جوهر . حسن محمد . المرأه عبر التاريخ . القاهره . ١٩٧٥.

١٠- الحسيني ، عائشه . المرأه السعوديه العامله في التعليم العالي . القاهره الهيئه المصريه العامه للكتاب ١٩٨٧.

١١- الحسيني . عائشه احمد . المرأه والتنميه الاداريه في المملكه العربيه السعوديه بحث مقدم للمؤتمر الاقليمي الثاني للمرأه في الخليج والجزيره العربيه المنعقد في الكويت ٢٨-٣١ مايو ١٩٨١ .

١٢- الحصين ، أحمد عبد العزيز . المرأه المسلمه أمام التحديات . القصيم . دار التجاري ١٩٨٦ .

١٣- حطب ، زهير وعباس مكي . الطاقات النسائيه العربيه ، قراءه تحليليه لأوضاعها الديمغرافيه والإجتماعيه والتنظيميه ولأحوالها الشخصيه . بيروت . معهد الإنماء العربي ١٩٨٧ .

١٤- حماد ، سهيله زين العابدين - مسيره المرأه السعوديه الى أين - الدار السعوديه للنشر والتوزيع - جده ١٤٠٢هـ .

١٥- الخرصاء . غادة . الاسلام وتحرير المرأة. الكويت : دار السياسة - ١٩٧٠م.

١٦- خليل ، رسميه علي ، المرأه والعمل (دوريه) مع الاشاره الى دراسه ميدانيه لمشكلات المرأه السعوديه في العمل الاداري . مجله الاقتصاد والاداره . جامعة الملك عبد العزيز العدد ٩ ، ١٣٣٩ .

١٧- الخولي ، البهي . الاسلام وقضايا المرأه المعاصره . دار القلم ، الكويت .

لاتوجد سنه .

١٨- ذكرى ، عبد الخالق محمود . التفاوت في معدلات المشاركه الاقتصاديه للقوى العامله - المنامه مكتب المتابعه لمجلس وزراء العمل والشذون الإجتماعيه بدول الخليج - ١٩٨٦ .

١٩- رضوان ، زينب . مكان المرأه في التشريع الاسلامي . القاهره ، ١٩٧٧.

٢٠- رمزي، ناهد . البترول واثره على دور المرأة في المجتمع العربي. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. الحلقة الدراسية من البترول والتغيير الاجتماعي. ابوظبي ١٩٨١م.

٢١- الرميحي ، محمد . معوقات التنميه الاجتماعيه والاقتصاديه في مجتمعات الخليج العربي المعاصره . الكويت ١٩٧٧.

٢٢- زريق ، هدى . نحو تدعيم عمل المرأه الاقتصادي في الوطن العربي (دوريه) المستقبل العربي - العدد ٤٨ ، ٨٢ -١٩٨٣ .

٢٣- زكريا ، خضر ، عمل المرأه في الوطن العربي (دوريه) ، الواقع والافاق . مجله العلوم الاجتماعيه ، المجلد ١٤ - العدد ٣-١٩٨٦.

٢٤- ساري ، سالم عمل المرأه الخليجيه بين الجمود والتأثير . نحو فعاليات نسائيه عربيه . بحث مقدم للمؤتمر الاقليمي الثالث للمرأه في الخليج والجزيره العربيه المنعقد في أبو ظبي من ٢٤-٢٧ مارس ١٩٨٤ .

٢٥- سليمان . ابراهيم عبد الله وآخرون . مجالات الاستثمار الصناعي الخاص وسياساته في المرحله البعيده الاداره الاقتصاديه والبحوث الغرفه التجاريه والصناعيه . المنطقه الشرقيه الدمام .

٢٦- السنباري ، نجاه . تعليم المرأة وعلاقته باحتياجات العالم العربي من القوى العامله . الكويت . المجلس الوطني للثقافه والفنون والآداب. ١٩٧٥ .

٢٧- السيار ، عائشه . النهضه النسائيه في دولة الامارات العربيه المتحده مطابع دار الفجر ، الامارات العربيه المتحده ، ١٩٨٠ .

٢٨- شعراوي ، محمود ، الافاق المستقبليه لفرص الاستثمار الصناعي في المملكه العربيه السعوديه . غرفه التجاره والصناعه . المنطقه الشرقيه الدمام . مجله الاقتصاد العدد (١٦٩) ، ١٤٠٧ .

٢٩- شفيق ، امينه . دراسه تاريخيه قانونيه عن دور المرأه في العمل الاداري المجلد الأول ، دور المرأه العربيه في الاداره . المنظمه العربيه للعلوم الاداريه القاهره . ١٩٧٨ .

٣٠- الصالح ، صبحي ، المرأه في الاسلام . بيروت . معهد الدراسات النسائيه في العالم العربي . كليه بيروت الجامعيه . ١٩٨٠ .

٣١- الصباغ ، ليلى . (المرأة في التاريخ العربي) دمشق : منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي- ١٩٧٢م .

٣٢- الصباح ، سعاد ، المرأه العامله في الخليج . بحث مقدم للمؤتمر الاقليمي الثالث للمرأه في الخليج العربي والجزيره العربيه ، المنعقد في أبوظبي ٢٤-٢٧ مارس ١٩٨٤ .

٣٣- طاهر ، احمد مغال ، المرأة في دول الخليج العربي. الكويت - منشورات ذات سلاسل ١٩٨٣م .

٣٤- عبدالباري ، اسماعيل حسن ، ابعاد التنمية - مطبعة الكيلاني القاهرة ١٩٧٨م .

٣٥- عبد الباسط ، احمد . المرأه العامله في الكويت والخليج . بحث مقدم للمؤتمر الاقليمي الاول للمرأه في الخليج العربي . الكويت ١٩٧٥ .

٣٦- عبد الفتاح ، كاميليا . في سيكولوجية المرأه العامله . مكتبه القاهره الحديثه ، القاهره ١٩٧٢ .

٣٧- عزام - هنري المرأه العربيه والعمل (دوريه) مشاركه المرأه العربيه في القوى العامله ودورها في عمليه التنميه .المستقبل العربي العدد ٢٤- ديسمبر ١٩٨١ .

٣٨- العيسى جهينه سلطان . نظره المرأه العامله لذاتها النموذج الفطري المجله العربيه للعلوم الانسانيه . العدد (٣٢) خريف ١٩٨٨ .

٣٩- فكري ، على المرأه ووظيفتها. مجله الاسلام (دوريه) العدد (٤) لاتحديد للسنه في المرجع الاساسي .

٤٠- القاضي - محمد عبد الله . فرص الاستثمار المتاحه للقطاع الاهلي السعودي . المجله العربيه - الرياض - ١٤٠٧هـ

٤١- القاضي - علي . المرأه العامله زادت اعباؤها وزادت مشاكلها مجله الوعي الاسلامي - يوليو ١٩٨٣ .

٤٢- قطاع ، وهبه . عمل المرأه كارثه عليها . المجله العربيه (دوريه) العدد ٩٠ رجب - ٨٦ . ٨٧ -١٩٨٥ .

٤٣- القطب ، اسحق بعقوب . التعليم وتنميه الموارد البشريه في الوطن

العربي . الكويت . المجلس الوطني للثقافه والفنون والآداب ١٩٧٥ .

٤٤- القطب . اسحق يعقوب . اتجاهات الفتاه الجامعيه الخليجيه نحو بعض القضايا الاجتماعيه القوميه (دراسه ميدانيه) . الجمعيه الثقافيه الاجتماعيه النسائيه بالكويت . المؤتمر الاقليمي الاول للمرأه بالكويت . ابريل ١٩٧٥ .

٤٥- الكبيسي ، احمد .المرأه والسياسه في صدر الاسلام مكتبه المكتبه . الوظبي ، ١٩٨٠ .

٤٦- كحاله ، عمر رضا . اعلام النساء الجزء الأول: دمشق المطبعة الهاشمية ١٩٥٩م.

٤٧- كحاله ، عمر رضا . المرأة في القديم والحديث. الجزء الاول . سلسلة البحوث الاجتماعية - بيروت مؤسسة الرسالة . ١٩٨٣م .

٤٨- محمود ، حسن . مشكلات المرأه العربيه في التعليم والعمل تونس المنظمه العربيه للتربيه والثقافه والعلوم . ١٩٨٢ .

٤٩- ملقى ، هيام . المرأه العربيه بين التعليم والعمل ومشكله اغتراب نشاطها ووظيفتها داخل الاسره والمجتمع - دارالكتاب العربي ١٩٨٧ .

٥٠- مؤتمر السنه العالميه للمرأه . المكسيك ١٩٧٥ ، ١٨ يونيو-٢ يوليو ١٩٧٥ .

٥١- النمر ، سعود بن محمد . المرأه السعوديه العامله . دراسه ميدانيه على عينه من العاملات السعوديات بمدينة الرياض. جامعة الملك سعود ١٤٠٨ .

٥٢- نواب الدين ، عبد الرب . عمل المرأه وموقف الاسلام منه - المنصوره . دار الوفاء ١٩٨٦ .

٥٣- وهبه ، توفيق على . دور المرأه في المجتمع الاسلامي . دار اللواء للنشر والتوزيع . الرياض . ١٩٧٨ .

٥٤- ياسر ، راويه عبد الرحيم . دور المرأه وامكانيه مساهمتها في قوه العمل الوطنيه . المنافسه مكتب المتابعه لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعيه بالدول العربيه الخليجية ، ١٩٨٥ .

مراجع أخرى

١- مجلة التجاره استراتيجية الصناعه وفرص الاستثمار الصناعي في المملكه . الغرفه التجارية الصناعيه جده ، العدد ٣٤٩ ، ١٤٠٩ .

٢- الاداره الاقتصادية والبحوث ، ندوة فرص ومجالات الاستثمار الصناعي المنافسة للقطاع الخاص : الغرفة التجاريه الصناعية ، المنطقة الشرقية - الدمام ١٦ ديسمبر ١٩٨٥ .

٣- مجلة التجارة . المرأةالسعوديه ودورها في التنمية الاقتصاديه . الغرفه التجاريه الصناعيه جدة ، العدد ٣٤٨ ، ١٤٠٩هـ .

٤- مجلةالتجارة تجربة المرأة السعوديه في القطاع الخاص . الغرفة التجارية الصناعيه ، جدة العدد ، (٣٤٩) - ١٤٠٩هـ .

٥- المركز الوطني للمعلومات المالية والاقتصاديه . قضايا واتجاهات . تقرير شهري رقم ٦٧٩
خطة التنميه الرابعه . المملكه العربيه السعوديه ، وزارة التخطيط ١٤٠٥ - ١٤١هـ .

٦- تجارة الرياض سيدة الأعمال السعودية . التجربة. الطموح. (العدد ٣١٨) :

١٠ - ١٧ ، الغرفة التجارية الصناعية ، الرياض .

٧- تجارة الرياض . تجربة المرأة السعودية في العمل التجاري إلى أين (العدد ٣١٩) : ٣٤-٣٧ ، الغرفه التجاريه الصناعيه ، الرياض .

٨- وزارة العمل والشؤن الاجتماعيه البحرينيه " المرأه البحرينيه والعمل". دراسة ميدانية ١٨٨٤.

٩- وزارة العمل والشؤون الاجتماعيه البحرينيه " أوضاع واحتياجات المرأه البحرينيه العامله " دراسه ميدانية ١٩٨٣.

١٠- الجامعة العربية ، دراسة احصائيه عن وضع المرأه في البلاد العربية . المنظمة العربيه . المنظمه العربيه للعلوم الإداريه المجلد الرابع . ١٩٧٨ .

١١- وزارة الشئون الاجتماعيه والعمل . المرأه في الأسره والمجتمع . الكويت ١٩٦٢.

١٢- خليل ، رسميه علي . المرأه والتنميه مع الاشاره الى الخطة الخمسية الثانيه . للمملكه العربيه السعوديه . مجلة الاقتصاد والادارة (العدد الثامن) . جامعة الملك عبد العزيز ، جدة، ديسمبر ١٩٧٨ .

١٣- زكريا ، خضر . عمل المرأه في الوطن العربي : الواقع والامانه . مجلة العلوم الاجتماعيه . (العدد الثلث) خريف ١٩٨٦ .

المراجع

المراجع باللغة الأجنبية

Algadi, Adnan A. Utilizationof human Resources: The case of women in Saudi Arabia. Master's thesis, Sacramento, California State University, 1979.

Almana, Aisha. Attitudes of Saudi Arabian Students toward working women and Religion. Master's thesis, Arizona State University, 1972.

Almana, Aisha. Economic Development and its impact on the status of women in Saudi Arabia. Ph. D. Dissertation, Boulder, University of Colorado Sociology Department, 1981.

Assad, Soraya. Role Demands and Professional Women in Jeddah, Saudi Arabia. Mater's thesis, Portland State University, 1977.

Azzam, T. Henry. The participation of Arab Women in the Labour Force: Development factors and politics. Geneva, International Labour Organization, 1979.

Badawi, Gamal A. Women in Islam, its meaning and massage, ed. Khurshid, Ahmad, London, Islamic Council of Europe.

Beck, L. and Keddie, N. (Ed.) Women in the Muslim World. Harvard University Press, 1978.

Boserup, Ester. women's Role in Economic Development, New York, St. Martin's Press, 1970.

Boulding, Elise. Women in the Twentieth Century World. Studies on women and development. Boulder, Colorado, Sage Publications, 1976.

Buvinic, Mayra. Women and World Development. Washington, D.C. Overseas Development Council, 1976.

Don, Maztindale. Social life and cultural change. Dan Nostrand Comp. Inc., New York, 1962.

Fernea, E. W., and Bezzigan, B. O. (Ed.) Middle eastern Muslim Women Speak. University of Texas Press, 1977.

H. H. Remmez. Introduction to opinion and attitude measurement. New York, 1954.

14- Hunt, A. A survery of women's employment. London: Department of Employment, 1975.

15- Miller, Jane Baker. Toward a new psychology of women. Hazmensworth: Penguin Books, 1976.

16- Parssinen, Catherine. Women's Enlarged Role in Saudi Arabia. A paper presented at the King Faisal Conference, Santa Barbara, Middle East, University of Southern California, 1978.

17- Pauling Young. Scientific social surveys and Resarch. New York, 1953.

18- Sief A. Elwady Ramahi. Economic and social evolution in the Arabian Gulf. New York, 1973.

19- Tinker, Irene. Women and world Development. Washington, D.C. Overseas Development Council, 1976.

الرسائل باللغه العربيه

١- العرابي ، حكمت . المرأه المتعلمه في المجتمع السعودي : أثرها وتأثيرها بالتغير الاجتماعي والتحديث الثقافي رسالة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع . جامعة عين شمس . القاهره . ١٤٠٢ .

٢- عرفات ، فوزيه فخري كامل . دور المرأه العاملة في التنميه الاجتماعيه . دراسة استطلاعية في المجتمع الحضري لمدينة الرياض . رسالة ماجستير ، قسم الدراسات الاجتماعية ، جامعة الملك سعود .الرياض .

٣- العمار ، سلوى ابراهيم . أثر التعليم في الاتجاهات نحو عمل المرأه في السعودية . رسالة ماجستير . الجامعة الأردنية ، ١٤٠٢هـ .

٤- قنديل . بثينه . دراسة مقارنه بين أبناء المشتغلات وغيرالمشتغلات من حيث بعض نواحي شخصيتهم . رسالة دكتوارة . جامعة عين شمس . ١٩٦٤ .

الملحـــق

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخت الفاضلة :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

يتزايد الاهتمام بشكل واضح في الوقت الحاضر بدور المرأة السعودية في تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساهمتها الفعلية في القوى العاملة الوطنية خاصة بعد أن كفلت لها الدولة في المملكة الحق في التعليم في جميع مراحله والعمل في الميادين المختلفة التي تتناسب مع عادات المجتمع وتقاليده وتعالم الدين الإسلامي الحنيف . ومن هذا الاهتمام المتزايد بدور المرأة السعودية في تنمية مجتمعها ومشاركتها الفعلية في الحياة الاقتصادية كطاقة بشرية لها إمكانات هائلة ، فإن هذه الدراسة تهدف للتعرف على مجالات الاستثمار التي تعمل بها المرأة السعودية والمعوقات التي قد تواجهها ودور الدولة في تشجيعها عن طريق الخدمات المتعددة التي تقدمها .

لذلك فإنه يسعدني أن تتفضلين مشكورة بالإجابة على قائمة الاستقصاء المرفقة مؤكدة لك أنني سأعامل جميع المعلومات الواردة فيها بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي وستكونإجابتك ذات نفع كبير في خدمة هذا البحث .

شاكرة لك حسن تعاونك وثقتك بي .

الباحثة

مجالات الاستثمار التي تعمل بها المرأة السعودية

قائمة استقصاء

يرجى الإجابة على الأسئلة التالية بوضع إشارة (x) في الخانات المناسبة وفقاً لرأيك وقناعتك الشخصية :

أ - ١ - ما هو رأيك بعمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار .

مقبول بشكل كبير ( )　　مقبول ( )

مقبول إلى حد ما ( )　　غير مقبول ( )

٢ - الأسباب التي تدفع المرأة السعودية للعمل في مجال الاستثمار وتتمثل في :

محدودية فرص التوظيف ( )

خلو العمل من الروتين ( )

الحاجة لإثبات الذات وتحقيق مكانة في المجتمع ( )

تأمين فرص عمل للنساء السعوديات ( )

القدرة على العطاء وتقديم الأفضل للمجتمع ( )

عدم الرغبة في استثمار الأموال لدى الشركات والمصارف ( )

ملء وقت الفراغ ( )

أخرى (تحدد)

٣ - الإنجاز الذي تحقق المرأة السعودية نتيجة عملها في مجال الاستثمار.

الاستقلالية ( )

تحقيق الطموح الذاتي ( )

اكتساب الخبرة ( )

تحقيق المركز الاجتماعي ( )

تحقيق عائد مادي ( )

أخرى (تحدد)

ب - ٤ - الاستثمارات التي تعمل بها المرأة السعودية حالياً حسب معرفتك الشخصية .

المشاغل ودور الخياطة ( )
الأسواق النسائية ( )
فتح المحلات في الأسواق العامة ( )
تأسيس شركات خدمات (تعليم وتدريب مهني) ( )
تأسيس شركات صناعية ( )
تأسيس شركات تجارية ( )
تأسيس مكاتب دراسات (اجتماعية وفنية ومالية) ( )
عيادات خاصة ( )
المستوصفات الخاصة ( )
دور الحضانة الخاصة ( )
الديكور ( )
أخرى (تحدد) .

٥ - مجالات الاستثمار الأخرى التي يمكن أن تعمل بها المرأة السعودية .

فتح مصانع ( )
تأسيس شركات مساهمة ( )
صناعات زراعية ( )
شركات سياحية ( )
شركات نقل ( )
مطاعم للسيدات ( )
صالونات تجميل ( )
مراكز رياضية للسيدات ( )
تقديم خدمات الطعام في حفلات وولائم السيدات ( )
محلات التصوير ( )
دور النشر ( )
الإعلان ( )
أخرى (تحدد) .

٦ - المجالات التي يتقبل المجتمع أن تعمل بها المرأة السعودية .

مجال الاستثمار الخاص ( )
مجال التعليم ( )
مجال التدريب ( )
المشاغل ( )
دور الحضانة ( )
مجال الصحة ( )
مجال الخدمات ( )
مجال الأمن (أمن المطارات وأمن السجون ... الخ) ( )
الأعمال الإدارية ( )
الأعمال الكتابية ( )
الأعمال المصرفية ( )
العمل في القطاع الخاص ( )
أخرى (تحدد) .

جـ- ٧ - المعوقات المحتمل أن تواجهها المرأة السعودية عند عملها في مجال الاستثمار .

العادات والتقاليد ( )
الأنظمة والقوانين ( )
عدم تعاون الجهات المسؤولة ( )
عدم تعاون البنوك ( )
مشكلة الوكيل ( )
عدم تشجيع العائلة (الزوج ، الأب ، الأخ ... إلخ) ( )
عدم المعاملة على قدم المساواة مع الرجل ( )
أخرى (تحدد) .

٨ - المعوقات العامة التي تحد من نجاح عمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار.

القيود الاجتماعية التي تحد من حركته المرأة ( )

عدم مشاركة المرأة عن طريق الداره التلفزيونية المتعلقة بالندوات والمؤتمرات الخاصة بفرص الاستثمار التي تعقد في المملكة . ( )

القدرة المحدودة في التعرف على الفرص الموجودة في السوق ( )

عدم السماح للمحلات التي تعمل بها السيدات أي تكون في المراكز التجارية أو الأسواق العامة . ( )

ضرورة أن يكون المدير العام رجلاً . ( )

نقص الأيدي العاملة النسائية الوطنية المدربة . ( )

عدم دراسة الجدوى ( )

أخرى (تحدد) .

٩ - المعوقات الذاتية التي تحد من نجاح عمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار .

عدم توفر رأس المال الكافي ( )

عدم القدرة على التوفيق بين البيت والعمل ( )

عدم القدرة على التنظيم والإدارة ( )

عدم توفر الخبرة الفنية والمالية ( )

عدم دراسة السوق باستمرار والتعرف على التغيرات الموجودة فيه . ( )

عدم القدرة على الاستفادة من فشل الغير . ( )

عدم تكامل شخصية المرأة وصفاتها كمديرة ( )

محدودية العلاقات الاجتماعية والمعرفة الشخصية ( )

عدم الصبر والإصرار على النجاح ( )

البعد عن حب المبادرة والابتكار ( )

أخرى (تحدد) .

د - ١٠- هل أنت علي اطلاع بنوع الخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية المختصة .

نعم ( ) لا ( )

١١- هل تعمل المرأة السعودية المستثمرة على الاستفادة من تلك الخدمات .

نعم ( ) لا ( )

١٢- في حالة الإيجاب ما هي الخدمات التي تستفيد منها المرأة السعودية المستثمرة .

توفير المعلومات الخاصة بفرص الاستثمار المتاحة ( )

منح القروض اللازمة ( )

تقديم الدراسات والاستشارات اللازمة ( )

توفير النشرات والأبحاث ( )

إقامة ندوات خاصة لتشجيع دور المرأة في دخول مجال الاستثمار ( )

توفير مجلات دورية عن الوضع الاقتصادي وتطور السوق ( )

تقديم الدراسات في تقويم المشروعات القائمة وتحسين أدائها ( )

أخرى (تحدد)

١٣- ما هي درجة تقييمك لهذه الخدمات .

جيدة المستوى ( ) مقبولة المستوى ( ) ضعيفة المستوى ( )

١٤- هل لديك اقتراح لتحسين تلك الخدمات .

.....

.....

يرجى الإجابة على الأسئلة التالية بوضع إشارة (x) في الخانات المناسبة وفقاً لرأيك وقناعتك الشخصية .

١ - ما هو مجال الاستثمار الذي تعملين به

.....

.....

٢ - ما هي عدد سنوات العمل في مشروعك الاستثماري .....

٣ - هل هناك تعاون أو تنسيق بينك وبين جهات أخرى في مجال الاستثمار

نعم ( ) لا ( )

٤ - في حالة الإيجاب : اسم الجهة .....

شكل التعاون .....

٥ - هل هناك أنواع معينة في مجال الاستثمار تقومين بدراستها للمستقبل

نعم ( ) لا ( )

٦ - في حالة الإيجاب : ما هو هذا المجال .....

٧ - هل تستعيني بخبرات علمية لدراسة المستقبل

نعم ( ) لا ( )

٨ - في حالة الإيجاب : ما هي نوع الخبرات .....

ما هي الجهة التي تقدمها .....

٩ - كم يبلغ حجم القوى العاملة في مشروعك الاستثماري .

عدد العاملات ( ) عدد العاملين ( )

١٠- ما هو عدد السعوديين ، وغير السعوديين لكل منهم .

سعودي ( ) غير سعودي ( )

سعودية ( ) غير سعودية ( )

١١- في حالة انخفاض نسبة العاملات السعوديات في المشروع فما هي الأسباب

نفس الخبرة ( )

نفس التدريب ( )

ارتفاع الأجور ( )

عدم الالتزام بالعمل ( )

التهرب من تحمل المسؤولية ( )

أسباب اجتماعية ( )

أسباب أخرى (تحدد)

١٢- في حال توظيف العاملين في المشروع دون العاملات فما هي الأسباب

.....

.....

البحوث التي صدرت عن المركز
باللغة العربية خـلال السنوات الخمـس الماضيـة

١ – مقومات النظام الاقتصادى الاسلامي – تحليل ومقارنة ونقد ١٤٠٨ هـ
د. أسعد محمد الراس قسم الاقتصاد

٢ – الحبس في الديون في المملكة العربية السعودية والتشريعات العربية ١٤٠٨ هـ
(دراســة مقارنة) .
د. محمود محمد هاشم قسم القانون

٣ – المرأة السعودية العاملـة ١٤٠٨ هـ
د. سعود محمد النمر قسم الادارة العامة

٤ – القيادة ورؤية مدير الادارة العليا السعودى لمحتوى الادارة الاستراتيجية ١٤٠٨ هـ
د. كامل غراب قسم ادارة الاعمال

٥ – الموضوعية والموضوعوية المعاصرة ومنهجية علوم الاجتماع – بحـث ١٤٠٨ هـ
في جذور التبعية الايديولوجية .
د. تركي حمد التركي الحمد قسم العلوم السياسية

٦ – الحجز التحفظي على السفن ١٤٠٨ هـ
د. محمد بهجت أمين قايد قسم القانون

٧ – التعويض في المسئولية الادارية ١٤٠٨ هـ
د. محمد أنس قاسم قسم القانون

٨ – الاحتياجات التدريبية لقطاع الاعمال بالمملكة العربية السعودية ١٤٠٩ هـ
د. حسن ابراهيم قسم الاقتصاد
د. محمد سيد حمزاوى قسم الادارة العامة
د. سعود بن محمد النمر قسم الادارة العامة
د. لطفي راشـد قسم ادارة الاعمال
د. أحمد عودة قسم الاساليب الكمية

٩ ـ معوقات البحث العلمي لعضو هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية ١٤٠٩ هـ
د. محمد فريز منفيخي قسم الاساليب الكمية

١٠ ـ اقتصاديات الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية ١٤٠٩ هـ
د. محمد حامد عبدالله قسم الاقتصاد

١١ ـ تأثير البيئة على الاستراتيجية المستخدمة في تسويق الخدمات المصرفية ١٤٠٩ هـ
د. الدسوقي حامد أبوزيد قسم ادارة الاعمال

١٢ ـ المؤشرات العالمية لاسعار الاسهم مع انشاء مؤشر خاص بالاسهم السعودية١٤٠٩ هـ
د. السيد ابراهيم الدسوقي قسم الاساليب الكمية

١٣ ـ اتخاذ القرارات التنظيمية في قطاع الخدمة المدنية السعودى ١٤٠٩ هـ
د. محمد عبدالفتاح ياغي قسم الادارة العامة
د. هانيء خاشقجـــي قسم الادارة العامة

١٤ ـ تأثير الغاء فرع المعلشات بالنسبة للاجانب من نظام التأمينـــات الاجتماعية السعودى على الانظمة الخاصة المرتبطة بالنظام العـام ١٤٠٩ هـ
د. محمود عبدالحميد حسن قسم الاساليب الكمية

١٥ ـ الاعلان التليفزيوني والمنشآت التسويقية السعودية ـ دراسة مقارنة ١٤٠٩ هـ
د. السيد المتولي حسن قسم ادارة الاعمال

١٦ ـ مدخل الى التنسيق المالي ـ دراسة نظرية وتحليلية ١٤٠٩ هـ
د. عبدالله الطاهـر قسم الاقتصاد

١٧ ـ قياس درجة صلاحية قراءة وفهم التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية ١٤٠٩ هـ
د. محمود عبدالسلام تركي قسم المحاسبة

١٨ ـ اتجاهات المواطن السعودى نحو الاعلان التليفزيوني ـ دراسة ميدانية في مدينة الرياض ١٤٠٩ هـ
د. السيد المتولي حسن قسم ادارة الاعمال

١٩ ـ تقدير العائد ودرجة المخاطرة ـ دراسة خاصة بالاسهم السعودية ١٤١٠ هـ
د. السيد ابراهيم الدسوقي قسم الاساليب الكمية

٢٠ ـ الابعاد التنظيمية المؤثرة على حفظ ومعالجة البيانات في بعض الاجهزة الحكومية في المملكة ١٤١٠ هـ
د. هانيء يوسف خاشقجي قسم الادارة العامة

٢١ ـ فكرة الحساب الجارى في البنوك السعودية ١٤١٠ هـ
د. سمير اسماعيل قسم القانون

٢٢ ـ نموذج لعبة مصفوفة ثنائية العناصر بين الاوبك والاقطار الاخرى المصدرة للنفط ١٤١٠ هـ
د. ابراهيم مخلوف قسم الاساليب الكمية

٢٣ ـ التشريع وسن القوانين في الدولة الاسلامية (دراسة تحليلية) ١٤١٠ هـ
د. محمد أحمد مفتي قسم العلوم السياسية
د. سامي صالح الوكيل كلية العمارة والتخطيط

٢٤ ـ اشتقاق وتصميم المحفظة المثلى ١٤١٠ هـ
د. فاضل حسون قسم ادارة الاعمال

٢٥ ـ اليابان القوة الاقتصادية والقوة السياسية ١٤١١ هـ
د. متروك هايس الفالح قسم العلوم السياسية

٢٦ ـ مبادىء وأسس الادارة العامة ومدى أهمية أسلمتها ـ دراسة استطلاعية لقسم الادارة العامة بكلية العلوم الادارية بجامعة الملك سعود ١٤١٢ هـ
د. حزام ماطر المطيرى قسم الادارة العامة

٢٧ ـ العوامل المحددة لمتوسطات الدخول في المهن الحرة الصغيرة دراسة ميدانية لمدينة الرياض ـ المملكة العربية السعودية ١٤١٢ هـ
د. زين العابدين برى قسم الاقتصاد

٢٨ ـ الاهمية النسبية للعوامل المؤثرة في اختيار مراقب الحسابات بالمملكة العربية السعودية ـ بحث تطبيقي ١٤١٣ هـ

د. محمد أحمد الحسيني — قسم المحاسبة

٢٩ ـ الدفاتر التجارية ودورها في الاثبات في النظام السعودى والقانون المقارن ١٤١٣ هـ

د. زينب السيد سلامة — قسم القانون

٣٠ ـ سلوك واتجاهات المستثمر السعودى في الاسهم ـ دراسة ميدانية في مدينة الرياض ١٤١٣ هـ

د. ناصر محمد الصائغ — قسم ادارة الاعمال
د. السيد المتولي حسن — قسم ادارة الاعمال

٣١ ـ تطبيقات سنة التجربة في بعض الاجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية ـ دراسة ميدانية ١٤١٣ هـ

د. منصور بن متعب بن عبدالعزيز — قسم الادارة العامة
د. وحيد بن أحمد الهندى — قسم الادارة العامة

٣٢ ـ موقف القطاع الخاص من توظيف العمالة السعودية ١٤١٣ هـ

د. سعود بن محمد النمر — قسم الادارة العامة

البحوث التي صدرت عن المركز
باللغة الانجليزية خـلال السنوات الخمس الماضية

Papers published by the Centre during the last five years in English:

1- Comparison and Discrimination of Alternative Specification of the Consumption Function. An Econometric Study Using Saudi Arabian Data. 1988/1408.

Dr. Mohamed A.S. Enany
Imam Mohamed Bin Saud University.

2- The Behavior of the National Firm with Foreign Operations Under Fixed Exchange Rate" A Sales Agency Model", 1988/1408.

Dr. Asem Taher Arab
Economics Department.

3- Strategic and Operational Planning Experience of King Faisal Specialist Hospital and Research Centre: Its Significance to other Health Institutions. 1988/1409.

Dr. Abdullah Al-Munif - Accounting Department
Dr. Girmay Berhie - Public Administration Department.

4- Agricultural and Water Resources in the Kingdom of Saudi Arabia 1989/1409.

Dr. Osama M. Bahanshal
Department of Economics.

5- Investment Alternatives that Faces Saudi Arabia During the Seventies (1990/1410).

Dr. Asem Taher Arab
Department of Economics.